

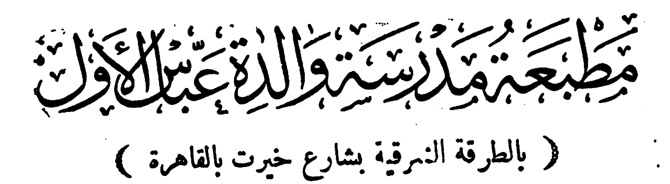
موجز فى علم الأدب الاجتماعى العصرى

تأليف



S. Hamdi Hammad

١٣٢٥ — ١٩٠٧



(بالطرقة الشرقية بشارع خيرت بالقاهرة)

ايها القارئ العزيز !

ها انا ذا قد تركت بين يديك عن محبوب لدي

فتأمله ان يعود وكل صحيفة منه ناطقة برقة طبعك

وشاهدة على حسن ذوقك ولطفك كصاحبه

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الادب مرقاة النفوس وغذاء الارواح ووسيلة هى أعظم الوسائل لتهذيب الاخلاق وتطهير الاعراق ، واساساً هو نعم الاساس المتين الذى نبني عليه كل شؤوننا فى « حياتنا الادبية » وسائر أمورنا الاجتماعية وتربيتنا الدنيوية والدينية فلا غرو اذا قيل أنه التمدن كل التمدن والرقي كل الرقي — والصلاة ثم السلام على سيدنا محمد المصطفى المبعوث بأكمل الآداب وأجمل الشيم ومحاسن الصفات القائل « انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق » أما بعد فهذه رسالة على طريقة العصريين فى تهذيب الاخلاق وتربية النفوس جمعت فيها زبدة من الاصول وأمهات القواعد الادبية والاجتماعيه التى أودعها القوم بطون اسفارهم فى علم الادب الاجتماعى ولقد كنت كتبت الفصول الثلاثة الاولي منها فى جريدة المؤيد الغراء وكنت على وشك متابعة نشرها بتلك الصحيفة الوضاء ولا ماطرأ من شاغل القيام بتأليف رسالتي « أدب الاسلام » التي صدرت منذ عهد قريب فلهذا لم أر بداً من ايقاف نشر هذه الرسالة على النمط الذى كنت اخترته لها بادىء بدء الى ان سنحت لى اليوم فرصة التفرغ لها فطبعتها في هذا الكتاب وإنى لأرجو الله تعالى أن ينفع بها الجمهور

عندنا الذى اسأله العذر وألتمس اليه صفح الكريم بغض الطرف عما يرى فى رسالتى هذه من عيب أو خطأ فلقد جاء فى بعض الامثال الغربية «ان الارادة الحسنة لتقوم مقام ماينقص صاحبها من الملكات» وان نيتي أو ارادتى شهد الله تعالى لهي كذلك فيما قمت وأقوم به فى خدمته هذا الجمهور

القاهرة فى غرة رجب الفرد سنة ١٣٢٥ (صالح حمدى حماد)



الفصل الاول

تمهيد

(شيء تجب محاربته)

اخلاق الطبقة الدنيا عندنا – ماعند هذه الطبقة من المساوي — ماينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومى – سرعة مايلحق بالنفوس من شرور الحضارة بقية دائنا الحالى — ماعند غيرنا منه – اختلاف الآراء فى الداء والدواء

لقد اشتهر أفراد طبقة الامة المصرية الدنيا على اختلاف نحلهم بشيء من الخفة والطيش مع السذاجة وسلامة النية غالباً ، وإن صدق مايقول الذين بحثوا فى اخلاقنا من الاسلاف الطيبين فقد خصت هذه الفئة كذلك بشيء من الخلاعة وحب المجون ، فباجتماع هذه الصفات وبضميمة ذلك العدو اللدود من الجهل المطبق اليها تكوّن فى اخلاق جمهور سكان المدن لدينا من الجهلة وأهل الغباوة والدعارة مزيج من الاخلاق الشائنة لايمكن أن نسميه إلا فساداً وشراً ترى آثاره فى سلوك الافراد بحسب الاستعداد وقابليات الطبقات وتؤثر وتظهر فى مجموع أخلاق الامة وآدابها العمومية خصوصاً فى الطبقات الاقرب لتلك الطبقة الدنيا واحداثها ومن تسرق أخلاقهم من أخلاقها ، وهذا الذى يشاهد من أحوال تلك الطبقات في مجتمعاتها وعلى قوارع الطرق من قلة الحشمة والمجاهرة بفحش

القول وبذاءة اللسان والوقاحة والتهتك والخصام والتنكيت والقاء الاقوال على عواهنها بلا مبالاة ولا احتشام ولا مراعاة احساسات انسان وإن يكن اكثره بسلامة نية وسذاجة للجهل عادة بانه من المساوى والرذائل الشائنة التى لا ينبغى ان يتصف بها انسان خصوصاً فى هذا العصر عصر الجد والاجتهاد والادب

وأهل هذه الطبقة من الامة لجهلها وغباوتها ونقص تربيتها يكثر بينهم الكذب والغيبة والنميمة وهى إذا ما حدثت بخبر قلبته وصرفته عن مواضعه وزادت عليه من عندياتها – وجراب عندياتها مملوءٌ – كتلك المرأة التى يحكى عنها في حكايات الخرافات الحكمية أن زوجها عثر على كنز فلكي يمتحنها في كتم السر قال لها انه باض بيضة ورجاها ان تكتم عليه حاله ولا تفضحه به فما كان منها إلا ان أفشته عليه وما جاء المساء إلا وقد طرق سمعه انه باض مكان البيضة مائة بيضة ! فهكذا حال الطبقة الجاهلة عندنا تقلب الحقائق وتزيد عليها فتذيع مقلوبة ممسوخة وتبدو على الشفاه خرافات وخزعبلات يؤخذ بها على رأينا العام ، فهذا وما تقدم من حال عدم الحشمه والادب والوقار فى السلوك كالذى يشاهد فى أفراد الاوروبيين بيننا مما يلزم

مناهضته ومقاتلته بكل الوسائل الادبية حتى تخف وطأته وتستأصل على قدر الامكان من نفوسنا شأفته .

أي قوم : إنّا قد أضحينا في زمان يجب ان نكون فيه امة حية ، امة علم وعمل يناسب وجودنا ، امة جد وأدب وأخلاق قويمة وقد كفانا رقاعة وسفاسف وتباغضاً وتدابراً وأمر تلك الصفات اللاصقة بجمهورنا مما يعيق بنا في سلوك هذا السبيل المجيد من بلوغ الكمال القومي بل قد تفسد علينا معه أحوالنا وأحوال ذرارينا من الطبقات الرفيعة التي هي عنوان الامة وشرفها لانها أمراض ولها شبه جراثيم تعدى كما يعدى السليمَ الاجرب ولا برهان غير المشاهد والمشاهد كلها عبر .

وإذا أضفنا الى هذا سهولة ما قد يلصق بالنفوس عادة عندنا من مفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة لانها تجد نفوساً غير متأصل فيها بذور التربية الحقة ولا غراسها الطيبة التي يمكنها وحدها ان تكبح جماح النفوس تلقاء عوامل الاغراء والتشويق النفسي لا جرم كان لنا من جملة ذلك مرض اجتماعي ثقيل الوطأة وداء أدبي شديد الخطر يمكن أن نسائل نفوسنا محاوله : أنحن في تقدم أم في تأخر ؟ أنحن امة ذات

كفأة على حفظ كرامتها أم أنّا قوم ندوس تلك الكرامة تحت أقدامنا جهلا وتجاهلا في سبيل شهوات النفوس وعدم التأثر لما تتألم له هيئتنا الاجتماعية ؟

ولكي أصوّر بقية دائنا العضال ومرضنا المتشعب الاطراف أقول : انه ولئن كان اهل الريف عندنا أحشم نفوسا من أهل المدن لبعد الاوساط عن بؤرات فساد المدن وغوغائها الا أن لهم هم أيضا معائب وشروراً أضحت اشهر من نار على علم من اكمان الاحقاد وكثرة الانتقامات والمنازعات والتزويرات الى اشباه ذلك مما لا يمكن لعقل انسان ان يتصور انه يوجد كهذا شر في صفات الانسان . وإذا ما انتقلنا الى دائرة تلك الفئة من « لصوص العصبجية والفتوات » ومتشرديهم في المدن لدينا كان لنا منها ومن آفتها هي الاخرى — حتي عند اليهود — منظر آخر لا نظير له ولا مثيل في العالم تبرأ منه الانسانية ويندى له جبينها حياءً وخجلا .

نعم هذا الحال الذى نئن منه ونشتكي ربما وجدت له اشباه ونظائر عند غيرنا من الامم غير امتنا ولكن للفرق الجسيم بين التربية لدينا والتربية عند تلك الامم لا سيما فى مدرستها

الاولى من العائلة ثم تلك الحشمة وذلك الادب والكمال والذوق الذى يلاحظ فى سلوك الوسط العمومى ثمّ ولو مع ما قد يكون من وراء هذا السلوك من ميل الى الشهوات أو اندفاع في تيارها لذلك كان ضرر هذه الاحوال عندنا اكثر واظهر واكبر « فضيحة » مما هي لديهم .

تلك هى حالتنا وحال علتنا ونحن نرى مع ذلك كل يوم جرائدنا فى ازدياد وانتشار ونسمع كل حين بتقدم العلم وانتشار أنوار المعارف وفتح المكاتب والمدارس والحكومة السنية تحتاط للامور وتضع القوانين والنظامات الرادعة وتوقع القصاصات الصارمة ولكن ما بالنا تكثر مع ذلك شرورنا وتزداد مساوينا وتمتد عدوى هاته الامراض بكثره في هيئتنا فلا الفلاح حرسه الله يكف عن شره وأذاه ولا المدنى يستقيم عوده ويتهذب خلقه ؟ لا ريب ان لهذا سراً واسبابا وعللا منها قديمة ومنها متجددة كل يذهب فى تعليلها مذهباً وكل يصورها بحسب تصوره ولكنها كلها قد لا تتخطى فساد السلوك فى الوسط الاجتماعي وآدابه وضعف عمل التربية المدرسية حيال هذا وذاك . او ليس في هذا شيء تجب علينا بالحق محاربته ؟

الفصل الثانى

(قوى النفس واصول الادب)

القوى النفسانية المودعة في الانسان — الادب — تحقيق الكمال بالادب. وهو السعادة — تقسيم الادب الاجتماعي الي نظرى وعملي — اقتصار هذه الرسالة على القسم العملي مطبقة بنوع ماعلى حالنا — أصول الآداب المودعة من أصل الفطرة — قوى النفس البشرية وشرف كفآتها — فكرة الخير وما يتبعها من فكرة الجيد والجميل والحق - اختلاف الحكم باختلاف العرف — وجوب التربية للتحلي بالآداب الصحيحة .

مهما اختلف الناس في العوائد والطباع ومهما تباينوا فى الخلقة والامزجة فان هناك فى النفس الانسانية اصولا وقوى عامة هى أساس الادب الانساني ومصدر كمال النفس البشرية مما يجعل في الانسان تلك القابلية وذلك الاستعداد لتهذيب خلقه وتزكية نفسه وفاق السنن الادبية المجمع عليها بحكم الظروف بصرف النظر عن الخلاف فى العادات والاحوال الاجتماعية القومية الجزئية من احوال الاجتماعات البشرية التى لها حكمها من حكم البيئة والتقاليد فى الامم وعاداتها الخاصة بها .

ولقد عرّفوا هذا الأدب الانسانى بانه «علم المبادىء التى تولى بوجه الانسان شطر كماله» فمعرفة هذا الكمال اعنى غاية الوجود التى يجب ان يرمي الانسان بقواه اليها وتحقيقها هو

ما يتكفل بتلقينه للانسان هذا العلم الاخلاقي الجليل

وإذ كان تحقيق هذا الكمال هو إخراج تلك المبادىء من طور القوة الى حيز العمل ، وبما ان كل امرىء يحقق لذاته هذا الامر الجميل يحصل بلا أدنى ريب على الغاية السامية التي يتوق بطبيعته البشرية اليها بما يجعله مرتاحاً متلذذاً لذلك حق لهم ان يعرفوا ايضا هذا العلم بالحق انه فن تحصيل السعادة

ولعمر الحق ان التحلي بالادب هو في الواقع أصل تحصيل السعادة بعينها لان الانسان اذا وفق وطابق بين عمله وسنن الآداب الجليلة والاذواق السليمة لا جرم حصل أجل انواع السعادة واللذة بل ورسوخ القدم في كل الشؤون العملية لان من بنى على غير هذا الاساس في مثل تلك الشؤون الحيوية مهما حصل بادىء ذي بدء من حظ وغاية فلن يكون الا بانياً على صفحات الماء فتسوء حاله وقل ان ينتظم عمله ويخسر غالباً ثمار اتعابه .

وينقسم هذا الادب بناء على التعريف الآنف الى قسمين كأكثر الفنون البشرية أحدهما نظري عليه استنباط المبادىء وتقرير وتحليل قواعد السلوك والاميال واستخراج المبدأ أو القاعدة الصحيحة التي يطلقون عليها اسم « القانون الادبي »

أو « القاعدة الادبية » والآخر عملي يحدد لنا الافعال ويبين لنا حسنها من قبيحها وصحيحها من فاسدها بالنظر الى الاشخاص وبالنظر الى الظروف المكتنفة للعمل.

وانا في هذه الرسالة لست بمتكلم الاعلى هذا القسم الاخير مطبقاً على حالتنا الخصوصية وبعبارة اخرى انى لست بمتوخ هنا الا سرد بعض ماجمع من تلك المبادىء في المؤلفات العصرية بالايجاز المطلوب لمثل هذا المقام من الارشاد بالاختصار والوضوع بحسب ما يوافق ذوقنا العصري بما أراه مفيداً لهيئتنا الاجتماعية على اختلاف نحلها بعض تلك الفائدة التى قد تأتيها من هنا ومن هنا من ابحاث جماعة الكتاب العصريين النافعة وهو علاج حسن في جملته وان كان غير قاطع حيال عظم المؤثرات الاخرى لكن مالا يدرك كله لا يترك كله هكذا قال عقلاء السلف وهكذا قد تستصعب الامور في بدايتها.

قلت في أول هذا الفصل ان أصول الآداب مودعة في الانسان فهي في نفسه وفي قوى نفسه وفي عقله الرشيد، وبعبارة أخرى أنها قد قد تنحصر في قوى النفس البشرية وكفاآتها وفى مبدأ أو فكرة الخير الشاملة لعموم البشر ثم في مبدأ المسؤولية

الشخصية المدركة للانسان .

أما قوي النفس الآدمية وكفأتها فهى ان الانسان قد امتاز على الحيوان الاعجم بمزايا وخص بخصائص ومواهب وجد فيها شرفه ورفعته ولكن هذه الرفعة وتلك الكفأة قد ترى قابلة للتغيير تارة بالزيادة وتارة بالنقصان بحسب مايستعمل المرء قواه ويستخدم مواهبه ويستفيد . فاذا استفادت هيئة واستخدمت قواها كأمة متمدنة متأدبة لاريب صلح حالها وفازت في معترك الحياة البشرية بأجل الارب والسعادات والا انعكس حالها وان حازت أسمى الآداب الموروثة نظريا إذ العبرة بالفعال واختيار الاساليب فيها على الدوام حتى تمد قوى النفوس بأجل الامداد وتحد الافعال ضمن دوائرها المطلوبة بحسب المقتضيات

وفكرة الخير أو مبدأ الخير يشمل بنى الانسان كلهم أيضا لان الناس وان اختلفوا فى الصور والفطن فهم مشتركون فى قوة عامة هى خاصة النفس البشرية وهى العقل الذى يهدينا الى فكرة الخير إذ لا يكون شخص بدأ ذكاؤه فى النمو والتيقظ الا ويدرك بالتمييز الخاص بالبصيرة الآدمية الفرق ما بين الخير

والشر والصحيح والفاسد والجميل والقبيح . ففكرة الخير هى اذاً أساس الادب النفسى وهى وفكرة الجميل والصحيح مرتبطة بعضها ببعض أيما ارتباط لاشتراكهما في المصدر من النفس فمن ثم إذا وصف الفعل الواحد بأنه حسن وجميل اتصف كذلك بنوع ما بأنه جيد . وأنا اذا فعلنا خيراً كنا كذلك على الحق وعلى الصدق .

واختلاف الحكم لا ينفى المبدأ العقلى للخير — ذلك ان فكرة الخير عامة مطردة فى البشر وهى لازمة بالضرورة وغير ممكن ان تنفك عن النفوس البتة أو لا يقع فى الوجدان الاعتراف بها لانها مقررة بالعقل وواجبة به لكن تطبيق هذه الفكرة على الفعال من حيث وصفها بها قابل للتغيير بحسب الزمان والمكان واختلاف العوائد والاخلاق بحيث ان الفعل الواحد ليس من الضرورى ان يكون في كل زمان وفى كل مكان محكوما عليه بالحسن أو بالقبح بل يجب ان يلاحظ جيداً ان هذا الحكم إنما يرجع غالباً الى العادة والمألوف عند الناس فى أوساطهم بمقدار ماصح عندهم من الاحكام وهم دائماً باسم الخير يستحسنون ويستقبحون الفعل الواحد بمقتضى ماتوحيه وتفسره لهم مألوفاتهم المختلفة فان

كانت صحيحة وجيدة المبادىء صحت أحكامهم وبالتالى صلحت أفعالهم واستقامت اعوادهم والاساءت أحوالهم ونفهت أحكامهم وبعدوا عن الخير الحقيق والكمال الحقيق بمقدار مانسوا أو تناسوا من مبادئه . ومن هنا وجبت التربية ووجب التعليم والتهذيب ووجب التعويد الفعلى من الاتصاف والعمل فى كل أدوار الحياة حتى تصح المبادىء الادبية وترسخ ولا تشذ الفعال عن الخير الحقيق والحدود المقررة بحسب مستحسن الاحوال الصحيحة المجمع عليها لان بالتربية والتثقيف تكتسب العقول هاته المبادىء الصحيحة وتستفيدها وبالاتصاف العملى المقرر ترسخ فى النفس الاحوال الصحيحة وملكاتها الرجيحة وتحصل الثمار الشهية المطلوبة فى الهيئة وعند الفرد في ذاته للمسئولية — ذلك المبدأ الثالث للأدب الذى سيأتي شرحه — الواقعة عليه أمام وجدانه وأمام هيئته فهل عندنا نحن شيء من العناية بتلك الشؤون الحيوية ؟ هل يفيدنا الادعاء بأنا أهل أدب جم ومبادىء صحيحة ومحاسن طويلة عريضة وهى قد لا تخرج عن نظريات وأقاويل عويصة مبعثرة في لفيف أسفارنا العتيقة يناقضها على خط مستقيم حال العمل السيء الذي أنتجه الاهمال للتربية بحسب المقتضيات عند جمهور الامة ؟

الفصل الثالث

(المسؤولية الادبية)

لماذا تقع المسؤوليه على الانسان وحده — حد هذه المسؤولية أقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها . العقل والحرية — اختلاف المسؤولية — المسؤولية التامة والمشتركة — الوجدان وحكمه — فى تربية الوجدان أو استصلاح حال النفوس

لما كان الانسان بطبيعته جديراً بان يعرف كماله على نحو ما سبق ولا يمكنه بحال من الاحوال إذا بعد عن هذا الكمال أن يجعل الجهل به عذراً بالنظر الى الاحوال الارتقائية المحدقة به إذ جهل المرء لهذا الكمال والوسائط التى تؤدى الى تحقيقه لنفسه إنما هو فى مثل تلك الاحوال من الغلط الفاحش الذي لا يعذر صاحبه بازاء الشرائع المعمول بها ، ومعرفة المرء ذلك ثم عدوله عنه غلط اكبر ووزر أعظم فالمرء مسئول عن هذا وعن ذاك وبعبارة اخري انه مستحق عليه أعظم القصاصات الادبية التى من اولاها وأفظعها فقدانه لصفة الكفأة الانسانية وسقوط الشرف الانسانى

وتحد هذه المسؤولية الادبية الواقعة في عنق الانسان بانها « صفة للانسان بمقتضاها يحاسب أدبياً على جميع أفعاله ويجازى عليها جزاءً ادبياً حقاً من قبل نفسه أو من لدن بنى

جنسه» فان كان العمل جيداً وحسناً كان الجزاء خيراً وأن كان رديئاً شائناً كان قصاصاً وعقاباً بقدره ، واذ كان كل فعل لنا يفترض فيه إما القصد والعمد وإما غير القصد والعمد ، وبما ان الاول هو فى الغالب من صفات افعال العقلاء لذلك انقسمت المسؤولية الى قسمين مسؤولية عن العمل ومسؤولية عن المقاصد السابقة له .

والمسؤولية الادبية هي التى تنتج عن المقاصد ، وبناء على هذا فانا نشاهد الفعل الواحد قد يتكيف بالكيفيات المتنوعة ويصطبغ بالصبغات المختلفة تبعاً للقصد والعمد الذي سبقه ، فاللص الذى يتربص لانسان يقتله ويسلبه ما له عليه مسؤولية القتل بالعمد وسبق الاصرار على اشنعها بخلاف ذلك الصياد الذي قد يخطىء المرمى فيصيب بدلا عما كان يقصد من الصيد انساناً فيقتله فانه وان يكن قاتلا مثل الاول لكن شتان بين مسؤولية هذا ومسؤولية ذاك أدبياً وشرعيا لاختلاف مقصدي الاثنين وقس على هذا كل الافعال التي يأتيها الانسان فانها تعتبر أدبياً بمقاصدها والعبرة شرعاً أيضا بالمقاصد .

وشرط المسؤولية « العقل والحرية » لان كل فعل يقع

من انسان لا يكون صاحبه مستكملا هذين الشرطين لا يقع على صاحبه مسؤولية الا بقدره لانه يلزم أن يعتبر فى الفاعل مقدار ادراكه ووزانه لما يقدم عليه من الفعل ، وليس معنى هذا الادراك الاكتفاء بان الانسان مدرك لعمله بنوع ما لانه واضح ان العمل الذى يبدر من الانسان بغير شعور من النفس عند وقوع الفعل كافعال النائم والمصروع والمحموم الخ فهذه ليس فيها مسؤولية إنما المقصود بالادراك تقدير المرء للفعل ووزانه وتدبره لمقدماته ونتائجه سواء كان حسنا أو قبيحا، نافعا أوضاراً، حقا أو غير حق ، فهذا التقدير وذلك الوزان يستلزم درجة من الكفاءة العقلية والتربية العملية ولا يعذر الجهل بها في مجتمع حائز لصفات التمدن الاصلية والا بطلت الشرائع وفسدت الاوضاع الاجتماعية

أما الحرية أى التمكن من الفعل والتمكن من الامتناع عنه فشرطها ان يكون المرء حراً فى عمله لانه ليس من العدل أدبياً ان توقع المسؤولية على أمرىء واقع تحت تصرفات شرائع قسرية ونواميس تضطره للعمل ولا يمكنه معها ان يعمل بارادته ، فكما انه ليس من مسوءولية على البحر أو الارض فيما

يثيرهما من العواصف والانواء والزلازل التى قد تأتى بالاضرار والتلفيات الجسيمة بواسطتهما أو على ذلك الحيوان المفترس بالنظر الى صفاته الغريزية فيما يأتى من أذى وافتراس كذلك الانسان لا مسوءولية عليه الا بمقدار ما هو مالك من ارادته وتمام عقله وحريته ، فالمجبر على العمل بأى من انواع الاجبار أي فقدان الارادة أو العقل لا مسئولية عليه من هذه الوجهة القسرية الا بقدر اشتراكه فيها .

ينتج مما تقدم من هذين الشرطين شرط العقل وشرط الحرية ان هذه المسؤولية متغيرة بحسب الاشخاص بل وبالنسبة الى الشخص الواحد بالنظر الي الاوقات والظروف فالحرية فى الواقع معلقة مباشرة على العقل فلكي تكون الارادة حرة مالكة تمام قيادها وجب ان تستنير النفوس وترشد البصائر الى الامور بحسب الاحوال الجميلة بواسطة العقل واستفادته واستعداده ، وهذا العقل بالنظر الى ذلك قد يزيد حال معلوماته ومسترشداته وقد ينقص بحسب التطبيق والتعليم والاختيار والصحة والمرض والقوة والضعف والاعمار ، وللشهوات وشؤمها حكمها هنا من سيء التأثير بالتشويش والارباك بحسب مواقعها من النفوس

وبقدر انضباطها أو عدم انصياعها للعقل ·

وتعد المسؤولية تامة فى حال استيفاء المرء بأزاء الافعال كل شروطها من العقل والحرية . ثم القصد والتصميم ، وهى بهذا غير فائتة الجاهل القادر ولا ذلك الذى يدفع بنفسه في تهلكة الشهوات والجهالات والافسدت الحدود الادبية والشرائع الموضوعة وتعد المسئولية مشتركة أى غير ملصقة بصاحبها بالذات اذا وقعت فيها الفعال بتأثير مؤثرات خارجية كالنصح والاغراء والاجبار على الافعال من اشخاص ذوى سلطة على المرء كالاباء والرؤساء والمخدومين الى اشباه ذلك فان المسئولية فى هذا وامثاله تتوزع بل وتصعد حتى تلصق على أعظمها بمصدرها الاصلى

* * *

ومبدأ المسئولية الادبية يرتكز على الوجدان البشرى والضمير الانسانى من النفس البشرية التى أودع فيها هذه القوة الخاصة التى تحكم بها على الفعال إما بالجزاء الخير وإما بالتقبيح والعقاب البليغ ؛ إذ هذه القوة أو الملكة من خصائصها وزن الافعال والمقاصد وتقديرها اقدارها بالنسبة الى فكرة الخير والشر المودعة فى النفس الآدمية فاذا قامت الاعضاء بعمل الخير

سرت وانتعشت القوة الوجدانية وكانت المسئولية أمام نظر الضمير والذمة خيراً محضا وسروراً شاملا ولذة نفسانية عالية، وإذا كان الفعل قبيحاً مذموماً كان الحكم الوجدانى توبيخا وتقريعا وكدراً لاحقا بقدر مافي النفس والعقل من معرفة وعلم بآثار الرذائل والفضائل .

وهاته القوة قوة الوجدان الانسانى لا تقتصر في حكمها وتقديرها الفعال والمسئوليات اقدارها على نفسها فقط بل قضاؤها يتعدى أيضا الى فعل الغير ، وكل امرىء فيه هذه الخلة وفي كل تشاهد بصفاتها العامة المميزة التى تنسب الى الجبلة البشرية وترتبط بتينك القوتين الاخريين للنفس قوة العقل وقوة الشعور والاحساس ولقد عرفوا الوجدان بالاستناد على هذا من حاله بأنه « العقل حاكماً على الفعال بالنظر الى تعلقها بمبدأ الخير والشعور النفسى مرتاحاً لمطابقة الفعل للصواب أو متألماً لعدم مطابقة الفعل لمبدإ الخير »

وعمل هذا الوجدان فى تأدية وظيفته هذا يظهر ويشاهد بأدنى تأمل فى الاحوال اللاحقة بالنفس تلقاء الحوادث الواقعة فيحصل له منها إما الارتياح والسرور وإما التألم والكدر ومايتبع

ذلك من احترام النفس أو احتقارها والميل وعدم الميل أو المدح والقدح بالنسبة الى عمل الغير .

وأولى هذه الظواهر للنفس أو الوجدان تسمى أحكاماً حيث ان الوجدان قد يرتبط من جانبها بالعقل وموضوعها كما تقدم أفعالنا الخاصة بنا من حيث احترام النفس بنسبتها أو احتقارها بحسبها ، وأفعال غيرنا بحسب ذلك أيضاً . وثانيتهما احساسات ترى فى التألمات أو الارتياحات والمحبة والكراهة بقدر تلكم الاحكام .

وجملة القول أن المسؤلية بشروطها وأحوالها الآنفة يستشعرها الانسان أيما استشعار من وجدانه بقسميه السالفين من الحكم والاحساس تلقاء الافعال الواقعة وهذه المسؤلية تتفاوت بحسب الاحوال والظروف وليس الجهل أو التجاهل أحدها وليس ميل النفوس غير المنقادة للعقل الى الشهوات منها أيضاً ، وهناك أجمل خلة بشرية وأكمل فضيلة أدبية لتقدير الامور أقدارها وبعبارة اخرى لتحويل حال المسؤليات الادبية الواقعة منا علينا الى خير محض وسرور وسعادة ذلك بأن نربى وجداننا ونهذب نفوسنا تهذيباً صحيحاً تستصلح من ورائه

أفعالنا فتجرى من ثم بمقتضى سنن الآداب الجميلة بما يرتاح له ذلك الوجدان الانسانى المراقب لاعمالنا ، والذمة البشرية الحاكمة على خافينا وظاهرنا ، وحسب المتأدب العصرى بهذا نهجاً حسناً وصراطاً سويا فيه الشرف والرفعة ، وفيه النجاح والسعادة

الفصل الرابع

« الحرية الادبية »

اختلاف الناس فى الحرية وحقيقتها — تباين الافعال الصادرة من الاحياء افعال الحيوان السليقية — قوة الارادة الانسانية والاختيار — تعريف الحرية الادبية — ليست الحرية متابعة الاهواء أو فعل مالا يتصور عقليا — شروط الحرية وحدودها — الحرية متساوية امام النظامات — ما ينبغي لخلاص الحرية الادبية — القيام بالواجبات قطب رحا الحرية الادبية .

قد يفهم بعض الناس معنى الحرية على غير حقيقتها فيخالها التطوح في كل الامور ، ويحسبها التمادى فى جميع الافعال باسم الحرية وبموجب مبدئها العظيم ! ويعجب ذلك المتأدب العصرى من حال هذا الجاهل المعتقد في الحرية القاء الحبل على الغارب كما قد يأسف من جهة اخري لحال فريق الساخطين على الحرية من « المحافظين » لانهم يظنونها حرسهم الله مجلبة الشرور وداعية الرذائل الواقع فيها ابناء الهيئات الاجتماعية لما يعلم من

ان مبدأ الحرية الادبية الشخصية والعمومية مبدأ عظيم جليل له حدودوله آداب وانها لا تتعدى تحرى الحقوق ولا تتخطى أداء الواجبات الانسانية وانها بهذا من خير مامنح الناس على ظهر هذه الكرة وفضلوا به تفضيلا فى تكاليف الحياة العالية ، الحياة الانسانية بجميل لفظها وجليل معناها .

إن جميع الافعال التى تصدر عن الاحياء إما طبيعيه غريزية وإما صادرة عن فكر وروّية ، أى ان كل الافعال إما ان تسبق أى تصدر ابتداء بدون التفات الى النتائج أو الاسباب والغايات النهائية التي تجعل لها قيمتها ، أو تلى ذلك وتقترن به ، والغريزة والعادات هى من مميزات الطائفة الاولى من تلك الفعال ، والارادة هى الواسطة الوحيدة للقيام بالفريق الآخر فريق الافعال الصادرة عن فكر وروّية .

وغير خاف أن الحيوان الاعجم يشارك الانسان فى النوع الاول من الافعال الحيويه الصادرة عن الغريزة والعادة مجردة افعاله عن كل صبغة أدبية يراها الانسان فيها من حيث النفع أو الضرر ، والحسن أو القبح ، بل هو قد لا يعلم من نتائجها الاما ألفه من قريب النتائج واعتاده من التأثير الطبيعى المباشر .

أما الانسان ، ذلك الكون الاصغر ، فقد حاز قوة الارادة واحرز صفتها العظمية التي هي بالحق فضيلة له للقيام بالتمييز والاختيار في الافعال المختلفة للاسباب المختلفة التي تدفع به اليها ارادته الرشيدة ، وهذه الارادة التي للانسان انما هو يحرزها من بين سائر جنس الحيوان لانه الحائز للصفات العالية وصفوة الصفوة من العقل والفكر الذين لولاهما لما كان له ثم وسيلة للحكم واستعمال القياسات وربط الاسباب بالمسببات ، وحمل المعلولات على العلل ، وحك النظر في الافعال ووزانها بميزان . ويالة من شرف عظيم لعقل الانسان وارادة الانسان ،

ولقد عرفوا الحرية الادبية بالحمل على هذا من حال الارادة الانسانية أنها « التمكن من استعمال الارادة واستخدامها » وحيث ان الارادة من خصائص الانسان فقد يعلم من هذا أنه وحده الخصيص بالحرية الادبية من بين سائر سكان هذه الكرة وانها أى هذه الحرية لا يتمتع بها الانسان الا بصفته الكائن العاقل صاحب الارادة الحقة التي ينبغي عليه ان يوجهها الى الخير المحض وقد أودع فيه ومن أوله هذا العقل الذى من وظيفته الاستفادة والاختيار المحمود للامور الحسنة وعدم

تخطي التكاليف التي اوجدتها الاوضاع المستحسنة عند أبناء النوع والهيئة التي يعيش المرء في ظلها وأن لا يصرف ما يشارك فيه الحيوان الاعجم من قوى الغرائز والسلائق الحيوانية إلا بمقتضى النواميس الفاضلة التي اختيرت للعقول السامية فهل الانسان بعد هذا حر بالمعنى الذى يفهمه المتخبطون أو يزعمه بحق الحرية الادبية الساخطون؟ كلا ثم كلا

الحرية الانسانية ليست في الواقع ان يفعل المرء ما شاء أن يفعل، ليست القدرة والتمكن من ان ينفذ الانسان كل ماقام بالخواطر والاغراض إذ ان ضعفنا وعظم قوى الطبيعة ليقف في سبيلنا كما قد يقف في وجهنا حيال الشطح في الافكار والآراء الادبية قصورنا أيضا من هذه الوجهة ثم تلك الحدود الادبية التي للفكر الانساني بالمعنى المقصود أن لا يتخطاها، وتلك النواميس التي لا يقدر ان يفلت من ربقتها فنحن في الجملة ضعاف وحريتنا بناء هذا ليست الا انتقاء اختيارى للاسباب من بين الاسباب الكثيرة التي يبرزها لنا الفكر ويدفع اليها الاحساس بالمقدار اللازم حيال القيود والروابط والاوضاع المقررة التي لا سبيل الى تخطيها ولهذا قال بعض العلماء الغربيين

ما معناه «نحن لسنا في الحقيقة احرارا لدواع وأسباب صحيحة ، وهاته الدواعي وتلك الاسباب هي التي تحد ارادتنا وتوجه بها في السبل المعينة التي تقضي بها هي »

ثم ان هذه الحرية ليست بقيودها السالفة متساو فيها كل الناس لان كل الناس ليسوا سواء في التعقل والتفكر للوصول والحصول على الحرية الادبية الصحيحة والخروج بالارادة من ربقة الجهالات والخزعبلات إذ بعضهم فوق بعض درجات في العقول والافكار والمعلومات الادبية التي بواسطتها وبواسطة ما نصب بها في العقول من الدلائل للاختيار وحسن الاستعمال للارادة لكشف الامور والاشياء على حقيقتها وانجلاء الشؤون بنسبة ذلك ، فهم متفاوتون في هذا كما قد تفاوتوا في المسئولية بحسبه ، فالحرية كالمسئولية من حيث ان من شروطها العقل وهي تنمو معه كما قد تكثر التكاليف معها ، ولله ما أجمل هذا من حال الانسانية وأمر حريتها .

وليس معنى هذا ان الناس أمام النظام والحدود الشرعية أي الحرية العمليه غير متساوين إذ ذلك أمر لا محيص عنه ولا مفر منه بمقتضى العدل الانساني على الارض وإنما المقصود

بالتفاوت التفاوت فى الصفات المعنوية الادبية التى قد تكون للعقول والوجدانات لحل المشكلات وبعبارة اخرى للخروج من أسر الضلالات واستصلاح حال المسئولبات والتى ينبغي من أجلها للحصول على الحرية الادبية التامة أن يقوم أبناء الهيئة بتربية العقول وتهذيب النفوس لتحصيل الملكات التى تحسن معها الارادات وتصفو بها الاذواق والبصائر لترسخ المبادىء الحقة وتخلص من الشوائب الحرية التى وهبها البارى تعالى الناس وعكس حالها الناس .

بهذه الوسائل يمكن ان نعدد عدد الغلب والظفر ونسلح بها طبيعتنا العليا لتقهر بها طبيعتنا السفلى الحيوانية فترضخ لها وتسير طوع ارادتها العاليه بمقتضى مطلوب الكمال الانسانى بما يرتاح له الضمير والوجدان الشريف وبعبارة اخرى بما نملك معه ماهو حق لنا من الحرية الصحيحة ، حرية الارادة وشرف الغايات ونبالة المقاصد، ولقد قال كنت Kant الفيلسوف الالمانى الشهير فى معنى الحرية بناء على هذا من استصلاح حال الارادات والاميال « الحرية هى تمكن العقل من كبح جماح الهوى » وقال دنيال أسترن راميا الي هذا الغرض في معنى الحرية

« أي امرىء يرفض باختياره الحرية بعد أن عرف حالها فذلك هو الجانى القاتل لنفسه أدبيا، بل ذلك هو الذى أعدم من نفسه المبداء الجوهرى للحياة البشرية وانسلخ عن نفسه الخالدة وسعى بظلفه الى حتفه ملتحقاً بافق البهائم »

وتدور هذه الحرية الادبية من الوجهة العملية على التماس الحقوق والقيام بالواجبات على الوجه الاتم ، لاننا بالبحث عن الفرد فى قواه وحاجاته نرى حق المجموع ، حق الانسانية بأجمعها كذلك من حيث الواجبات فما نراه ونشعر بوجوبه منها بحقنا نرى لغيرنا مثله كذلك وما نحكم بضرره لذواتنا نشاهده على التمام بالنظر الى الآخرين ، من هنا نشأ حقى وحقك ، ومن هنا حملت وقر واجبى وحملت ثقل واجبك وان تغيرت هذه وتلك بحسب الظروف والمناسبات والارتباطات ولكنها كلها تكاليف وواجبات واقعة فى عنق الانسان بالتسلسل والتدرج ولذلك عرفوا الحرية العملية بانها « صفة للانسان بها يتمكن من الحصول على حقه وبها ينبغى عليه ان يقوم بواجبه »

تلك هى الحدود التى للحرية الادبية عمليا، استفادة الحقوق والقيام بالواجبات ، فاذا ما امرؤ منع ذلك — واكثر ما يعيقه

فيه هواه كما بين آنفاً — فقد سلب حريته وارادته وبعد من ثمّ عن مصلحة نفسه ومصلحة هيئته ، فيخلق بكل أن يعرف حقه ويقوم بواجبه وتفصيل هذا الاجمال يندمج في الفصول التالية إن شاء الله تعالى

الفصل الخامس

(الخير . الواجب . الفضيلة)

القانون العملي الادبي للانسان — العقل — الخير جملةً وما يتبعه — شرح الخيرات واختلافهم فيها — شرف المعرف وزيوف بعض التعاريف — حكمة لحكيم افرنسي في الخير — الواجب — الواجب عهد في الرقبة — الحقوق استفيدت من الواجبات — اقسام الواجبات — امر الفضيلة — تعريف الفضيلة — لا ظفر في الحياة الا بها .

بما اننا أحرار بارادتنا لاختيار الأفعال الارادية لهذا وجب صرفها أى توجيه حريتنا وكل عناية لنا الى ما هو خير والا كنا اسراء وعبيداً لما نقع فيه من الشرور والرذائل ولم تنطبق علينا ولا ريب معنى تلك الحرية الادبية كما تقدم فى الفصل السالف ، ولتفصيل هذا الاجمال أقول : ان كل كائن يحمل في ذاته قانوناً للعمل يناسب تحيزه واستعداده وقابلياته فلكي يكشف الغطاء ويستبان أمر سمو هذا القانون على أحسنه فى الانسان

يلزم اعتباره فيه لا بالنظر الى الصفات العامة التي تربطه بالانواع الدنيا من الحيوان بل يجب لذلك ان تراعي تلك الصفات الخاصة ويعتنى بأمر تلك المميزات السامية الخصيصة بهذا النوع الانساني دون باقي جنس الحيوان واستعمالها على أفضلها عنده لان الانسان لما كان حيواناً مشرفا بالعقل فليس من صفاته المميزة « الحيوانية » بل هي صفة « العاقلية » تلك التي يرتكز عليها في تمشية كل أعماله والتي يقول فيها حكيم الشعراء المتنبي :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم　　أدنى الى شرف من الانسان

فبالعقل امتاز الانسان وباستعماله شرف وسما فوق رتبة الحيوان كله وكان من أشرف وأهم مبرزات هذا العقل وظاهراته « الخير »

وهذا الخير الذي اتفق اكثر الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين على القول بأنه « ما يجب ان يكون في العمل كما ان نقيضه من الشر هو ما لا ينبغي ان نكون عليه في أفعالنا » قد يفسر بناء على هذا » بالواجب » ثم «بالفضيلة» هذه التي يجب على الانسان ان يتحلى بها ليبلغ كماله الانساني وشرف نفسه الملكية السماوية ولنشرح أولا الخير ثم لنأتي بعده على شرح الواجب

فالفضيلة لانها أصول في باب الحياة الادبية الانسانية قبل ان ندخل في التفصيل المبنى عليها فى شؤون تلك الحياة فأقول

بقدر ما اتفق الفلاسفة على القول بأن الخير نقيض الشر اختلفوا في جنسه أو فى انواعه كما قالوا بالخير المطلق والخير الادبى ، فالاول هو الكمال العالى المنشود ، والثانى هو تلك النسبة الاعتبارية القيمة للافعال الصادرة من البشر بالنظر الى الخير بالذات أى الى الخير المطلق، وهنا حصل الاختلاف في ذلك التعلق بين الخيرين أى الفرع بالاصل فيما يوصل اليه ، فبنى قوم الخير الادبى على الاختيار العملى وكان على رأيهم « اللذات » كما ذهب اليه من القدماء الفيلسوف « ارستيب» و « ابقريوس » وحصره غيرهم فى « المنفعة » كما ارتأه من الفلاسفة المتاخرين «هوم» و «بنثام» و « استيوارت ميل » وجعله الفيلسوف « هربرت سبنسر » الميل أو المتابعه لناموس النشوء والارتقاء العام غير ان ماوجه من الانتقادات والتزييفات على هذه الآراء فى الخير الادبى جعل فريقاً آخر من الفلاسفة يستندون فى تعريفه الى العقل لكن هذا الفريق لما اختلف فى تعريف العقل وهداه اختلف بالطبع فى تعريف الخير بالتبعية

لذلك فعند « أفلاطون » ان « الخير هو محاكاة الخالق تعالى » وعند أرسطو هو « استخدام العقل لا سواه مما هو من خصوصيات الانسان » وعند « مالبرنش » انه « متابعة النظام » وعند « لوبنتز » « انه بلوغ أسمى درجة من المكون الآدمي والعقلى » وحد « كنت » الخير بما ينبغى ان يكون عليه في صورته العمليه حيث جعله « ما يمكن ان تتجه اليـه الارادة العامة الانسانية »

هذا هو تعريف الخير ، الخير الادبى الذى يجب ان نكون عليه بنـاء على ما أرتآه جماعة الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين بحسب اختلاف انظارهم فيه بالنسبة الى الخير المطلق والعقل الانسانى وانت خبير ان كثرة التعاريف تدل على شرف المعرف وهذا المعرف هو الخير .

ونحن هنا نسرد ما نوقشت به بعض التعاريف لاظهار عدم مطابقتها لشرف المعرَّف تمام المطابقة فان من قال مثلا انه « اللذات » فقد اخطأ لان فى اللذات ماهو مناقض للخير على حد سواء المطلق منه والادبى وكذلك من جعله « المنفعة » لان النفع مقيد بالحق فالمال نافع ولكن إذا لم يوافق كسبه

«الحلال» وصرفه «الحق» كان والشر من الاغتيال والتبذير سيين وتعريف الفيلسوف سبنسر فيه ما فيه مما يخالف روح الانسانية وتعاليمها العالية بنوع ما إذا لم يفهم على حقيقة معناه أما باقى التعاريف فقد يمكن ان يراها الناقد غير ذات تباين كبير وبعبارة اخرى انها تناسب ما هو المقصود من الخير الادبي المطلوب المحبوب ما دام موافقاً للخير المطلق، للخير بالذات ذلك الذى هو المبدأ الاسنى الذي يجب ان نبني عليه القانون الادبى عماد السلوك وأقوم النهج الذي يجب ان يسلكه المرء في حياته الادبية الاجتماعية ولقد قال مسيو «جول دولافلوا» احد كتاب فرنسا في القرن الماضي هذه الجملة فى الخير وشرحه وضرورة نشده في الحياة ما معناه «ما هو الخير وما الذي يشمل؟ هل هناك أولاً خير سالم، خير محض؟ ان صعوبة هذه المسائل وأهميتها قد لا تفوت انسانا لانه يتوقف على الحل الذى يعطى لها وتفسر به ليس فقط وجهة الادب النفسي بل وجود ذلك الادب ذاته لانه ما الفائدة فى الواقع منه إذا كان كل شيء قد يتساوى خيره وشره، إذا كان ما نسميه فضائل وما ندعوه رذائل سيين، إذا كانت الافعال المليحة

والافعال القبيحة متساوية الفاظها في القيمة والاعتبار ! ففى الوجدان الانسانى ، فى أسمى مميزات هذا الانسان ينبغى أن نبحث عن اصل ومصدر ذلك الخير تلك الفكرة التى برزت معنا الى عالم الوجود والتى هى قوام حياتنا والتى هى أزلية ومرتبطة ومحمولة علي سر هذا الوجود ، فنحن من ثمَّ لا يمكننا ان نستغنى عن الخير بل هو ضرورى لحياتنا العملية الرئيسة ، وكل مخلوق منافيه بنوع خفى حاسة باطنية تريه ما غاب وما حضر من الخير ، ولقد يمكن ان يقال ان ظاهرة وجود هذا الخير ترجع الى سلطان براهين العواطف والاحساسات أكثر مما ترجع الى قوى براهين العقل ولكننا فى الحقيقة إذا فحصنا أمر هذا الخير من نفوسنا وجدنا بلا كبير جهد او عناء ان هناك ذلك الارتباط العظيم بينه وبين تركيب العقل البشرى والوجدان الانسانى لان مايسمونه شراً قد يجرح عواطفنا ويؤلم احساساتنا ويكدر صفاء عقولنا ونفوسنا ، أما الخير فهو الذى يبهج نفوسنا ويسر خواطرنا وينشط قلوبنا وافئدتنا ثم ان ما ندعوه شراً قد يوقف رقينا ونمو حالنا فى حين ان ما نسميه خيراً هو كل ما يعيننا فى رقينا ويساعدنا على التقدم فمن ثمَّ

يتحد مع مانسميه بالنظر الى احوالنا برقي الانسانية وتقدمها الادبى المنتظم بالتضامن من بين افرادها والتعاون في جماعاتها وهذا المبدأ في الخير ومعناه وان ظهر بادىء بدء خاصا لكنه في الحقيقة يربط الانسانية على جهة العموم فى اقوامها وعشائرها فما يؤثر من خير ومن شر على الفرد فى الامة قد لا يؤثر عليه بمفرده وإنما هو قد يعم ويشمل الجمعية ، يشمل فئة من الافراد بالتتابع فمن هنا ينتج بالضرورة ان مايحصل من فوائد وخيرات في هيئة تكون كالمشتركة فيجب ان تتحد الهمم وتتعاون الجماعات على جلب ما هو خير وتجنب ما هو شر ... »

*
* *

وانى لاكتفي فى شرح الخير ومبدأه الاجتماعى العظيم بهذا القدر لذلك الحكيم الفرنسوى وإخال القارىء مقتنعاً به وبالتالى شاعراً بانه المبدأ الصواب لهذا الخير الادبى الاجتماعي والفردى فلذلك أسرد امر « الواجب » ذلك الذى قالوا فيه بالحق انه رديف القانون الادبى والذى هو مطلق يحتم اتباعه بالارادة الصادقة والعزيمة الثابتة بالنظر الى مبدأ الخير ، ولقد عرف الفيلسوف كنت الواجب بقوله « الواجب هو التزام

القيام بالطاعة لأمر الشريعة احتراماً للشريعة » وهو يعني ولا ريب شريعة الادب النفسي قبل بدليل ماقد سلف من ان الواجب رديف القانون الادبي وبالتالي العمل، والقول بان هذا القانون الادبي حتمي لاينفي البتة مبدأ الحرية إذ الحرية الصحيحة كما تقدم هي استفادة الخيرات بالارادة الصادقة والقيام بها في صورة واجبات حتى تصير أفعال المرء نفسه بها «قانونا عاماً» كما قال كنت ولن يكون ذلك كذلك الا إذا طابقت تلك الفعال أوالواجبات مايأمر به الوجدان مطابقة منتظمة بحسب القوانين والمصطلحات الموجبة لرقي ذلك الكائن العاقل من الانسان حتى يقاد دائما ويتوجه أبداً نحو الغاية السامية من وجوده ولهذا قال رينال «يمكن ان نحد الواجب بانه الامر الالزامي في فعل مايوافق الهيئة الاجتماعية » فكأن الواجب عهد في رقبة كل انسان يجب القيام به وتأديته . ولن يكون الانسان انسانا الا إذا قام بعهده ووفي به لشرفه .

والواجب والحق واحد لانه لتبادل الواجبات جاءت الحقوق ولهذا صار واجب الانسان حقاً لاخيه ، حقاً لهيئته الاجتماعية كما أن واجبات الهيئة بالنظر الى الفرد هي حقوق له

فى رقبتها تحت سياج القانون الادبى والوضعى اللذين يحرسان الحريات والحقوق ويحتمان القيام بالواجبات .

وتقسم الواجبات الى ثلاثة أقسام : واجبات نحو الذات واجبات نحو الهيئة الاجتماعية وواجبات نحو الخالق تعالى ،

وتفصيل هذه الواجبات الادبية ستأتي فى الفصول التالية لانها موضوعها وبعبارة أخرى موضوع الحياة الادبية ولب الحياة الاجتماعية وأساسها المتين .

وإذ قد عرفت شأن الخير وشأن الواجب فلأقصن عليك أمر الفضيلة وهى آخر ماعقد له هذا الفصل الاجمالى فأقول :

الفضيلة — وما أحلى اسمها — هي القيام بالواجبات الادبية على جهة الاعتياد والانتظام وهى تقتضى من ثم عناية الانسان وتعبه حتى ترسخ وتنتظم له كل الاحوال الفاضلة لتوافق أعماله القانون الادبى وتصفو له موارده من الاكدار اكدار الشهوات واللذات الغير المنطبقة على مبدأ الخير ومطلوب الواجبات الادبية والحكمة العملية ، فكل مانقوم به من الواجبات الادبية والخيرات الاجتماعية يعد لنا فضائل تشرف بها نفوسنا وتعلو بها على بنى النوع كموينا

وهذا القول فى الفضيلة مبنى على تعريف الفيلسوف ارسطو لها في أحد تعريفيه للفضيلة حيث قال « الفضيلة هى اعتياد الخير » لانه واضح ان وجود « سنونة » واحدة لا يدل على وجود فصل الربيع كذلك مالم يكن هناك اعتياد متكرر على الخيرات فى أفعالنا فلن يكون منطبقاً على احدها اسم الفضيلة لكن قد اعترض على هذا التعريف للفضيلة لخير الفضيلة ذاتها ذلك ان الفضيلة هى التوجه بالعزم الثابت والارادة الصحيحة في الافعال السامية واختيارها فهى أبداً لهذا مصدر للاحساسات الشريفة والعواطف والاعمال الكريمة المستأنفة المتجددة أما العادة فهي ماصدر عن غير قصد ولا فكر فى الافعال المتكررة بلا قصد فى حين ان مطلوب الفضيلة هو القصد الادبى ذلك الذى يتحرى صاحبه ابداً عمل الخير عن فكر وعن روّية ، فالفضيلة اذاً إذا ماشملت الافعال الجميلة الاعتيادية فهى أيضاً ماينشد بها أبداً عن فكر وعن روّية مستأنفة الرقىّ وتجويد الافعال .

ولقد اعترض على تعريفه الآخر للفضيلة الذى قال فيه أنها الحكمة وانها التزام حد الوسط بين الاطراف بأن هناك من الامور والاحوال مايقضى بانهاج نهاية الحد فيه ولا يعد

الاعتدال فيه من الفضيلة وإن جهاد النفس لبلوغ هذا الاعتدال والتزام حد الوسط هو نفسه نهاية ما يبذله الانسان من نفسه من الجهد الجهيد حيال نفسه التي بين جنبيه فلهذا من حالتي تعريف ارسطو للفضيلة يعلم فضل تعريف سقراط وافلاطون حيث جعلاها علم يتعلم بالممارسة ونهج ينتهج بالاختيار ولهذا عرفها المصريون بتعريف جامع حيث جعلوها « بذل العزيمة الثابتة للارادة في الطاعة على نور وعن محبة ورغبة لما يأمر به العقل الرشيد » فهل يسعد الانسان الا إذا وفق لاختيار هذا النهج في الحياة بما يوافق العقل وحكم الوجدان ؟ وهل هناك شر على الانسان أكبر من اقتحام الرذائل والانغماس في الشرور واستجهال أمر الواجبات والتلطخ بمفاسد الامور الاجتماعية من أي نوع كانت ومن أي طريق وجهت سهام غواياتها الصائبة ونصبت شراكها الصائدة ؟ لا ريب ان جهاد ذلك كله بالعقل والروية قياماً بحق الواجبات الانسانية لهو الجهاد الاكبر ولا ظفر ولا فخر إلا بالتحلي بحلى الفضيلة كما قال الشاعر الفرنسي « لامارتين »

الفصل السادس

واجبات الانسان نحو ذاته

قسما الواجبات نحو النفس — مايجب للبدن — العمل العمل — الرذائل من اردأ الشرور المعوقة — الامراض الادبية والتخاص من أسرها — مساوي أمور الحضارة الفاسدة — الخمر — قول لهانوتو فيها — الحشيش المورفين — الشهوات الفاسدة — كيف نتحايل على تحويل الاميال النفسية الميسر وذيوله — البورصة - امر العيش — قتل النفس — التعلم والتثقف شرف العقل في تربيته لالتماس الحقيقة وتجنب السفسطة — بالعلم يتخلص من الصلف ويعرف الحق — أهم ماتجب معرفته — الاعتدال في باب العلم ونشره — تربية الاحساسات والاذواق — تربية الارادة وتقوية الشجاعة الادبية — احترام الذات وتحري مايوجب احترامها .

إنا لنعلم جميعاً ان لذاتنا علينا حقوقا وأن فى رقبتنا نحو أنفسنا واجبات ، وهاته الحقوق أو تلك الواجبات تقسم الى قسمين حقوق للبدن وحقوق للنفس ترجع كلها فى الاستناد الى شرف قوى الانسان وإذ كان الأمر كذلك فهى كما كانت سبباً للواجبات نحو بنى الجنس فتكون كذلك وبالاولى من الواجبات في رقبة الانسان نحو ذاته من حيث حفظ صحة بدنه وسلامة نفسه .

فواجب حفظ صحة البدن يقضي ادبياً واجتماعياً ان يحافظ المرء على سلامة جسمه بتناول الغذاء الجيد ولبس اللباس الحسن

وتحرى النظافة والحركة والرياضة وان يتجنب كلما من شأنه ان يجلب عليه الضرر أو يعطل شأن تلك الآلة من جسمه الذي يعتمد عليه فى هذه الحياة الدنيا حتى لايصير عضواً عاطلا فى جسم الهيئة أو انسانا مريضا يتضرر منه ويتأذي .

تلك اشياء حيوية قاطعة فيجب على الانسان بالحق ان يجتهد ويدرأ عن نفسه شرورها فى ذاته حباً بها وباستقلالها فينبغي لذلك ان يختار المرء أولا « المهنة » الرابحة التى تناسبه ليكسب عيشه ومادة حياته منها ولا يصير عاطلا وعالة على الهيئة الاجتماعية ، ففى العمل والشغل مادام شريفا أعظم فائدة جوهرية للانسان سواء فى بدنه أو في عقله أو نفسه وما علل البطالة والكسل واللكاعة بأقل ضرراً من شرور الرذائل واقتحام الشهوات والموبقات قال الكونت دوسجير « ان البطالة شر من الرذيلة بل هى ام الرذائل والشرور وهى مصدر اكثر الاختلال الذى يحصل فى الممالك » ولهذا جاء فى قول حكيم آخر « الكسل نوم لارؤيا سارة فيه ولا مايجدد قوى الجسم أو ينشط الروح »

وليس من شر بعد البطالة والكسل أقبح من الانغماس

فى الرذائل والشهوات تلك التى تلازم أحوال التمدن وتعد من قشوره ومساويه الملازمة ، فالرجل الذى يدمن الخمر او يتعاطي الحشيش او يترامي على الشهوات او يضيع ماله فى الميسر أو السرف والتبذير فى زخارف الحياة ليس في حكم الآداب الصحيحة برجل الهيئة الاجتماعية الذى يرجى خيره بل هو بالضد من ذلك قد تكثر مساويه ومضاره وعدواه السامة ، فاذا كان من الضرورى ان يبتعد الانسان عن ذوى الامراض المعدية الطبيعية تفاديا من خطر العدوى فبالاولى يجب ان نتجنب معاشرة ذوى الامراض الادبية من أرباب المفاسد والغوايات والا وقع المرء فى أمراضهم الضارة القبيحة والتى يقضي واجب الذات فى رقبة الانسان ان يبذل كل واقع في شرور هاتيك العلل والاسقام الاجتماعية جهده حتى يتخلص من أسرها باستخدام الاراده الحقة والعزيمة الصادقة للعقل الرشيد فى الاقلاع عنها موبخاً نفسه مشعراً وجدانه بأن تلك المفاسد التى يقع فيها ليس لها فى الحقيقة من فائدة البتة لا صحياً ولا أدبياً ولا ماليا وإنما هى رذائل حكم الحس والمشاهد بضرها وشرها بدليل انها قد تنتهى غالبا بأن تعجل أمر الحياة فضلا عما تنغص

به عيش المرء وتسلبه من أجله هناءه الصحيح في ذاته وبين أهله وهيئته وتحط فوق ذلك بشرفه ، فكما ان علم الطب قد أنحى باللوم وانذر بالويل اولئك الذين يدمنون شرب الخمر أو تعاطي الحشيش واولئك الذين يتبعون الشهوات ويترامون على الموبقات فقد أنذر بالخراب كذلك علم الاقتصاد الاجتماعي اولئك الذين يندفعون في تيار المقامرات والمضاربات وكل أنواع الاسراف والتبذير في امور الحياة بما يهلك الحرث والنسل

فواجب الانسان نحو ذاته يقضي عليه حيال شرف نفسه وحيال فائدة أهله ومصلحة هيئته أيضاً أن لا يكون بادىء بدء سكيراً ولا حشاشاً ولا محبا للفساد ولا مسرفا مبذراً لأن أدمان الخمر وكثرة معاطاتها يؤدي الى أقبح الحالات الاجتماعية واسوأ النتائج الصحية الموجبة للانحطاط وسقوط الهمة وسقم البدن والتعجيل أخيراً بالعمر فضلا عن سلب الصفات الادبية الكريمة وفقدان العقول الرجيحة والشرف والمروءة الصحيحة عند اولئك السكيرين وكثرة حماقاتهم وجنونهم وكم من تعساء أوقعتهم شهوات نفوسهم في الانزجاج في زمرة السكيرين بتشويق خلاعة حمقاء شعراء السلف في تحسين

امر الخمر او بغواية الاصحاب والاحباب فراحوا شهداء تلك المفسدة الاجتماعية التي حرمتها مع ذلك اكثر الشرائع وقامت في وجهها الآداب العمومية فى الهيئآت المتمدنه الحالية بما أنشىء في أنحاء العالم المتمدن العصرى من جمعيات « منع المسكرات » ومقاومتها جهد الاستطاعة قال العالم راينو قاضياً على حال السكيرين منبهاً على فضل اجتناب تعاطى الخمر « كم من مخازى وفصول هزء وهذيان ، بل كم من حالات جنون ويله تبدو لعين الناقد الناظر بالشفقة والحنان الى حال عصابة السكيرين من أهل هذا العالم ، عصابة أولئك التعساء المجانين باختيارهم فذلك الذى يحترم ذاته ويحب واجبه الانسانى ويقدره قدره لن ينسي قط ما فى طى ذلك من درس وموعظة فهو لذلك يطلب الى الطبيعة وحدها تلك الام المغذية لنا غذاءها الصحيح الشافي الذى يعين على تحمل وقر الحياة بلا ضعف ولا ضرر بل بما يمنح القوة والنشاط فى الجسم والطيبة فى النفس فما تظهر الخمر انها تعطيه الانسان تمنحه الطبيعة إياه على أحسن حال واتمه »

على ان مما يزيد الطين بلة فى هذا العصر خصوصا ما يحصل من غش المشروبات الروحية وصبغها بالألوان وتسميتها بالاسماء

المختلفة التي تسرق النفوس ولقد جاء في مقال لمسيو هانوتو نشره أخيراً في جريدة الجورنال الباريسية نوه فيه بما يجب على الحكومة من التداخل في امر المشروبات الروحية وان ابناء العصر من الاوربين وان كانوا لا يشربون كابناء العصور المتقدمة لدرجة السكر لكن مضارها فيهم اسرق للنفوس وأضربها عما كانت عليه ايام اسلافهم لردأة صنفها وكثرة غشها وطلب الى ابناء العصر المترقين في الآداب ان يتغلبوا على تلك العادة من تعاطي الكحول ليتخلصوا من اوضاره ومضاره معاً .

أما الحشيش — ولا ازيدك تعريفا بحاله في شرقنا عموما ومصرنا خصوصا — فهو من اكبر الآفات على ذات الانسان بل هو شر من الخمر عليها لانه يبتدىء بالخمول ويوقع في القذارة والانحطاط والكسل والبلادة والحماقة وينتهي بالجنون كثيراً وتقارير مستشفى المجاذيب عندنا ناطقة بان نحو ثلاثة أرباع داخليها إنما مصدر امراضهم العقلية ويا للأسف تلك الآفة المستحكمة في طبقاتنا النازلة خصوصا والتي هي من اكبر مصائبنا الادبية ومسببات تأخر امتنا وكثرة سفاهة سفهائنا وبلاهة وسذاجة عوامنا كما تحققه المشاهدات والاختبارات الظاهرة

وهناك شر آفة نفسيه أيضا وهى «المورفين» والافيون ولا تقل بلواها فى البشر عن الخمر والحشيش وإن كانت بلادنا قد يندر فيها الآن من يتعاطى الافيون القتال .

واذا كانت للخمر والحشيش والمورفين هذه المضار الظاهرة بل السموم القتالة فلا تقتحام الفساد تلاث المضار الاخرى التى لا تقل عن اضرار الاولى والتى تعد الخمر والحشيش من اكبر رائديها وسائقيها ، فالانسان يجب أن يكون عفيفا قنوعا مالكا شهواته لا عبدها وأسير غواياتها الفاسدة ونزعات شهواتها الباطلة جملة لان واجب حفظ صحة الذات وبقائها يقضي عليه بملازمة العفة والقناعة وان لا يكون رجل الشهوات والموبقات والا أردى بحياته الطيبة كما يردي بها رجل الخمر وعبد الحشيش والمورفين على نحو ماسلف ، ولقد يقال ان الشهوات منها ماهو طبيعي مفيد بل واجب سده والقيام به مما هو من جهة أخرى في مصلحة وفائدة بقاء النوع وارتقاء الجمعيات البشرية - قلت هذه شهوات لها مبادئها الادبية الصحيحة ونيودها الشرعية الاجتماعية الرجيحة مما لا غبار عليه وانما اللوم والتثريب موجه على اتباع الشهوات الفاسدة ، الشهوات المشينة المحرمة التى تفسد

حال الاجتماع البشري وتؤدي الى أشأم النتائج فيه شخصياً وعمومياً فهي ثالبة الشرف ثالمة الصيت وتنتهي غالبا باكساب الجسم أحد الامراض القتالة والعلل التى لا يرجى شفاؤها فتعم البلوى ويتناول السقم الذرارى على حد قول ابى العلاء المعرى

هذا ماجناه ابي علي وما جنيت على أحد

فتكون الجناية مضاعفة والوزر أمام الناموس الادبي والوجدان الانساني والهيئة الاجتماعية عظيما كبيراً ، وهناك في مداواة حب الشهوات والجنوح اليها كثير من الوسائل المفيدة والعلاجات الناجعة بعد توسيط الارادة الصادقة فتستبدل من ثم ردى الشهوات بجميلها ويستعاض عن ثقيلها بخفيفها والعاقل من تحمل أخف الضررين ولهذا جاء في أقوال الفيلسوف روسو « انه لن يتغلب على الشهوات الا بمعارضتها ببعض » فاذا كان من عادتك وبعبارة أخرى من كبير غواياتك الميل الى قضاء سهراتك في أمكنة القصف واللهو ومعاقرة بنت الحان مع اخوان ذوى بهجة و« حظوظ » فاستبدل ذلك بغشيان اماكن التمثيل وحفلات الموسيقى أو اماكن المطالعة أو أندية الفنون الجميلة ، واذا كان من كبير شهواتك حب الاشتغال العقلي وكثرة الدرس والمطالعة

فأكثر من الرياضة في الغياض والرياض واستعمل الالعاب اللطيفة المسلية وزيارة المتاحف والحدائق وأنت يسرى عنك ولا ريب داؤك وفاسد ميلك وشغف نفسك لان الاعتدال في مثل هذه الاحوال أيضاً مطلوب والتوسط في كل شيء محبوب ومفيد بشرطه الآنف في حد الفضيلة .

ومن شر تلك الشهوات لعب « الميسر أو القمار » ذلك الذى وجد فى المجتمعات البشرية من قديم الزمان وقد شبهه بعض العلماء فى اضاعة الاموال على الناس «بهوة سحيقة لا قرار لها ولا حد» فالرجل الذى ينغمس فى شر لعب القمار وآفة هذا الميسر مهما كان نوعه يكون فاقداً لمبدأ الحكمة وغير عامل بالشرائع ولا مصغ للوجدان ومحروم من الادب النفسى ، ان الانسان الذى يضيع ماله هباء منثوراً فى القمار لهو المسلوب العقل والفاقد الاحساس والشعور وحسن الارادة والاذواق مهما كانت حيثيته الوجودية فى هذا العالم وكثيراً ماينتهى حاله الى الفقر ويؤدى به الحال الى الانتحار واعدام نفسه تخلصاً مما أوقعته فيه شهوته الشيطانية بعد أن يكون قد اعدم ثروته وافقر عائلته وهى نتيجة غاية في الخساسة والدناءة وسفالة النفوس وانحطاطها ،

وهناك ما يقرب من هذا القمار واعني به المضاربة تلك التى دخلت بلادنا وفشا فيها داؤها حديثا وكم سمعنا بما سحقت «المضاربة» في القطن أو الاوراق المالية من ظهور وأصابت من مقاتل عندنا لا لسبب آخر سوى غرور النفس وطمع الافئدة ولقد أحسنت الحكومة صنعا فيما قررت أخيراً وصادق عليه مؤتمر تنقيح القوانين للمحاكم المختلطة الدولى من جعل البورصة تحت رقابة الحكومة وشبه ادارتها والسماسرة تحت ملاحظتها.

وواجب الانسان نحو ذاته كما يقضى عليه بوقايتها من سيء الشهوات والآفات الاجتماعية الدقيقة التى قد تسرق النفوس يقضي عليه من جهة أخرى بان يتطلب لها أحسن أنواع الغذاء واللباس والسكنى بنسبة حاله وان يراعي نظافة بدنه ولباسه ومنزله وان يتروض ويكثر من كل ما يقويه وينمى أجزاء جسمه حتى لا يقع فى الاسقام والامراض وليس فى هذا كله مايوجب التأنق أو السرف والتبذير في المأكول والملبوس إذ أمثال هذه الامور وان صحبت أحوال الحضارة ورفاهيتها لكنها ليست لحسن حظ الانسانية مما يجعل ذلك المتنعم المتأنق في لباسه وفرشه

وما أكله أسعد حالاً غالباً فى صحته من ذلك الفقير أو المتوسط الذى يراعي شؤونه الحيوية بحسب قواعدها الطبيعية وعلى قدر حاله إن اضطراراً او اختياراً ، وإذ كان المال قوة فمن الضرورى لكل انسان يعرف واجبه نحو ذاته ان يدخر شيئاً منه للمستقبل على ان مما يؤسف عليه ان قومنا المصريين ليس فيهم هذه الملكة المفيدة ملكة الادخار الضرورية فمع تقدم البلاد المالى وعظم حركتها الاقتصادية ترى الفلاح متي ما باع محصوله لم يعمل غالباً الاحساب ماعليه من الاموال والديون والباقى كثيراً مايبدده فى مشتري « اكسية ومصاغات » له ولاهل منزله ، والصانع الفقير حاله اتعس من ذلك إذ انه يأخذ أجرته الضئيلة فينفقها كلها وغالباً يكون ذلك فى «السخافات» ثم هو عند العوز تراه يرهن متاع بيته الحقير عند أولئك الناس الذين لا رحمة ولا شفقة ولا مراعاة للقوانين عندهم فيقرضونه المائة قرش بسعر خمسين او أكثر وهذا واضرابه الكثيرة من حالنا مما يخالف مبدأ الحياة الصحيحة وبعبارة أخرى واجب الانسان فى هذا العصر نحو ذاته ومابنظر الى مصلحته التى تقضي عليه بحسن التدبير وعدم التبذير فى أمر العيش حتي يكون هناك ولو الشيء

القليل من المال مدخراً لوقت العوز وحين الحاجة .

وكما انه يطلب هذا من الانسان لبقاء ذاته وحفظ حياته الى أجله المحتوم فليس له لأى سبب كان ان « يقتل نفسه » تلك الحال السيئة من الانتحار التى توجد فى كثير من الامم الغربية عند اليأس من أمر الحياة لمرض أو فقر أو عشق تملك الفؤاد فان الانتحار أى اعدام الانسان نفسه ليس من حق الانسان نحو ذاته إذ لا يملكها بحقها إلا هيئته الاجتماعية ثم الله تعالى الذى اليه يرجع الامر كله .

*
* *

وهذا الواجب نحو الذات فى الامور المادية للجسم يستلزم أيضاً من جهة اخرى تحسين أمر النفس وقوى العقل وتثقيفه بانواع العلوم والمعارف الضرورية حتى تجد النفس أو الروح والعقل غذاءها هي الاخرى ولذاتها الصحيحة التى تتوق اليها بطبيعتها العالية لانا إذا اعتنينا بأمر البدن فذلك لأنه ظرف نفسنا وهذه يجب ان توفى حقوقها ونقوى إرادتها الرشيدة حتى تحكم على سائر الشهوات البدنية حكمها الصحيح فتضحى خادمة محكومة للنفس والعقل لا متغلبة عاصية جامحة جموح الدواب

ولامشاحة ان العقل يتطلب فى تربيته وتثقيفه عناية كبيرة هو خليق بها لشرفه وتشريفه لنا عن باقى جنس الحيوان ولانه مصدر صناعاتنا ومعارفنا وعلومنا وفنوننا مما هو سبب كل كمال وكل تمدن ورقىّ للانسان وجمعياته وحمايتهم من العوادى والشرور فمن العقل ومعلوماته تصدر مسرات نفوسنا وحياة قلوبنا وأنفة نفوسنا وتنقيبنا عن الحقيقة ونشدها على الداوم، فالتعلم والدرس بصرف النظر عن تفصيل نتائجه الاجتماعية الاخرى هو الدى يمنحنا تلك المزية الكريمة وانه لهو الشفاء والعلاج الناجع المجهز المهيء بين أيدينا فى جميع الاحوال والظروف الممكنة في الحياة فيلزمنا أبداً ان نجتهد للظفر بالحقائق وتجنب الاغاليط والاوهام وتصحيحها والعدول عنها إذا أوقعتنا فيها المجريات

بماذا نحصل على أمثال هذه النتائج والفوائد العظيمة من تربية عقولنا ؟ اننا نحصل على تلك الفوائد ولا ريب أولاً بمعرفة ذاتنا وقيمتها والتدرج من ثمّ فى توسيط وجداننا المربى لاستكناه قابلياتنا وأذواقنا ومعارفنا وعلل وأسباب أحكامنا وتصحيحاتنا، وأول صورة من صور احترام الحقيقة التى نستفيدها انما تكون الاخلاص نحو ذاتنا فلا نعتقد البراءة من العيوب فى نظرنا وأن

لا نجعل تلك السفسطات والمغالطات والمكابرات التي تخرجنا عن حد القانون الادبي والشروط الادبية العامة مالكة نفوسنا متشربة بها خواطرنا أنا بهذا الفحص والتدقيق في ذاتنا نجعل وجداننا وضمائرنا « طيبة » خيرة نقية وبعبارة اخرى حسنة الاحكام صائبة السهام وأنا بهذا لنحاشي نفوسنا الوقوع في الكبر تلك الخصال والعناد والصلف التي تصحب عادة الجهل، فادعاء معرفة كل شيء وجهل كل شيء سيان في انهما علامة ضعف العقل أو نقص تثقيفه وتهذيبه، وكل فكر مربى وذوق سليم يعرف الحق حقاً متى ما حكم به العقل وقال به وأما ما فيه شكوك وريب من القضايا والآراء فلن يحكم بها إلا بعد الفحص والتمحيص الدقيق مما هو نتيجة تربية العقل تربية صحيحة

ثم إن ثاني الامور التي يهمنا معرفتها مما نحصل عليه من تربية العقل على النمط الآنف — إذ مما قد أسيء فهمه إنما هو اعتقاد انه يجب حشو العقل نظرياً بكل ما هو صعب أو بعيد منال الفائدة وقد لا تقضي به الضرورة العملية مما يمكن تسميته عند غير أهله «بالاسراف العلمي» مع اطالة زمن الدراسة فيه بلا جدوى ولا طائل يعود نفعه حقيقة علينا أو على غيرنا من ابناء

الهيئة أوليكون لنا فيه الافتخار على الناس حتى يشار الى صاحبه بالبنان أو يختال به باطلا على الاقران — هو أولا معرفة ما به يتوصل الى تسهيل سبل الحياة الادبية على الانسان ، هو كل ما يعد خيراً للعمل به وكل ما يعرف بانه شر لتجنبه ، هو القانون الادبي الذي نعرف به ما يوجب سعادة الحياة وشرفها فى الهيئة وما يجلب الخزي والعار وانتقاص القدر فيها ، هو أدب السلوك ، هو أخيراً معرفة الواجبات نحو الذات ونحو العالم بأسره .
هذا هو أول ماينبغي القيام بمعرفته بعد تصحيح او تربية الوجدان لتصفو به موارد الحياة ومشاربها ثم يردف ذلك أو يصحب بمعرفة شيء من الشريعة الوضعيه لضرورته فى معرفة العلائق والارتباطات التي نرتبط بها رسمياً مع بني هيئتنا ثم يأتي بعد ذلك دور آداب اللغة والتاريخ ثم المعارف الضرورية والفنون الجميلة والآداب المستظرفة فكل هذا بامتزاجه ببعضه فى ذاكرتنا مما يعطي عقولنا قوة ويمنحها الخير واللذة التي تفوق كل لذة غير انه يجب على كل حال الاعتدال والتوسط فى مدارسة العلم لرجل الادب العمومي المترشح للمهن والصنائع العاملة فى تقدم الامة وكسب الثروة فنى الاكثار فضلا عن ملال النفوس وتعبها

وكلال العقول ونصبها التعويق والتعطيل في أمر المهن الضرورية فيجب ان يؤخذ في تربية العقول لرجل الامة بالمقدار المناسب وله بعد ذلك شأنه فى كل أدوار حياته ، وهناك في أدب الذات ادب جليل وهو ان لا نضن بما نعرف على بنى هيئتنا لأن العلم ككل المكتشفات والمخترعات حق يورث للامم نفعه ونخر لصاحبه يؤثر عنه ففي كتمانه فضلا عن حرمان نفوس الامة منه لتنتفع به خمول للنفوس الضانة به وأحسنه ما أدى بالبساطة والسهولة والجزالة مع الاخلاص والتفكيه حتى لا يكون ثم ملال ولا سآمة ولقد وجد في هذا العصر خير وسيلة لنشر العلم والآداب والمعارف بواسطة الجرائد والمجلات وانتشار الطباعة

ومما يحسن التنبيه عليه فى ختام هذا الفصل من واجب الانسان نحو ذاته وشخصه امر تربية الاحساسات الذوقية بالاعتدال كما سلف فى أمر الشهوات الطبيعيه من حيث المأكل والملبس الى غير ذلك ثم محبة الحقيقة والخير والفضيلة والجمال وكذا العفة والترفع والتصون وحسن الاختيار مع عدم الاسراف ثم زيارة المتاحف والغياض والرياض مما يغذى تلك الاحساسات وحضور الحفلات التمثيلية والموسيقية والسياحة والرياضة

وتمشق بعض الالعاب الجميلة فكل هذا قاطع ولا ريب فى تربية الاذواق وبعبارة أخرى انه لا وسيلة اليها إلا به

وهناك واجب عظيم بالنظر لحق الذات وهو تربية الارادة الصحيحة وشجاعة النفس الادبية من نفوسنا غير أن في هذه امور دقيقة كما تقدم فى تربية العقل ومزالق في التعنت والعناد وتصلب الرأى ينبغى كما سلف ان يلتفت اليها ليدرأ عن النفس عند ارادة تربية الارادة كل مالا يجعلها حازمة ثابتة تتبع الحق وتقوله ولو على نفسها وليس ثم أحسن من هذا فى تربية ملكه الشجاعة الادبية من نفوسنا .

واحترام الذات والتزام كل ما يوجب احترامها عند الغير باتباع أحسن الآداب وانتهاج خير السبل فى لامور الاجتماعية أمر واجب فى أدب المرء نحو شخصه وواجبه نحو ذاته لان كل ما يبدو منه مشيناً له فى كلامه أو زيه أو حركاته او مخالفة جنسه او خشونة طباعه او شراسة خلقه ينقص من قدره ويحط من منزلته بقدر ما عنده من تلك الرذائل مهما كانت حيثيته فالتخنث للرجال أمر قبيح والسفاهة والوقاحة من شر ما جنت النفوس على ذواتها بها وحسن المعاشرة مما يجلب المحبة والاحترام

في الهيئة وحسن الخلق في ادب السلوك أعظم ما يأسر النفوس ويملك القلوب فاختره ولا تختار عليه ·

الفصل السابع

(واجبات الزوجين)

أمر الزواج الطبيعي والشرعي — أمر الواحدة وتعدد الزوجات — الطلاق نظر الفلاسفة وغيرهم الى الزواج وكونه الحميد — آداب الزوجين وواجباتهما الامانة — الثقة — الاحترام — التعاون والتساعد في الامور المعاشية — على الرجل ادارة الاعمال الجسيمة الصعبة — حماية الزوجة والعائلة — سلطة الرجال — واجبات المرأة الخصيصة بها تدبير المنزل الوداعة والطاعة .

انه لكي يحفظ نوع الانسان ويبقى ويعمر هذه الارض على اكمل وجه اختاره الخالق سبحانه هدى تعالى الناس الى الزواج وان اختلفت كيفياته بحسب عوائد الامم وتقاليد الشعوب منذ القدم والشرائع التي اتيحت لهم وعملوا بها في الشؤون الاجتماعية متدرجين في هذا الزواج من شأنه الطبيعي الى حالته الشرعية المفيدة الراقية ، ولست هنا في مقام تعداد فوائد الزواج ومنافعه في الهيئات الاجتماعية ولا أنا بباحث في اختلافه عند الشعوب منذ أن تزوج « أبونا آدم أمنا حواء » ذلك الزواج

الطبيعى الشرعي البسيط الذي أمرهما الله به أو خلقهما من أجله لعمار الارض بنسلهما وارتبطا به ذلك الارتباط الذي جعلهما كأنهما انسان واحد ليصلح من شأنهما وشأن ذراريهما من بعدهما على ظهر هذه الكره

كذلك لست بداخل في أمر المقارنة بين مختلف نظر الشرائع فى هذا الزواج من حيث الاقتصار على الواحدة او ذلك النظر البعيد في أباحة تعدد الزوجات بقيوده من القدرة أو امر الطلاق وعدمه أو ذلك الحال الذى بلغ اليه رأى بعض الغربيين لدرجة تقدم النساء في أمريكا طالبات الرجوع الى مايقرب من زواج « المتعة » أو الزواج « التجريبي » لاختبار الزوج قبل القيام بعقد الزواج الرسمى حتى لاتتخلله على زعمهن تلك الأمور التى كثيراً ماتكدر صفائه وتنتهي بالمقت والكراهة والافتراق والطلاق مما أوجدت له الشرائع الاوروبية الآن أصولا وإن خالفت التقاليد الدينية المسيحية ولكن أوجبتها الضرورة التي نظر اليها في الشريعة الاسلامية بالنظر خصوصاً الى شيوعها عند الامم والاقوام الشرقية العريقة فى اختبار أحوال الاجتماع البشرى وعلله وما ينتاب النفوس النزاعة فيه

الزواج أمر ينظر اليه الفلاسفة الاخلاقيون بصفة كونه أمراً طبيعياً من شأنه اقتران الجنسين الجنس القوى والجنس اللطيف وينظر اليه المتشرعون بصفته عقد مدنى بين اثنين، وينظر اليه اهل الاديان كسنة أو عمل مقدس ، ويراه الاجتماعيون والاقتصاديون شأناً انسانياً كريماً وحادثاً اجتماعياً عظيماً من ورائه اكثار النسل وحفظ النوع وتوفير الراحة وجلب الهناء في العائلات والغبطة والسعادة بتنظيم وتدبير أمر البيوت .

واذا كان الزواج بهذا القدر العظيم في نظر أرباب العلوم البشرية المختلفة فلهذا وجب أن تكون له آداب وأحوال جليلة من أهم ماينبغي أن نكون عليه فى حياتنا الادبية طلباً للسعادة فيها ، وهذه الآداب أو الواجبات الناتجة عن الزواج والمشروطة له إما عامة تعم الزوجين وتشمل القرينين معاً وإما خاصة أى تخص كل واحد منهما على حدة إزاء الآخر في «شركتهما الادبية »

فالواجبات المشتركة العامة بينهما والمطلوبة من كليهما على حد سواء من اهمها « الامانة » التى هى روح الزواج وعماده وأس السعادة النفسية والراحة العائلية لان عقد الزواج ماوجد ما أحل به الا لصرف النفس وتوجيه العزم فى أمره الطبيعى

بمقتضى القانون الادبى فكل خيانة تصدر من احد الزوجين تكون شر خروج على هذا القانون تفسد معه حال الزواج وحال الاجتماع ، فالزنا مفسدة اجتماعية ليس وراءها مفسدة ، مفسدة تحط في نظر القانون الادبي بالنفس وتفسد النسل وتشين حال الزناة وتحول الهناء والسعادة الي تعب ونصب وشقاء وتجعل أخيراً أمر العائلات والأسر على أشد وأقبح ما يكون من تنغيص العيش وتكدير صفاءه وارتباكه .

والامانه كما تطلب من الزوجين في العرض وعفة النفوس تطلب كذلك في كل الشؤون العائلية المطلوبة من الزوجين على حد سواء

ومن تلك الواجبات المشتركة «الثقة» وهى التى توجب ولا ريب راحة القلوب واطمئنان الخواطر وجلب انواع المسرات فى العائلة بما يفضى به الزوجان الى بعضهما من الشؤون ويتقان بشخصيهما فى كل الاعمال المطلوبة منهما ولا يكتمان بعضهما حديثا أو امراً هاما الا ما كان من مثل اسرار المهنة فالطبيب والقابلة مثلا لا ينبغى لهما ان يبوحا بما اودعا من سر لزوجيهما وقس على ذلك القضاة ونحوهم أما ماعدا هذا مما يوجب النفع أو يكون فيه

الاسترشاد ولا يقضي بالضرر والتضرر فلا بأس به

ومن أعظم مايكون فى الباب مطارحة الافكار والاسترشاد والارشاد للمرأة خصوصاً فيما يفيدها في شؤونها وللرجل فيما قد يشجعه أو يواسيه أو يسليه فى عمله وتعبه ونصبه لان عدم الاكتراث يوجب ضياع الثقة بل هو شر من ذلك لانه يجرح الاحساسات ويفضي الى البغضاء والكراهة وجملة القول انه ينبغي على الزوجين ان يجتهدا فى جلب الثقة الى نفسيهما ويعطفا ويشفقا على بعضهما لما فى ذلك من فائدة جلب المودة وصفاء القلوب المثمر أجل الثمر فى ارتباطهما ذلك الارتباط الوثيق فى الحياة .

والثقة لاتمنع البتة ذلك الأمر الآخر المحبوب من «الاحترام» والتوقير بين الزوجين لبعضهما بل هو على الضد من ذلك قد يزيدمعها كما يزيد فى بالمحبة والارتباط والالفة وليس هناك في الزواج اردأ مما هو شائع من الخصام والشتام والشجار وعدم التوقير للرجل أو احترام المرأة فان كل هذا ليس فى شيء من الادب والكمال العائلي لانه إذا كان السباب والشجار في الحياة الاجتماعية الخارجية من أقبح مايتصف به أمرؤ ويسترذل

ويمقت من أجله أهل السفاهة والبذأة فليس هو بالاولى الا
من شر مايجلب الشقاق والنفور وتنغيص العيش وجر البغضاء
والاحتقار فى العائلات التى قوامها الصفاء والراحة والهناء وهذه
وسيلتها الاحترام وحسن الادب لعظم الارتباط ولان في كثرة
الخصام واللجاج أقبح القدوة السيئة في تربية الاولاد وتعويد
ألسنتهم على البذأة والسباب ولنا فيما نسمع ونشاهد فى أطفال
الطبقات النازلة من استعمال الفاظ السباب البذيئة والسفاهات
القبيحة التى يسمعونها ولا ريب من ذويهم شر مثال في استحكام
هذه العوائد المسترذلة فى عائلات جمهور سكان المدن عندنا
فتجنب هذه الامور المستهجنة التى قد تثور ثائراتها لاتفه
الاسباب ويؤجج نارها الجهل المستحكم فتقوم حربها بين الازواج
من أهم الواجبات المفروضة على الزوجين في الهيئه الاجتماعية
لفائدتهما وفائدة أولادهما وما التعاون على الاحترام والتزام
خطة التوقير والتيقظ لعدم إسماع الاولاد الالفاظ القبيحة
والكلمات البذيئة الا محمدة العائلات العصرية المتربية ومفخرة
الامم المتأخرة المترقية في كل طبقاتها والافشت العدوي وعمت
البلوى كما نشاهده عندنا ونتأسف له ونتألم كانا منه لشعورنا

بضرره فبنا من كل جانب .

ومما هو مطلوب من تلكم الواجبات والآداب المتبادلة أى المتناولة لكل من الزوج والزوجة التعاون والتساعد فى الامور المعاشية والشؤون الاجتماعية الحيوية بقدر الطاقة لانه وإن تكن امور النفقة البيتية من واجبات الزوج إلا ان الادب والذوق العصرى يقضى على الزوجة إذا كان لها ثم مندوحة فى ذلك باعانة زوجها في تكثير وسائل المعيشة وتعزيز موارد الثروة عليهما إذ ذلك يعد اقتصادياً من كبير مصلحتهما وفائدة ذريهما ما دام هناك ذلك الارتباط الوثيق العرى والتساوى فى أمر الأولاد ثم تلك المحبة وذلك الاخلاص المتبادل، وليس الامر قاصراً على المسائل المالية بل التعاون والتساعد مطلوب أيضاً بينهما من الجانب الادبى والعقلى وليس أقبح مما تعودته النساء عندنا — ولا أقول لنقص عقلهن بل لرداءة تربيتهن — من عدم الاكتراث لتلك الامور أو الافراط فيها لدرجة ترك الحبل على الغارب للازواج يتصرفون في شؤونهما كيف شاء وشاءت الاهواء مما يجلب أعظم الضرر إذا كان الزوج سفيهاً أو طماعاً مغتالاً فالمطلوب من المرأة العصرية ان تكون ذات

شأن في النظر الى معيشة بيتها وتدبير ثروة زوجها وثروتها معه وكم من امرأة في الغرب كانت أعظم معين لزوجها فى ادارة أعماله المماشية وتكوين ثروته العائلية لا بالدخول فى دقائق مهنته أو التصدى لامور حرفته بل بالامداد في الرأى والارشاد بالعقل والتيقظ والمراقبة وضبط الامور الحسابية لهما مما يحتاج ولا ريب فى هذا العصر عصر الجهاد الحيوى الصحيح الي تربية الفتيات تربية تؤهلهن لتدبير امور الحياة الجوهرية كالفتيان سواءً بسواء على أن في صرف عقول الفتاة الى أمثال ذلك فى التربية العمومية ما يجعلها فى الواقع غير مشتغلة ولا صارفة كل همها الى أمر الزينة والتبرج ومحبة الازياء الى درجة الافراط المزرى لأن من يصرف ذهنه الى ما يكسب المال والجاه والمحمدة في الحياة تنثنى شهواته عن ذلك ويقل التفاته الى تلكم السفاسف والهذيانات فتى كان أم فتاة والخلاصة أن التعاون والتكاتف بين الزوجين فى الامور الحيوية وأمورهما العمومية مطلوب منهما جميعا خصوصاً فى هذا العصر لمصلحتهما الذاتية اجتماعياً على اكمل وجه تتطلبه الحياة

وانه ولئن كان هذا التعاون مطلوبا أدبياً من الزوجين

معانى التساعد والتعاضد والامداد المادى والادبى في الامور المعاشية إلا أن مما يقضي به واجب الادب أيضاً ومراعاة لحق القوة هو ان يكون الرجل وحده المدبر لتلك الاعمال الخارجية المتصدر للشغل الظاهرى فيها بنفسه لان من واجبات الزوج الخصيصة به والمبنية على مبدأ فضل الرجل في العمل وميزته فى القوة الحسية والمعنوية ان صار في الحقيقة صاحب هذه المهمة على كل حال ما عدا الشؤون البيتية المتعلقة بالمرأة ربة المنزل ، فالرجل هو الذى عليه السعى في ادارة الاعمال والاشغال وهى مسؤولة منه ملزمة به ، وعمل المرأة في المعاونة المطلوبة قاصر على المساعدة والارشاد والمراقبة الى اشباه ذلك فوق مالها من وظيفتها البيتية فكأن المرأة تعمل فى تلك الشؤون من وراء حجاب والرجل هو الذى عليه الظهور في ميدان الجهاد فى الاعمال وادارة كبير الاشغال لجلده وصبره ، وليس هذا بالذى يجعل الرجل شبه « السيد المطلق » المتصرف فى الشؤون كيفما شاء وشاء هواه بل هو فقط المدير « لتلك الشركة العائلية » التي ادارتها مسندة اليه بالاختيار ولكن للشريك الآخر اى المرأة عمله ووظيفته العظيمة من حيث ادارة البيت والاشراف فوق

ذلك على الاعمال العمومية المشتركه بينهما .

ومن واجبات الزوج الخصيصة به حماية زوجته وحمى بيته من كل ما يؤذى أو يضربهما حساً ومعنى ، فلضمان راحته وشرف العائلة ينبغى ان يكون الزوج المرشد الامين والناصح المخلص والمربى الكريم والحامى العظيم للحريم وهاته الحماية قد تقتضي بالنسبة لاحوال الاجتماع ليس فقط الذود عنها وعن حياتها في ساعة الخطر مما صار قليلا شأنه لكفالة النظام الاجتماعى لهما جميعا به ولكنه يقتضى بالاكثر ذلك الامر الدقيق المعنوى من صيانتها عن كل ما يثلم الصيت او يخدش الشرف فهو يجب عليه أن يحميها من الجهل اذا كانت جاهلة ، يحميها من الافكار النسائيه العاطلة التى تسرق طباعها وتختلس وجدانها مما قد يوقعها فيه إما حكم السن أو الوسط أو ضعف التربية وهو بذلك يكون حامى أثمن جوهرة نفيسة فى قرينته أعنى الفضيلة وشرف النفس ورفعة القدر ، ثم هو ينبغى عليه من جهة اخرى إذا كانت تسمح لها به قواها وملكاتها المربية ان يشركها فى أعماله وأشغاله وارباحه غير مخصص بها من العمل وملزمها منه إلا بالشغل اللطيف الخفيف غير فائته انه أيضاً يعامل نفسا عزيزة

عليه ولها أميالها ورغائبها وهاته الاميال وتلك الرغائب ينبغى له في حمايته لامرأته ان يجتهد في جعلها على نظام وترتيب ذوقي يناسب حالهما وهنا بايجاد ذلك الوفاق في الاذواق يتم له السعادة التى تشاهد فى كرائم العائلات والبيوت المتربية .

وأهم الحقوق التى للرجل ترجع فى الغالب الى ماله من حق السلطة الزوجية تلك السلطة التى اكبستها له يد الطبيعة بامتياز خلقه وقوة بنيته ثم وعظيم سعيه وكدحه ، على ان نساء الغرب الآن قد بدأن يطلبن مساواتهن بالرجال في الحقوق الوطنية بناء على ان هذه الميزة فى الجسم قد صارت لغواً حيال النظامات التى تقضى بالمساواة وكون الكفاءة الآن قد صارت مستندة على الامور المعنوية وهن — وعددهن نصف عدد الامم — قد يساوين فيها بنوع ما الرجال على انهن لن ينلن كل بغيتهن فى ذلك بل لن تزال السلطة والحقوق العمومية من حق الرجال بحسب العرف والشرع وانه للحق والصواب لاعتبارات دقيقه غير أن هذه السلطة التى للرجال لا تخولهم البتة العبث بحقوق النساء ولا استعمالها قط كما كانت تستعمل قديماً سلطة الاسياد على الارقاء بل حقهم فيها تقيده من جهة

اخرى الواجبات الكثيرة فلا ضرب ولا أذية ولا شتم ولا خشونة فى المعاملة وإنما هذه السلطة الممنوحة للرجال على النساء تحصر الآن أدبياً فقط فى بذل العناية بكل لطف ولين في تمشية الامور بحسب الاصول المعهودة والمصلحة المطلوبة وبعبارة اخري تحصر في جعل المرأة تقوم بواجباتها خير قيام بالتى هى أحسن .

وواجبات المرأة الخصيصة بها —ومرجعها الى مبدأ كون المرأة ضعيفة وعرضة لامور الحمل والولادة — تحصر في ملازمة البيت لانها لما يعتورها من الضعف من تلك الامور الطبيعية لا تتحمل طويل المشى أو السعى ولا الاعمال الشاقة الصعبة عادة حيال وقر الحمل والولادة خصوصا مما هو أحد الاسباب العظيمة لعدم نوالهن تلك الحقوق العمومية — فكل هذا وأمثاله (وقد جعل مشاهير الكتاب فى فرنسا الآن يندون من أجله بالنظام الاجتماعي عندهم الذى اضطر كثيراً من النساء الى الاعمال الشاقة هناك حتى في حال الحمل وعقب الولادة مباشرة الامر الذى يخالف الرحمة والشفقة) جعل واجبها قاصراً في الجملة على ان تكون « ربة البيت » وجعل فى عنقها

واجباتها المشتقة عن ذلك من تدبير المنزل وادارة مهامه كلها وهو لعمري أحسن بل أليق واجب بالمرأة يجدر بها ان تحسن القيام به والزعامة فيه على أكمل وجه يناسب حال العائلة فالرجل عليه ان يسعى ويكسب وعلى المرأة ان تهيء البيت بما يجلب لزوجها فيه الراحة والهناء لينشط عقله ويقوى بدنه على تحمل وقر الجهاد في اعماله الشاقة جهاداً في سبيل الحياة

وتدبير المنزل عملية هامة في حد ذاتها وشأن دقيق لا قبل للرجل به بل لا سبيل لان يتفرغ له او يقوم به كما تحسن القيام به النساء عادة، وأول ما يطلب فيه ان تكون المرأة «مدبرة» وهذا التدبير لا يقتضي فقط التوفير على الزوج أو الاقتصاد في المصرف بل هو يستلزم كذلك الترتيب والتنسيق والنظافة واللطافة الذوقية وحسن الادارة في شؤون المنزل المعاشية مما يمكن تشبيه حال البيت معه بمملكة المرأة « ملكتها » وخليق بكل ملكة وسلطانة على عرشها « ان تصرف كل حذق وكل مهارة عقلية وأدبية ليسعد حال كل من تظله سماء المملكة وتغبط الرعية في حالها »

ومن أكرم تلك الواجبات الخصيصة بالزوجة «الوداعة»

والطاعه لامر الزوج بلا خوف ولا رهبة وسماع كل أوامره ونصائحه وتنفيذها على اكمل وجه يرضاه وارشاده الى مواقع الخطأ منها بكل لطف فليكن للعائلات المصرية على اختلاف نحلها نصيب من تلكم الآداب فلقد بلغ سيل مساوى الامور العائلية عندنا الزبى وجاوز الحزام الطبيين . .

الفصل الثامن

(واجبات القرابة والصداقة)

أسباب واجبات الابوين - تنمية قوى الاولاد - أدوار هذه الواجبات - القدوة الحسنة العملية - السلطة الابوية - لا ينبغي تفضيل بعض الاولاد على بعض - محبة الوالدين والواجبات نحوهما - فئات الواجبات التي على الاولاد واجبات القرابة والنسب - الصداقة - اختيار الاصدقاء - حقوق الصداقة وواجباتها .

إن واجبات الابوين نحو أولادهما لآتية اليهما أولاً من تلك المسؤولية التى حمالا وقرها فى تخليف الاولاد واظهارهم الذرية الى عالم الوجود وتحميلها اعباء الحياة وكل تكاليفها الشاقة وأعطائها اكثر ماورثا من صحة أوسقم او صفات واخلاق حميدة كانت أم قبيحة ، ثم هى ترجع من جهة ثانية الى طولة زمن الطفولة لتلك الاغراس الانسانية التى نغرسها بأيدينا وعظم مدة

حداثة الآدميين وما تقتضى من الحضانة وتحتاج اليه من التربية الدقيقة الى ان يبلغ الولد سن الرشد والسعى والعمل الاستقلالى.

وأول مفروض من تلكم الواجبات على الوالدين — وقد القت يد العناية الصمدانية في قلب الوالدين أرق العواطف وأكمل أنواع الحنان مساعدة لهما في ذلك — إنما هو القيام بتنمية جسم الولد وعقله، صحة بدنه وأدب نفسه الى ان يبلغ من العمر ما يؤهله لان يتولى شأن نفسه بنفسه فى كل تلك الامور الحيوية الحسية والمعنوية.

ولهذه الواجبات ثلاثة ادوار تزيد العناية عناية الابوين فيها وتختلف بحسب السن والاستعداد أى القابلية فى الاولاد، فالدور الاول دور الطفولية يجب ان تصرف العناية فيه بتغذية الطفل على مقتضى أكمل القواعد المعهودة مما نرى فيه عندنا تسلط الكثير من الامور الخرافية تسلطاً ياله من تسلط مضر من حيث الرضاعة ولباس الاطفال وتدبير طعامهم وتنظيف أبدانهم وتطبيب اسقامهم، وكم نشاهد كذلك من الأحوال الرديئة عند ما يأخذ عقل الطفل يتقدم فى الادراك ولسانه يقدر ان ينطق ببعض الكلمات ويتلفظ ببعض الالفاظ

الدور الثانى دور الحداثة حيث يبتدىء الطفل تتربي فيه القوى والملكات ويأخذ عقله يفطن ويرسخ في ذهنه كل مايربي عليه ويدرسه فى تعليمه ودراسته ثم مايعلق بأخلاقه من حال وسطه الادبى، وفى هذا الدور أمور كثيرة لدينا مهما أجدنا واتقنا حال التعليم والتربية المدرسية فلن تفيد كثيراً مادام حال الوسط العائلى والأجتماعى عندنا فيهما تلك المعائب الجمة الامر الذى يوجب على الوالدين حياله ان يحتاطوا له جهد الطاقة حتى تنصلح حال أولادهم أو تخف على الاقل وطأة تلك الامراض عنهم ولا تتأصل جراثيمها من نفوسهم قياماً بحق الواجبات الابوية خير قيام فى التربية على أحسنها وأنفعها للذرارى والامة التى تجعل فى رقبتنا حقها فى ذلك

الدور الثالث الشبوبية وبلوغ سن الرشد ومبلغ الرجال حيث يخف بنوع ماعبء تلك الشؤون عن الابوين ويكتفى من أمر التربية بالنصح والارشاد بالعقل والبرهان ويسعى لهم في ايجاد المهن والمحترفات التى يؤهلهم لها ماحصلوه من أصول التربية العمومية والفنون الخصوصية للارتزاق بها على أكمل وجه وأربحه يكسب المال والشرف والجاه ليقوموا خير قيام

بمعيشة انفسهم مستقلين او مساعدين أبويهم كما وتشرف فى هذا الدور الفتيات اسم ابويهن فى بيوتهن أو بين عائلات ازواجهن، وعلى قدر العناية بالغرس يجنى من الثمر الشهى أيتها الأمهات خصوصاً لان للقدوة تأثيرها فاذا كان الابوان يحبان أولادهما حباً جماً فلا يعميهما هذا الحب ولا يشغلهما شاغل عن اعطاء أولادهما دروس الفضائل والعظات البالغات بالقدوة الحسنة العملية فى المعاشرات والمحادثات العائلية فان هذا ليفضل فلسفة أعظم الحكماء وأعلم العلماء فى التربية التى تقدم اليهم على صفحات الكتب او فيما يملى عليهم فى كراريس المدرسة

والسلطة الابوية على الاولاد هى كسلطة الرجال على النساء اى أنها لاتخرج ولن تتعدى الحدود المقررة أدبياً وذوقيا في أصول الادب العصرى من حيث تجنب الخشونة والقسوة من مثل الشتم والضرب والفظاظة بل ينبغي ان تبنى المعاملة اى ان يكون استعمال السلطة للتربية على حسب الاستعداد والقابلية من السن باللطف واللين واستعمال العقوبات الخفيفة بحسب مايترا آى من مثل التوبيخ والزجر أو الحرمان من المكافآت العائلية أو النصح والارشاد بالوسائل المشوقة والاقوال

الكاشفة ثم القدوة الحسنة التي هي أم الباب ، وينبغي للوالدين ان تكون عنايتهما باولادهما على حد سواء بلا تفضيل بينهم في أي شيء اذ التفضيل هنا خصوصاً لامسوغ له ولا فائدة منه سوي جلب الكراهة والبغضاء والتحاسد بين الاولاد وبعضهم، وليس في شيء من ذلك التظاهر بالتفضيل المقصود به تحسين حال التربية وتشويق نفوس الاولاد وترغيبهم في المنافسة على الفضائل المطلوبة والشيم المرغوبة لاسيما اذا كانوا احداثاً صغاراً .

ومحبة الاولاد للوالدين واحترامهم والقيام بكل الواجبات نحوهم كل هذا مبنى على مبدأ الاعتراف بالجميل مكافأة لهذا الجميل من الحياة والتربية بما هو جدير به ، وفي الواقع فان كل شيء في الولد مستفاد من ابويه ، فنعمة الحياة بكل مااستلزمت من خدمة وتعب وتربية وتثقيف وتطبيب وتعليم مهنة واكساب ثروة وشهرة وجاه كل هذا إنما يرجع فضله علي والدينا لاهتمامهما بشأننا وعنايتهما الكبرى بنا الى ان بلغنا مبلغ الرجال واستقللنا عنهما بأعمالنا، فهذا كله ألا يعد القيام بجزاءه ديناً في رقبتنا نحن مدينون به اليهما ؟ لاجرم انا ملزومون بوفاء هذا الدين المقدس ولن يكون الوفاء إلا بالمحبة والبر والاحترام والتوقير للابوين

والطاعة لأوامرها والاعانة لهما مهما كان حالنا ، ولقد يقال ان كثيراً من الآباء والامهات قد يسيئون الى الابناء من حيث عدم تربيتهم أو توريثهم الاسقام والامراض أو الفقر والاضاعة الى اشباه ذلك فهل مثل هؤلاء ينبغي أيضاً ان يقوم اولادهم بحقوقهم الآنفة ؟ الجواب ان يقال ان الحياة في حد ذاتها نعمة عظمى ومهما يكن الحال فان آباءنا قد خدمونا بها مهما يكن من تكاليفها الشاقة فعلى كل حال لا ينبغي إلا القيام بطاعة الوالدين واحترام مقامهما وأنا بذلك لننعم ونسعد أدبياً ونكسب احترام المجتمع فوق ذلك .

وكما ان على الوالدين لاولادهم ثلاث فئات من الواجبات فكذلك على الاولاد لآبائهم مثلها بالنسبة الى ادوار التربية الثلاثة ، فواجبات الدور الاول تنحصر بطبعها في الطاعة التامة التي يستلزمها بادىء ذي بدء ضعف الولد وقصر ادراكه ويقتضيها امر التربية والعناية بشأنه كله فهذه ينبغي ان لا يكون فيها سوى الطاعة والخضوع لأوامر الوالدين خضوعاً تاما ترى ثماره اليانعة في حسن ما نجني من الفوائد عند اشتداد عودنا ونماء فرعنا والعكس بالعكس .

وتنحصر واجبات الدور الثاني في الطاعة الارادية عن عقل وادراك لأوامر ونصائح الوالدين ومطالبهما منا ، ومبدأ هذا الدور من بدء تقدم القوى العاقلة والمدركة في الحدث ومعرفته لعبء المسوءولية وحسن مافي الطاعة والوداعة وقبح ما يجر العناد والتصلب لاسيما وان اكثر ذلك إنما هو في فائدته ومصلحته من أمر التعليم والتربية المدرسية، فيجب على الناشيء ان يجعل افعاله كلها مبنية على مايوافق رضا الوالدين وانشراح قلبيهما من سلوكه برضاه واختياره ، بهذا السلوك عند النشء قياماً بالواجبات تنتظم لهم كل أحوالهم ويتربوا تربية جيدة مبنية على كل أمر حسن مرضى من التعود على الطاعة والعمل والشغل بالجد والاجتهاد والاخلاص فضلاً عن احراز الدرجات العالية من وراء ذلك في التعليم المدرسي والسلوك الحسن والسمعة الجيدة مع ذلك في التربية العائلية..

أما واجبات الدور الثالث فهي ولاريب واجبات عالية ، واجبات الشبان ذوي الاعمال والهمم نحو آبائهم وأمهاتهم وهي تنحصر في الوداعة وتبادل الحب وسماع النصح والارشاد والتوقير والاحترام لهم ثم تكون من جهة ثانية في البر والمساعدة بالمال

اذا كان ثم حاجة أو العمل لمصلحتهم بما يجلب كل راحة وهناء وتشريف لهم في حال شيخوختهم جزاء وفاقاً لما قاموا به وباشروه بكل نشاط وحب في تربيتنا ونحن صغار، فكل شاب يوفق الى القيام بتلك الواجبات نحو والديه لهو الناجح وكل من يحرمها فليس له الى الفلاح فى هذا العالم غالباً من سبيل وكفى بالعقوق عقوق الوالدين خزيا وعاراً تحبط معه كل الاعمال .

ثم ان هناك في هذا العالم تلك الارتباطات العائلية الاخرى من القرابة والنسب وهذه لها أيضاً فى رقبة الانسان واجبات كواجبات الاخوة نحو بعضهم البعض وكاحترام العمومة والخؤولة واعتبار أولادهما فى درجة الاخوة، وكالتأدب باكمل الآداب مع الانسباء والاصهار ولعمر الحق ان روح نظام العائلات وتماسك عصبياتها وراحتها فى معاملاتهما ليقضي بطبيعة الحال بمراعاة تلك الآداب لاسيما أمر الاخوة فالأخ الاكبر يجب ان يوقر ويحترم كالابوين ويسمع لقوله ونصحه إذا كان نصحه وارشاده حريا بذلك جديراً بأن يصغي اليه وهو عليه لكبر سنه ومقامه تلك الواجبات من الحب والعطف على اخوته الاصغر منه لانه بمنزلة أبيهم وكثيراً ما يقوم فى تدبير شؤونهم، ثم ان فى

وئام العائلات وعدم تنازعها وشقاقها الذى سببه الاعظم الجهل او التجاهل للآداب العائلية لاجل وأجمل مايجلب الراحة والهناء في البيوت والهيئآت الاجتماعية ولقد جاء فى الحكمة الغربية « كل بيت يقسم على نفسه يسقط ناسه » وان الوطن او الهيئة الاجتماعية التى تقل فيها شقاقات العائلات وتشاحنها القبيح المشين لهى الهيئة الكاملة المتماسكة الراقية فى سلم الانسانية ودرج الحضارة بالخطى الثابت والعزم الشديد .

*
* *

ثم أنا فى الهيئة الاجتماعية لا نعيش فقط بعائلاتنا بل نعيش كثيراً أيضاً بالعشرة والصداقة والمحبة الاخوية مع اناس آخرين من بنى هيئتنا وان الصديق المخلص ليعد أحياناً أنفس ذخيرة لنا تنشد لنسامره ونطارحه الافكار والآراء التى نميل اليها ويميل اليها بالحرية والاخلاص والادب .

ولقد جعل المبدأ الادبى ان يكون شرف العواطف والمقاصد هو القانون او القاعدة التى يجب ان نبنى عليها امور صداقاتنا واختيارنا للاصدقاء لان الصداقة التى تبنى على غير ما يناسب الاذواق السليمة والترفع والتصون وحسن الارادات

من حيث توافق الاميال الى الشهوات الفاسدة أو الرذائل الشائنة ليست من أحوال الصداقة الصحيحة فى شيء بل أن العداوة لتعد احسن منها وافضل ثم ان امثال هذه الصداقات قل ان تدوم لما يتداول العقول من مختلف الافكار والآراء والمشارب فالصداقة التى تكون قاعدتها مثل المنادمة على بنت الحان أو الميل الى مغازلة الغيد الحسان أو معاقرة حشيشة الدينار أو الاصطفاف حول مائدة لعب القمار فهذه المودات الخاسرة غير الرابحة العداوة خير منها لانها تنتهى غالباً الى أشد احوال العداوات فضلا عن كون المبدأ الادبى فى اختيار الاصدقاء ممن لا يكونون متلطخين بالرذيلة حتى لا تسرق أخلاقنا من أخلاقهم أمر يقضي علينا بانتقائهم ممن حسنت بالطبع أخلاقهم وتهذيب نفوسهم وسمت أذواقهم واحساساتهم وعلت أفكارهم حتي يكون لنا ما نستفيد منه بصحبتهم ونقتبس من معلوماتهم ومطارحتهم الافكار مما ينفع كثيراً فى مهام الحياة العملية وتجاربها العديدة وبالجملة فانه يجب ان نختار الصاحب وننتقى الصديق على نحو ما قال فيثاغورث الحكيم «أختر لصحبتك من تراه أفضل الرجال» على انك إذا أحببت ان تصاحب

الاخيار فأبدأ أنت أولا بان تتحلى بالاخلاق الفاضلة والطيور على أشكالها تقع

على انه مهما يكن من حال الصداقة والاصدقاء فان في عنق الاصدقاء واجبات جمة ولهم حقوق مهمة من أولها الاخلاص في المودة والنصح للصديق في الزلة وارشاده الى محاسن الشيم وانتشاله من أوحال ردىء العادات ومعرفة حق الصداقة معه فى حال اعساره وفقره كما في حال غناه ويسره ومساعدته ومعاونته على الخروج من أزمات الامور وشدائد الاحوال ومواساته وتعزيته فى اشجانه واحزانه وبالجملة فانه ينبغي أن تكون الصداقة وكل مستلزماتها ونوابعها الآنفة متبادلة بين الصديقين بلا تكلف ولا تصنع ولا مواربة بل على قاعدة الحب الاخوى والاخلاص والنصح والتعاون والادب واللطف والظرف وقل من يجرى على هذه القواعد ويجعلها نصب عينيه فى صداقاته ومعاشراته مع اخوانه واترابه الا ويكون رجل العالم المتمدن وانسان عين الاصدقاء والاخوان ولقد قال لاروشفوقلد فى بعض حكمه «أنه لو أقصى أمر الصداقة والمودة من العالم لضعف شأن الهيئة الاجتماعية»

﴿ الفصل التاسع ﴾

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال مسؤولية الرئيس العظيمة — أدب الرئاسة — مسئلة الاجور والمرتبات — واجبات المرؤوسين وآدابهم — الطاعة مايجب منها وما لا يجب — حكمة ذلك فى شطر المسؤولية — المنفعة الذاتية وحكمها — آداب المهن الحرة .

لقد أقتضى نظام هذا العالم المحكم الصنع أن يكون أبناء الهيئات الاجتماعية البشرية غير متساوين فى الاعمال والارزاق ليصلح شأن الاجتماع وتبقى الحاجة ماسة ابداً الى العمل وهو روح العمران وقطب رحى الرقي الانسانى ومن أهم مميزات هذا العمل مهما يكن من الاستقلال ان يكون فيه فاضل ومفضول ورئيس ومرؤوس فمن أجل ذلك وضع فى الآداب الاجتماعية واجبات على الرؤساء والمرؤوسين وحقوق لهم قبل بعضهم البعض لينتظم بواسطة ذلك كله أمر العمل وأمر الحياة الاجتماعية بأكملها

وحقوق الرؤساء وواجباتهم أية كانت أنواع أعمالهم تنحصر الاولى منها في السلطة التى لهم على مرؤوسيهم ثم تكون الثانية فى العطف والرفق على من تحت أيديهم من العمال لان السلطة هى أول حق لتمشية العمل المسند الى الرئيس وهى أمر شرعى

ضروري لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه فيما يدير من عمل أو
ادارة أو تجارة فكل هذا يسئل عنه الرئيس وعما فيه من رؤوس
المال اكثر مما يسئل عنه من تحت يده من العمال والمرؤوسين فلهذا
وجبت عليهم الطاعة له والانقياد وحقت له الرئاسة والزعامة
وهذه السلطة يخلق بكل مع ذلك أن يفهم انها أدبية أي لا ينبغي
أن تلبس ثوب الخشونة والشدة وبالتالي أن لا تحول الى مايوجب
هضم حقوق المرؤوسين أو أن تنقص من شأنهم الادبي الامر
الذي يعود باكبر الضرر على العمل وعلى الرئيس فاذا ساءت
رئاسته تحول أمر الطاعة بلاريب الى كراهتها أو عصيانه أو عدم
حسن القيام بالاعمال، واذا حسنت اي جرت على الاصول
المرعية وحسن المعاملة استفاد بقدر ذلك في شأنه كله معهم
وكان ذلك كأعظم الضمان للنجاح فمن ثم كان من أوجب الواجبات
على الرئيس نحو مرؤوسيه فيما يقوم به قبلهم من الزعامة انما هو
الرعاية والالتفات الى مايحببهم في العمل واتقانه ويبث في نفوسهم
روح الجد والاجتهاد والفضيلة والتنوير في العمل بالقدوة
والحنكة وأرشادهم بالتي هي أحسن حتى يكتسب ممنونيتهم
وشكرهم وكبير احترامهم وطاعتهم له عن ضمائر نقية وبنيات

خالصة ومحبة لما هم بصدده من العمل

ومما يجب القيام به هنا والعناية بشأنه مسئلة الجزاء المالى على الاعمال من الاجور والمرتبات الخ لانه لما كان تبادل الاعمال داخلا فى عقود المقاولات بشروطها الادبية فلا جرم انه ان لم يوف العامل حقه من الجزاء والمكافأة قصر بقدره ونقص فيه كل شأنه وساء العمل ذاته فالذى يجب على الرؤساء هو العناية دائما بامر مثل اجور العمال ومرتبات المستخدمين وصرفها باوقاتها وحث العمال على حب الاقتصاد والتدبير وايجاد الوسائل المشوقة المرغبة لهم فى التوفير وصرف ساعات الفراغ وايام العطلة فى كل ما يعود عليهم بالراحة والهناء فضلا عن مكافأة ذوى النشاط والمهارة لاستنهاض الهمم وايجاد الاجتهاد في النفوس فى تأدية العمل بالاتقان الذى هو رأسه ورئيسه ومن تكون هذه الصفة صفته فلاريب انه يخلق به ان يكون ايضا عطوفا شفوقا فلا يكلف النفوس مالا تطيق فلا يكثر الا بالقدر اللازم من ساعات العمل على من تحت يديه من العمال والمرؤوسين بحق الوصاية والرعاية الابوية التى له عليهم في معائشهم واعمالهم وكل مهامهم الحيوية الحاضرة منها ومايحتاج اليه لامر المستقبل

وما استعبد الانسان غير الاحسان

*
* *

تلك هي حقوق ذوي الرئاسة في الاعمال وما في رقابهم من الواجبات نحو مرؤوسيهم، واما واجبات وحقوق المرؤوسين فقد لوحظ ولا ريب مما تقدم بيانه انها تحصر بالاكثر في الطاعة والاخلاص والاحترام للرؤساء لانه يجب قبل كل شيء في المرؤوس ان يكون مطيعا موقراً مخلصا في عمله لمن يتولى الرئاسة عليه في الاعمال المطلوبة منه فيما يسعى اليه بها من امور معاشه وهذا ليكون من أهم مصلحة الذاتية في الحياة لانه بالطاعة والوداعة يكتسب انتظام الشغل وتجويد العمل وبالاحترام للرئيس يحب الرئيس العامل وبالاخلاص تكتسب ثقته وليس في هذا شيء غير لازم في الجهاد على الحياة بل يمكن القول بان ضد هذه الصفات قد تضر وتضيق حظيرة الاعمال في وجوه ذوي المهن والمحترفات المختلفة فروح العمل هي الطاعة ونجاحه في احترام الرؤساء وكثرة الربح نتيجة النشاط والاتقان والاخلاص.

ثم انه مادامت الامور المطلوب فيها الطاعة للرئيس هي

مما يدخل بنوع ما في دائرة العمل الذى يكون المرء بصدده وانجاحه تحت دائرة النظام الشريف فيه. فالطاعة واجبة أدبياً لكن اذا كان هناك ما يخالف أحد موجبيها السالفين فلا طاعة اذن فيما اذا كان يطلب من العامل عملا مخلا بشرفه أو شرف صناعته او فيه خيانة أو هضماً لحقوق الغير

ومبدأ هـذا اننا بالنظر الى النظام الاجتماعي والادب الانسانى متساوون فى الاعمال والمسؤوليات فى الاعمال التى تؤدى على أيدينا مهما قلت تلك المسؤوليات او بعدت عنا بواسطة اسناد الرئاسة الى الغير فكل مرؤوس وان يكن يعلم انه مرؤوس لكنه يعلم بل يجب عليه ان يعلم حقه من المشاركة فى العمل المسند اليه وقد القيت عليه مسؤوليته او تناولته تلك المسؤولية بقدر حصته فى العمل مع رئيسه فاذا عمل بما يخالف شعوره بذلك سواء بالنظر الى اهماله ذاته او خيانته مع غيره فيه لاريب انتقص فيه شأنه وناله فيه ما يستحق من حرمان أو قصاص أو فقدان ثقة فكانت العاقبة على كل حال وبالاً عليه فمن ثم كان من أهم واجبات العامل فى عمله النشاط والاخلاص و « اعطاء الصناعة حقها » وعدم الخيانة فى عمله لانه عهد فى

رقبته تشعر به قبل كل انسان ذمته وروح صناعته .

والمنفعة الذاتية هي التي تحتم على ذوي الاعمال تطلب الصناع الماهرين الامناء وهؤلاء لاحتياجهم في أمر المعاش الى رؤوس أموالهم من تلك المهن والصناعات لكسب هذا العيش والتماس الارزاق من أشرف وجوهها بواسطتها فينبغي لهم ان يراعوا أدب حسن التحايل فاذا كان الانسان رئيسا في العمل وجب عليه ان يراعي لمصلحته أدب الرئاسة وواجباتها واذا كان المرء مرؤوسا فشأن المرؤوس بين فيما قد بين آنفاً والنجاح مقرون لكل في أدبه .

***

وليس هذا الادب بالذي يقتصر فقط على اصحاب المهن والحرف اليدوية أو الوظائف التجارية والحكومية بل هو عام شامل يتناول من وجه اسمى اصحاب تلك المهن والصناعات الحرة كالمعلمين والاطباء والمحامين الخ وان تغيرت بنوع ما فروع الآداب أو الواجبات المطلوبة منهم ، فالاساتذة والمعلمين يطلب منهم معرفة ماهم بصدده نظرياً من الفنون التي يعلمونها فوق مايطلب منهم من الرفق والهوادة الموجبة للطاعة طاعة المتعلم

وحسن انتفاعه على أكمل الآداب والاحوال المتبعة في فن التربية ،
ويدخل فى طائفة المعلمين الصحافيون والكتاب ويطلب منهم
ان يخلصوا فى الارشاد وافادة الحقائق والوضوح والصراحة
وتجنب المكابرة فى الحق أو استعمال السفسطة والا نبذوا وضربت
بأقوالهم وسفسطاتهم عرض الحائط

والمحامى والطبيب لا يكسبهما ثقة الناس وارتياحهم اليهما
سوى مراعاة أدب الصناعة والامانة والمهارة فأى طبيب وأى
محام يريد النجاح الصحيح لابد له من التأدب في صناعته
والاخلاص فى عمله والامانة في معاملته وان من يتصف بذلك
ويشتهر به فى الناس لهو الناجح الظافر ببغيته المحسن في صناعته
وان شوهد ظهور غيره وتفوقه عليه بالنظر الى سرعة ظهور
ذوى الجرأة والاقدام وما أجلها هى الاخرى من صفة لازمة
تثمر الفلاح متى ما كانت مقرونة بالتضلع والمهارة وماهو أشرف
منها من واجب الامانة والاخلاص والادب فى الصناعة
لفائدة الصناعة

﴿ الفصل العاشر ﴾

(شأن العدالة)

القسم الاول

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية — احترام الانسان في اموره الحسية والمعنوية — شأن الحياة — فى مواقع الدفاع والحروب — ما أقبح عادة الاخذ بالثأر — الامور الوحشيه المشاهدة في الانتقامات — حالة رعاع المدن عندنا — أمر الحروب — احترام حرية الغير — الرق — الخدمة الالزامية — الحرية العصرية — حرية العمل — الرفق باصاغر العمال — احترام الانسان في شرفه وصيته — رذائل السباب — السباب — — الغيبة — النميمة — السعاية والوشاية .

الانسان مدنى بالطبع وهذا الحال أو تلك الصفة له على ماشرحه الفلاسفة تقتضى اختلاطه ببنى جنسه ومعاملتهم خصوصا معاملة تبنى على العقل وعلى الحق المؤسس على الادب وهذا هو مبدأ العدالة الادبية التى هى الأصل لفرع النظام العملى وكل الشرائع الوضعية الجارية .

وأهم واجب ادبى اجتماعى يقضي به النظام نظام الحياة فى العالم فى مبدأ هذه العدالة انما هو احترام الانسان بان لا نعمل عملا يمس أى شخص من بنى نوعنا بأية أذية حساً ومعنى وانه

لواجب ادبي في رقبة كل إنسان عاقل تدور على محوره العدالة الانسانية ادبياً وشرعياً وهو يتناول بادىء بدء احترام الانسان في حياته وفي حريته وفي شرفه وصيته ثم ثانيا احترام الانسان في فكره وعقيدته وملكيته والوفاء بالعهود له ثم انصافه ومكافأته على ما استحق بجدارته

*
* *

فاحترام الانسان في « حياته » أهم ما في الباب لان الحياة محرم اعدامها فالله تعالى هو الذي وهبها وهو وحده الذي يسلبها الاجساد وكل الشرائع تمنع قتل النفوس تبعا للمبدأ الادبي الذي عليه اكثر الشعوب لان الحياة من أجل وأعظم النعم وكل ذي حياة فيه جانبه النفعي للحياة الاجتماعية مهما كان حاله ، فالقتل واعدام النفوس جريمة هي فوق الجرائم في نظر الاديان والآداب والشرائع الوضعية مهما كانت اسبابه ودواعيه ومهما كانت كيفياته والامور المؤدية اليه فالذي يقتل عن عمد قاتل والذي يضرب انساناً ضربا مبرحا وحشياً يقضي على حياته قاتل والذي يسقي انسانا سما قاتل مادام هناك القصد والتصميم السيء أو القسوة الشديدة ويدخل في باب التأثير على الحياة

أمور التعذيب والارهاف وشدة الضغط على النفوس الى اشباه ذلك مما جعلت الشرائع في جميع الاقطار المتمدنه أمرها ممنوعا على الاشخاص والقصاص فيها موكولا الى الحكومة وحدها التي تمثل حق الهيئة الاجتماعية فيه في هيئتها القضائية

والقتل والضرب وان يكن ممنوعا منعاً باتاً لكن منه أشياء قد تجوز على كره من شريعة الآداب في مواقف من مثل الدفاع عن النفس وفى مثل الحروب والمبارزات ، على ان من هذه أيضا ماقد يمكن تجنبه وتلافيه احتراما للحياة الآدمية وكرامة النفس البشرية لأنا لو نظرنا الى الدفاع عن النفس بالنسبة الى الاحوال الاجتماعية الراقية ألفينا هذا المبدأ الكريم يسل سلاحه في وجه كل امرىء يزعه ويردعه وهو « ان لانفعل مايؤذى أى انسان فنسلم من اذاه فى ذوده عن نفسه » فاذا تجرأ انسان على أذى انسان كان الظالم لنفسه أولا وآخراً وقلت مسؤولية المعتدى عليه فيما يقوم به من الدفاع عن نفسه حيال ذلك المعتدي الظالم الذى يخسر بمقدار مايستفيد خصمه في أعين الهيئة ، فواجب احترام الذات والحياة يقضي علينا بان لا نفعل بانسان شراً يكون من حقه فضلا عن حق الهيئة قصاصنا عليه

وتأديبنا من اجله تأديباً قد يثلم الشرف فى الحياة كلها.

وشر ما منيت به الهيئات الشرقية بحسب التقاليد الموروثه عن الجاهلية الاولى أمر « الاخذ بالثأر » لانه لن يكون غالبا الا كتلك الحلقة المفرغة فلا ينتهى من شره وما هو فى الواقع الا التوحش والهمجية مجسمة فى صورة حق مما تبرأ منه الانسانية والآداب العصرية سواء كان من قيام القرى تتشاجر « بالنبابيت » فى تافه الخصومات والضغائن الفاسدة أو فى مسئلة انتقام الافراد من الافراد اخذاً بالثأر عن الاباء والجدود ممن قتلهم أومن ذريتهم لان ولاية الدم وأمر القصاص قد صارا موكلين مسندين الي الهيئة القضائية الجنائية من الحكومة بمقتضي نظامات وقوانين عادلة فليس من العدل ولا من الحق اذن خصوصا فى مثل احوالنا الراهنة وللقانون فيها سطوته وللنظام الجنائى هيبته بل سيفه المسلول فوق كل الرؤوس ان نتربص وننتقم بالقتل أو الضرب والاذية الي ما أشبه ذلك مما منيت هيئاتنا الشرقية عموما والمصرية منها خصوصا به ولقد يسوق بنا هذا الحديث الى ذكر ما رزئت به جمعيتنا المصرية من غريب امور الانتقام من الاعتداء والتشفى من الاخصام مما قد يضر بالشرف

والسمعة بل والحياة نفسها من « السطو » و «تسميم المواشي» و « تقليع المزروعات » و « نصب شراك التزوير والدعاوى الكاذبة » الى غير ذلك مما لا يتصور انها تصدر من فلاحنا المصرى ذلك الحمل الوديع بل رجل العمل النشيط ولكن بالله من تسلط الجهل وسطوة العادات القبيحة ، فكل هذه الامور واضرابها مخالف بحسب مبادىء الحياة الادبية المصرية لمبدأ العدالة الانسانية على خط مستقيم بل لبس هو في الواقع الا الظلم والافساد في الارض والشر كل الشر ولقد يلحق بهذا السوء لنا مما يخالف ليس فقط مبدأ العدالة ولكن الاذواق السليمة نفسها أمر « المصبجية » في المدن عندنا مما لا نعرف له معنى ولا هو من الدفاع الشريف فى شيء وانما يجريه من لا خلاق لهم من غوغاء المدن إما لمجرد العادة أو لمقصد النشل من الناس ولا يمكن البتة ان تنطبق عليه حال المبارزة عند الاوروبيين وهى التى قد بدأ القوم يعدونها من بقايا الهمجية ولا يعتبر الاقدام عليها عندهم حتى للدفاع عن الشرف من مبدأ الآداب الراقية فكيف نعد نحن تعديات طغامنا على الناس بازاء مطلوب ذلك المبدأ ؟ لا ريب انَّا لنخجل منه ونراه التوحش

بل الفضيحة التى ليس وراءها فضيحة

أما الحروب فوإن كان القتل قتل النفوس فيها جائزاً واعدام الارواح واهراق الدماء أمراً شائعاً بموجب قوانين لها وأصول تمنع «التمثيل» التمثيل فى القتل وتحرم قتل الاعزل أو من سلم سلاحه وتتبع فى أمر الجرحي والاسرى آدابا جليلة الا اننا من جهة اخري قد اضحينا في هـذه العصور امام آراء اجتماعية وأدبية تقضى على الحروب وشرورها وتعدها هى الاخرى من الأمور الوحشية مهما كانت دواعيها واسباب اتقاد سعيرها وهذه الآراء والافكار اكثرها لجماعة الاشتراكيين التى عمت مذاهبهم كثيراً من البلدان الاوروبية لكن مهما يكن من الحال فان مبدأ جواز الحرب مازال له الصول والطول فى كينونة الممالك والموازنات الدولية التى تقتضيها ولكن بقيودها واصولها العصرية .

والخلاصة ان أمر اعدام الحياة الانسانية أو مس الانسان بسوء فى بدنه ونفسه امر محرم والقصاص فيه موكول الى القانون العادل وليس لامرىء الا في أحوال الدفاع الشريف عن النفس أو ما أشبه ذلك حق مقابلة العدوان بالعدوان وهذه قل

ان تطرأ على انسان عائش في مجتمع سمت مدارك افراده وحسنت نظاماتهم وتشربت نفوسهم فوق ذلك بالآداب الجميلة فعاشوا عيشة السعداء وتعاملوا فيما بينهم معاملة اخوان الصفاء

*
* *

أما احترام حرية الانسان فلان الادب فى باب العدالة كما قد يحتم علينا احترام الانسان في حياته فهو يفرض علينا كذلك احترامه فى حريته وان يتمتع كل امرىء بهذه الحرية كيف شاء في ذاته وارادته على ماسبق فى فصل الحرية حرية الارادة التي هى احدى اساسات الادب النفسى والتى هى بنوع ما مملوءة لدى اصحابها بالتكاليف والقيود والمجاهدات النفسانية وهى ولا ريب يلزم لها تلك الارادة النوبة لتختارها ولا تختار عليها لأنها مهما سميت بالقيود أو بالتكاليف فانها عائدة النفع على الذات ، على تلك الحرية العملية التي نحن بصدد ماينافضها هنا بالنظر الى الاعمال البشرية

وأول مايتبادر الى الاذهان من موانع تلك الحرية العملية الشخصية أمر « الرق » فان الرقيق لا ارادة له غير ارادة سيده فلهذا كان أمر حرية العمل بالنسبة الى الرقيق كلا حرية ،

وحيث قد مضى زمان الرق والاسترقاق وقضت المبادىء العصرية على امره فلا داعى اذن للدخول في الكلام في أدب العدالة فى المعاملة بالنسبة الى الرقيق أو ان نبين ما كان للرقيق والاسترقاق من فوائد أو مضار على بنى الانسان فى تدرجهم في سلم الحضارة ومدارج الرقي الى ان جاء أوان الغائه بطبيعة الاحوال التمدنية وشعور النفوس باستهجان امره

وكذلك لنترك أمر « الخدمة الالزامية » التى كانت فى الاعصر المتقدمة والقرون الوسطى شائعة في أوروبا وفى الشرق أيضا من حيث ان المقاطعات والقرى اذ كانت أراضيها قد تكون ملكا لاحد الاعيان فكان كل سكانها خولا وخدما لهذا السيد يتصرف فيهم وفي أعمالهم كيف شاء وشاءت اهواؤه أو مصلحة مقاطعته ونظامها الاقطاعى مما ترجع اصوله فى اصول الاجتماع البشرى في الغالب الى احتماء الضعيف من أهل القرى بالاقوياء دوى السلطة والعصبية فى امور المعاش والدفاع عن الحياة والحياض القومية ولقد كان لهذا النظام الاقطاعي أيضا فوائده في ارتقاء العمران البشري وتنظيم حال الجمعيات البشرية ولكنه اضحى الآن ضارا بالنسبة الى ماتطلبه روح الترقى العصرى من

الديمقراطيـة المعتدلة أى المؤسسة على المبادىء الاقتصادية الحديثة ونظامها المتحور لفائدة الايدى العاملة وما نالت من مقام في الهيئة بحسب القانون

إنما نرجع فيما تتطلبه العدالة في الحرية الى أمرنا العصري الى تلك المبادىء الاجتماعية التى تمنح الانسان الحرية بشروطها بان يتصرف بعمله فى شأنه وأمر معاشه خصوصاً كيف شاء وشاءت مصلحته مما هو داعية كل رقى ووسيلة كل خير ذاتى وعمومى فواجب الادب العصرى يقضى على كل انسان عدلا وادباً ان لا يمنع انساناً حقه من استعمال حريته والتمتع بها في تصرفاته بقدر حاله فى تدبير شأنه على الوجه الذى يراه موافقاً لمصلحته وهاته المصلحة من طبعها قاضية ولا ريب بوجوب قاعدة ضرورة العمل للعيش والمبادلة بها بان ننتفع في مهماتنا بأعمال الغير بطريق المقايضة والمبادلة باعمالنا أو التعويض وفاق آداب ذلك وقواعده واصطلاحاته فحق العمل هو شطر الحرية وكل حر في ان يقبل مايراه مناسباً لمصلحته أو ان يرفض مايراه غير موافق له سواء لسوء معاملة أو اقلة مكافأة وأجر عليه وانّا بذلك لا سبيل لنا للضغط على حرية انسان فنكرهه على ان

يعمل لنا عملا مالم يكن برضاه واختياره ووفاق مصلحته إذ هذا حق له تقضي به العدالة تلك التي يرينا أدبها من جهة أخرى انسانية شريفة ان العبث بالسلطة من حيث الضغط على حرية الاطفال القصر أو تكليفهم مالا يطيقون سواء من الاقارب أو المعلمين أو مدراء الاعمال الذين قد يكون تحت ايديهم احداث أونساء ضعيفات او أناس جهلاء (كالذى سمع به وبلغت شكايته البرلمان البريطانى من حيث تشغيل الاحداث فى وابورات الحليج بجهة المنصورة واستلفت اليه الانظار المؤيد عندنا) فيعبثون بحريتهم لضعفهم وجهلهم لخلو قلوب هؤلاء المدراء واصحاب الاعمال من الشفقة والرحمة فيستخدمون أولئك الضعفاء بالترغيب أو الارهاب في الاعمال الشاقة او الى ساعات طويلة لدرجة تضنى أجسامهم وتنهك قواهم وتضعف ابدانهم فهذا كله ينافى مبدأ العدالة وروح الانسانية التى تمده جناية عليها وهى لعمر أبيك لايسعد اهلها الا إذا ادرك كل فرد من أفراد هيئاتها ان ماتسعد به الهيئة فى مجموع أفرادها ليسعد به هو الآخر وان كل ما يضنيها ويمتص دماءها وينهك قواها يعود ضرره عليه كالكل لان الهيئة الاجتماعية جسم يحتاج الى موازنة بين

أعضائه ليصح وتنمو كل هذه الاعضاء لانه اذا ضعف عضو منها ضعف الى جانبه أعضاء كثيرة فلهذا قام فى مبدأ العدالة الادبية حماية الضعيف فى العمل من القوى حتى لا يخسر الكل .

أما احترام الانسان فى شرفه وصيته وسمعته فلا ريب ان احترام بنى نوعنا ونوقير أبناء هيئتنا من أجل المميزات وأكمل العدالات ولا شيء يوجب النقص النفسى سوى انتقاص اقدار للناس والاستهتار بأمرهم والاحتقار لشأنهم مما يدل على نقص الشرف النفسى والمروأة الذاتية أو قلة الادب وعدم توفر اصوله الصحيحة من النفوس وهذا الحال من توقير بنى الجنس واحترام الأشخاص وتوقيرهم خصيص بالانسان ، خصيص على أكمله وأرقاه بأبناء الهيئآت الراقية فى الشعور الادبى والاحساسات الآتية عن كمال التربية ومعرفة الواجبات وما يشرف النفوس منها ويعلى شأنها ويسمو بها ويجعلها محترمة لذاتها محترمة لغيرها معطية كلاً مايستحقه معاملة كل انسان بما يكسب رضاه ويرتاح له خاطره وينشرح له صدره بقدر حاله وحالنا فالانسان وان بلغ فى الحياة والعلم مبلغا عظيما ومنى مع ذلك بفقدان هذه الخلة من احترام شرف النفس وتشريفها

باحترام الغير وحسن التلطف والتعطف كان فى نظر الخلق غير شريف العمل وازدرى شأنه ونبذ نبذ النواة مهما كان حاله لان الحكمة أو المثل الغربى يقول « انه لاينبغى تشريف من لاشرف له »

ولقد يقتضى هذا المبدأ من احترام الشرف وصيت بنى الجنس وبعبارة أخرى احترام افراد الهيئة معاشرينا ومخالطينا خصوصاً تجنب كل فعل وكل قول يكون من شأنه الحط بالغير وتحقيره وهناك عدة رذائل أصلية شائعة فى المجتمعات الانسانية هى من أشأم ماتلطخت به النفوس السخيفة كما يشاهد عندنا

فمنها « السباب » الدال على نقص المادة الادبية من النفوس وضعف زادها من الاخلاق الزكية اذا كان مما يصدر عادة بغير اكتراث من النفس لتعودها عليه وعدم تقديرها للادب والحشمة والمسؤولية الادبية اقدارها فتلقي الاقوال جزافاً وعلى عواهنها بدون رعاية أدب فيما يخدش شرف الغير ويحط من قدر السباب على الدوام عند ذوى الالباب ، واذا كان يصدر عن عمد فى احوال الخصام والشجار فذلك أيضاً يدل

على رداءة التربية وله كذلك مضاره ومساويه التي ربما فاقت الاولى أى الصادرة عن غباوة وجهل ذوى الجهل وعلى كلتا الحالتين فأن البذأ والسباب كله مناقض لمبدأ العدالة والشرف والأدب والاذواق السليمة فضلا عن انه يؤدى بموجب النظام الاجتماعي والقوانين المرعية الى الوقوف فى مواقف العدالة الشرعية كالذى يحصل فى التعدى على الاشخاص بالشتم والسباب سواء بالقول أو بطريق الكتابة أو بالحركة والاشارة الى اشباه ذلك من الامور الشائنه التي تشين المعتدى على حرمات الناس قبل المعتدي عليه مما يوجب احتقار الأول ومقته فى الهيئة وكني باسم السفيه والبذىء والسباب عاراً وحطة تنقص بها كل الشؤون الحيوية وليس منه شيء داخل في امور الانتقاد الادبي اللطيف الذى له فوائدة في الهيئة .

ومن ذلك « الغيبة » والثلب أى الحط من اقدار الناس والتشنيع عليهم فى غيبتهم ورميهم بالمعائب والمساوى والنقائص تلك الخلال القبيحة التي قال يحق من يتصف بها فيما يجب أن يعامل به فى الهيئة بعض علماء الغرب « لا يستحق المغتابون سوي احتقار كل شريف النفس من بنى آدم » ولا غرو فان

الغيبة ونهش الاعراض وثلب النفوس سواء باللسان أو بطريق الكتابة والتحرير لما تأباه روح العدالة ولما تنبذه الآداب وتمده من سموم النفوس الدنيئه وأقذار العقول السخيفة الشريرة التى قد تردي باصحابها فضلا عما ينتهى به الحال من ازدرائهم في الهيئة واحتقارهم من أجل تلك الخصلة ووراء هذا كله القانون العملى الذي يقاص ويعاقب على القذف والطعن وثلب الاعراض والسمعات كالذي يشاهد فيما يظهر منها ويؤخذ به على أقوال الصحف الساقطة وأصحاب الكتابات الحقيرة في العالم بالنسبة الى الاحوال المصرية والحرية الممنوحة ولم تفهم أو لم يفهم أمر الانتقاد باللطف على حقيقته عند اولئك الناس بالنسبة اليها ناهيك بمضار شيوع الغيبة وأكل لحوم الناس فى المجالس والاندية فى اجتماعات الافراد بالباطل مما كثيرا ما يختم بابهات صاحب الغيبة واحتقاره بين اصحابه الذين كان يقصد جلب رضاهم بذلك او اظهار مهارته بمعرفة أخبار الناس ناسياً معائبه التى يجب ان تشغله قبل عيوب الناس لانها أمراض نفسه القاتلة ومن اكبر علاماتها المنذرة بالخطر وآثارها البادية للعيان تخلقه بتلك الخصلة الذميمة من اغتياب الناس

ونهش أعراضهم ...

والنميمة والوقيعة كالغيبة ونهش الاعراض في الذمامة والقبح ومخالفة العدالة وروح الآداب العالية ، فالنميمة التى يقصد بها الانتقام غالبا والتشفي من انسان فى شرفه وعمله حيث لم يقدر على التشفى منه في ذاته من أقبح الرذائل وشر أنواع الكذب وكثيراً ما قد توجه الغيبة والنميمة ضد أحسن الرجال من ذوي الشرف والاستقامة والاعمال النافعة فان لم يرَ على سلوكهم من غبار وجهت سهامها الى مقاصد وامور لهم تؤول تأويلا قد لا يكون البتة من نياتهم أو غاياتهم الشريفة بل هى مما يقوم عادة فى أدمغة النامين والمغتابين والحسدة أعداء ذوي الاستقامة والنجاح فى الامم فيتقولون عليهم الاقاويل ويرمونهم بما هم براء منه من مقاصد السوء والغايات الفاسدة ويشيعونها عنهم للحط من أقدارهم فى أعين الناس كما قد يشاهد فيما يحدث لرجال العلم والسياسة واصحاب المشاريع النافعة والاعمال المفيدة كأن يقال مثلا ان الحكومة لم تعاود الحث على انشاء الكتاتيب الا لاماتة مشروع الجامعة أو ان فلانا الباشا لم يشيد المدارس وينشىء أعماله الخيرية الا رئاء الناس وطلبا للسمعة والصيت

وهلم جرا من مساوىء الغيبة والنميمة والوقيعة فى الناس مما يجمعها ذكر الانسان بما يكره وتسويء عمله والقاء الريب فى مقاصدة للحط بقدره واغتيابه

والوشاية والسعاية من شر أنواع الغيبة والنميمة لان هذه قد يكون المراد بها مجرد تسوىء الافعال وتشويه المحاسن والانتقام والتشفى بها اعتباطا على نحو ما يقول الشاعر

حسدوا الفتى اذلم ينالوا سعيه فالكل أعداء له وخصوم

وهذا أمر يرى شائعا في أحاديث الناس حسداً واعتباطا بحق الافراد المشهورين من أقوالهم او رجال حكومتهم اما الوشاية والسعاية فتكون بالقاء السوء الى من يعرف ان يده قد تنال الموشى به بالاذية مباشرة على امر يعين ويدخل فى هذه الرذيلة من امورنا المصرية وشاية الموظفين ووقيعتهم بحق بعضهم البعض الى رؤسائهم والبلاغات الكاذبة وشهادة الزور وقضايا الزور الي اشباه ذلك مما قد ينتهى غالبا بظهور الحق ووقوع الاشرار فى الفخاخ التي ينصبونها للابرياء من اعدائهم ومحسوديهم مما لو بحث فى الواقع معه عن مصدر هذه العداوات الكامنة في الصدور ومنشأ تلك الحزازات التى تغلى

بها قدر النفوس لما وجد غير الجهل وغباوة النفوس ونقص المادة الادبية وموت الضمائر الحية بتأثير فواعل الضلالات الشائعة وذلك الداء الدفين من « الحسد » والحسد كما قيل داء الجسد»

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(شأن العدالة)

القسم الثاني

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)

كيف يكوّن الانسان افكاره ومعتقداته – حرية الفكر وحدودها فى الكشف والابانة — فوائد حرية الفكر فى الهيئة — الصحافة — حرية الاعتقاد والعبادة التعصب — احترام امور الانسان الذهنية — مايعرقل امر الانسان من الغش والكذب — أمر التعليم وشأنه العظيم — حرية الملكية الحسية والمعنوية — المذهب الاشتراكى — حرية التجارة وآدابها الجليلة — الامور التى تضر بالملكية — الشريك فى الجريمة - العبث بالاملاك العمومية — الارداد والتويض أدبياً — احترام الوعود والعهود – امر المشارطات وآداب العقود الكتابية مكافأة ذوى الاعمال المفيدة .

لقد تقدم فى الفصل السابق مايجب في مبدأ العدالة الادبية بالنسبة الى احترام حياة الانسان وحريته فى عمله ثم فى شرفه وسمعته ، وهنا آتى على باقي ما يجب احترامه لهذا الانسان

مما يتم شأن هذه العدالة الانسانية وانتظام أمور الاجتماع البشرى بواسطتها وهى أربعة :

*
* *

الاول احترام الانسان فى اعتقاده وأفكاره لان الانسان خلق مفكرا فالفكر صفة من صفاته المميزة وحقا من حقوقه الطبيعية ، على ان الانسان لا يصل الى الحقيقة بواسطة فكره الا بصعوبة ولا يكونن معتقداته وآرائه الا بعد مشاق من الممارسة والانسان لا يكون انسانا ادبيا الا اذا جري بمقتضي المباديء والقواعد التى يري فيها الصحة فحرية الضمير على هذا ليست هى بالتى تنحصر فقط فى اعتقاد الانسان نفسانيا فيما يهديه اليه العقل ويرشده اليه الفكر اذ ذلك ضمير كل انسان وسره وانما هى تنحصر فى حق الكشف والابانة عن فكره الرشيد ، فهذا الحق هو أول الحقوق فى الباب وهذه الحرية هى أساس ما بعدها لكن هذه الحرية لها حدود يجب الوقوف عندها ادبيا واجتماعيا حتى لا تخالف بنوع جارح النظام والعدالة الحقيقية ومبدأ الحرية ذاتها كالذي يحلل للناس مثلا السرقة أو الزنا أو كفكر الذى يريد قلب النظام بالعنف والقوة حبا بالفوضى فهذا وامثاله الكثيرة

قد تضافرت الاصول الاجتماعيــة والادبية على ان لا حرية لصاحبه بل يصادر في فكره لانه كالمجنون الذي صار لا يسمع اقوله ولا يبنى حكم على رأيه أو كالشرير الذى يجب توقي خطره أما ماعدا هــذا من الآراء والافكار حتى ولو خالفت الحق والمألوف منها للهيئة فلا ينبغى ان يحجر على اصحابها لانها حق لهم وقد يكون منها فوائد واى في الاطلاع على مقدار شطح العقول في الآراء والمذاهب الادبية والاجتماعية على انه اذ كان لكل فرد من افراد الهيئة عدلا ذلك الحق من حرية الفكر والابانة عن الآراء فلا ريب ان هذا هو الذى اوجد أمر الجدل والانتقاد وكشف الاغلاط وتصحيح الآراء مما كان من قديم الزمان داعية ترقى العقول الانسانية وتمحيص الحقائق العلمية منذ وجد التمدن والتمدنين في مشارق الارض ومغاربها

وحرية الفكر يقصد بها الآن بالاكثر حرية الصحافة وما في معناها لانه اذا كان للافراد فى امة حق هذه الحرية فبالاولى يلزم ان تكون للمتصدرين الارشاد ونشر الاخبار وبث الاراء ونقد المجريات فى الصحف بشرط مراعاة حق الادب والكمال في ذلك مع القدرة على الزام الحجة والتزامها في المناظرات

والمجادلات وطول الباع في صوغ الحقائق مع الالذاذ والاقناع ثم الاخلاص في الارشاد لان كل تمويه وتضليل وتغرير وقلب للحقائق قد يكون له بادىء بدء نصيب من الاصغاء اليه ولكن لا يلبث ان تكذبه الحقيقة فتذهب التمويهات والتضليلات والبرقشات والزخارف القولية امام نورها الساطع ادراج الرياح كما يذوب الثلج اللامع أمام إنعاكس الاشعة الشمسية رويداً رويداً الى ان يظهر ما تحته من الصخور الصماء وعلى كل حال فان للصحافة فضلها ولتحزبها ثمراته وكل امة لو كانت على قلب رجل واحد لما وجد تقدم ولما احتك فكر بفكر ولما بحث عن عيب ولما اصلح خطأ ولقد قال « رينال » في تاريخه الفلسفى « ان حرية الصحافة قد تأتي بمحذورات ولكنها محذورات ضعيفة تافهة قد لا تذكر الى جنب ما يجنى من فوائد التقدم والرقي بواسطتها مما لا يجب أن يقف فيها من اجلها » ولقد كان نابليون الاول مع عظيم جبروته وحبه للسلطة المطلقة يرى ضرورة اعطاء الحرية للصحافة ويعتقد أن الحجر عليها « مما لا يتصور في العقل » فحرية الصحافة التى هي ابنة هذا العصر بل آيته العظيمة مبنية علي ذلك الحق الطبيعى للافراد في حرية أفكارهم بشرط عدم الخروج بها الى

مايقرب أو يعتبر من الهوس أو الذنوب ويدخل في حرية الصحافة أو هي جاءت تابعة لها حرية التأليف والتصنيف وهو امر قديم كان عماد الفلسفة والعلوم والفنون والشرائع والنظامات الاجتماعية فى تقلباتها المختلفة وارتقاآتها المتنوعة فى متقلب العصور وتداول الايام ·

أما حرية الاعتقاد والعبادة فواجب أيضا لانه حق الوجدان والضمير الانسانى بموجب مبدأ العدالة فاذا كانت حرية الفكر في الامور الفلسفية والاجتماعية هي واجبة فهذه أيضا لا تخرج عنها لانها متتوجة لها ولا أشرف منها مما فى الوجدان فينبغي ان تحترم بالتبعية لذلك لان النفس البشرية لما كانت تميل بفطرتها الى الاعتقاد بما فوق الطبيعة وتتطلب النزوع الى تقديس وعبادة خالق الاشياء وموجدها بمقتضي مانصب لها من الدلائل ووهب من الشرائع فواجب العدالة لا جرم قضى بان تباح الحرية ليقوم الانسان باختياره المحمود بعبادة ربه تعالى على مقتضي ما اعتقده من الاعتقادات الا أن هنا قيداً قيد به الادب العصرى أمر تأدية لرسوم والعبادات والتقاليد ذلك انَّا مادمنا فى اعتقاداتنا وطقوسنا غير خارجين عن المبادي الانسانية

قلنا اداء هذا الحق بكل حرية ولكن اذا كان فى تلكم التقاليد والرسوم مثل تضحية الضحايا البشرية وتقريب القرابين الادمية أو التصريح بقتال كل مخالف من بنى الهيئة فحينئذ يقف امامنا مبدأ الادب العصرى وغير العصرى ونفس مبدأ الحرية حرية الاديان حائلا بين تلك الاعمال الوحشية وبين ضحاياها مدافعا عنها كالذى حصل من مساعى الدول الاوربية من ابطال تضحية الضحايا البشرية فى افريقيا وحرق النساء فى الهند وكما منع الاسلام من قبل اشياء كثيرة منها أما ماعداهذامن الاعتقادات ورسوم العبادات فما دامت غير آمرة بالفحشاء .والمنكر فلا سبيل لمنعها وينبغى ترك الحرية لاصحابها يمارسونها كيف شاؤا وشاءت مصلحتهم وان يكن فيهامايخالف المعتقدات الصحيحة والاذواق السليمة العصرية .

وعلى ذكر الاديان نذكر كلمة عن التعصب الديني لذى يخالف الادب العصرى وذوقه فالتعصب الدينى هو ضرب من التهوس والجنون وشدة التحمس في الدين على غير حقيقة أو هدى ولقد كان على أشده فى بعض الازمنة الماضية سواء عند المسيحيين أو عند المسلمين أو غيرهما من الملل ولكنه قد أضحى الآن بفضل

التمدن الحديث والخلطة بين الشعوب مما ينظر اليه بعين المقت والاحتقار كما وينظر الى حرية الاديان بعين التسامح وان لا كراه في الدين على مقتضى حرية الاعتقاد وبشروطها الآنفة وقيودها السالفة. ومما ينبغي احترامه في باب حرية الفكر أمور الانسان الذهنية العلمية إذ الانسان لما انه لا يكون حر الارادة الا اذا استند في شأنه على الاسباب وعرف العلل والمعلولات التي تتراآى له ويترجح شأنها لديه في نوال المقاصد واستكناه الحقائق عاملا لها بما يوحي اليه به عقله ولبه ولقد تقدم ان سلامة العقل شرط من شروط الحرية والمسؤولية فلا جرم كان كلما استنار هذا العقل وتثقف ذلك الذهن كلما كان الانسان اكثر فهما وأدراكا للامور ومعرفة بالاسباب والمقاصد ومقارنتها ببعضها فمن ثم يتسع للمرء نطاق المعرفة والعلم بالحقائق والعمل الحر الجيد مما هو في مصلحته ومصلحة الجمهور فلهذا وجب احترام الحرية العقلية كالعملية وهو مثله في التحتم والغاية الشريفة ، وأول أمر قبيح يقوم في وجه عرقلة هذا الواجب «الغش» والتمويه الذى من أول مظاهره «الكذب» وهو الاخبار بالامور على غير حقيقتها فتصدق ويخدع بها العقل وبالتالى يضل الذهن

طريق الحق والصواب فتسوء حاله ويضيق عليه فى حريته وربما ساقه الى الوقوع فى الشرور فرذيلة الكذب على هذا من أقبح الرذائل المخالفة لحرية الذهن ولا ينبغى ان يتصف بها انسان ولا ان تفشو في أمة والا ضلت سبيل الرشاد وفسدت احوالها وتفهت معلوماتها واذواقها في حياتها الادبية والاجتماعية كلها. نعم قد يكون للكذب مواقع تجيزه بنوع ما للمصلحة الحقيقية ولكن شتان بين من يكذب فى بعض ظروف ليصلح وبين من يجعل الكذب ديدنه ليفسد ويضل الناس فى كثير من الامور من طريق الحق أو يضر انسانا معيناً مما أوجدت له القصاصات في الشرائع العملية كما مقت فى جميع الفلسفات والديانات جاء فى مزامير داود « ان الله يبغض الذين يكذبون »

ومما يدخل فى الباب باب مايضر بحرية العقل وبالتالى يعرقل شأنه فى تقدمه عرقلة مساعى التعليم وتثقيف العقول أو الاستهتار بأمرها منذ الصغر في العائلات فالادب العصرى ينحي على هذا كله باللائمة ويراه من شر ماتجنى به النفوس على بعضها جهلاً وتجاهلا لان فى بقاء الجهل ابقاء على الغباوة والضلالة فينبغي ان يتعلم المرء ويتحرر عقله من ربقة هذا الجهل وهذا

كله ليأتى على أحسنه بقيام علماء الامة من جهة لصالح حريتها الذهنية بتنوير الاذهان وتثقيف العقول لترشد الامة وتسعد فى حالها ويعرف مع ذلك فضل علمائها وهم القادة الهداة كما قال الامام على رضي الله عنه :

ما الفضل الا لأهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى ادلاء

ويأتى من جهة أخرى بأخذ الهيئة على عهدتها لمصلحتها وفائدتها سلطة نشر العلم وادارة شأنه وبسط رواقه ولقد قال بعض علماء اوروبا « ان السلطة التي تؤسس على الجهل جهل الشعب ليست الا سلطة تافهة وظالمة وليست هى الا الاستيلاء القهرى على الاجسام دون العقول ولكن السلطة المتينة المؤسسة على الحق هي التي تبنى على العلم لكي تفهم وتقبل على احسنها ممن يراد ادارتهم بواسطتها »

*
* *

الثانى حرية الملكية إذ أمن النفس على ماتملك اليد من اسمى المبادىء وتقسم هذه الملكية الى ملكية اعيان مادية وملكية اشياء عقلية معنوية فكل مايضع المرء يده عليه بحقه من ارض اوعقار او مال سواء جاء اليه بواسطة كدحه او آل اليه وانتقل

٨

ليده بطريق الارث هو مال حلال يتصرف فيه كيف شاء بكل أنواع التصرفات الشرعية وكذلك يملك الامور الادبية من علم قرره أو شعر قاله او اختراع أبرزه فكره واستنبطه عقله فهذا كله حق لصاحبه له امتيازه ولا يجوز لانسان بموجب مبدأ الحرية حرية الملكية ان ينازعه فيه منازع او يغتصبه منه انسان أو يدعيه لنفسه وقد جعل لهذا كلة القيود والحدود في الشرائع المتمدنه لتنتظم بها أحوال الهيئة فى ملكياتها واشيائها

غير انه قد قام الآن فى وجه الملكيه « الفردية » آراء كثيرة ترمي الى الغائها والاستعاضة عنها بالملكية « القومية » فى الهيئة كما هو رأى الاشتراكين والاباحيين مما قد أتيت على شرح بعضه ومضاره فى رسالتى « نحن والرق » التى صدرت فى العام الماضي فلا أطيل فيه هنا على غير طائل .

وحق الملكية يتناول أيضاً حق حرية التجارة لان الاشياء التى تملكها الايدى وتخرجها مثل الزراعة والتجارة والصناعة والمناجم لا بد من تصريفها ولا سبيل الى ذلك الا بواسطة قيام حرفة التجارة وحريتها غير ان الادب فى باب التجارة ليقضي على التاجر في حريته ان لا يهضم حقوق غيره بطلب الاثمان

الفاحشه أو التطفيف فى الكيل أو الغش فى البضاعة كالذي يشاهد عندنا على أشده فى غش بعض المأكولات ، فكما ان للتجارة حريتها فان عليها أيضاً واجباتها ولها آدابها وهى في الحقيقة غير ضارة بها البتة فبالصدق فى المعاملة وعدم الطمع فى المكاسب الخارقة وتجنب الغش يكسب التاجر ثقة فى الهيئة قد تفيده أضعاف أضعاف ما يحسنه له شيطان الطمع من الربح بالغش والخديعة للناس .

اما الامور التي تضر بالملكية فى قيامها وقد أنحى عليها الادب والشرع وتعتبر من الجنايات فالسرقة والاغتيال والخيانة والاتلاف فهذه وامثالها كلها مما يقف فى وجه الملكية ويضر بها وبمبدأ حريتها فسرقة أى شيء بأية وسيلة واخفائه عن صاحبه هو حرمان له من وسائل وجوده وأسباب حياته وسلب راحة الهيئة لان السرقة جريمة ضد الفرد وضد الهيئة معاً فهى ضد الفرد لانها تسلبه ثمرة عمله الذاتى او عمل أهله وذويه من قبل وهى ضد الهيئة لانها تعبث بالامن والراحة العمومية فيرى كل امريء نفسه حيالها مهدداً بالسرقة فى ماله غير آمن فى سربه فتعطل من ثم الاعمال وتبطل المساعي والخيانة من شر أنواع

انواع السرقة لانها تمتاز باغتصاب الاشياء بطريق الخداع والغش واخفاء الاشياء وغش التاجر وعدم دفع الحقوق داخل ولا ريب فى الباب باب السرقة والخيانه ، والنصب عبارة عن عمل الحيلة تحت رداء شريف لسلب الناس أشيائهم أو اكل حقوقهم والتزوير يكون فى مثل الغش فى الارقام وتقليد الاختام والامضاآت ثم تزييف النقود

فكل هـذه الشرور الاجتماعية والجرائم ضد الملكية واغتيال الحقوق مما يرجع الى طمع النفوس البطالة والسرائر الفاسدة لنوال المال بأى وسيلة ويدخل فى الباب امور اخرى بقصد العبث بالملكيه كاتلاف الاشياء على أصحابها انتقاما وتشفيا وحسداً كالذى تقدم لى شرحه فى الفصل السابق من التعدى وحرق المزروعات وتسميم المواشي الخ

والادب كالشريعة يعتبر كل مساعد على الجريمة ضد الملكية بأى وسائل المساعدة والمعاونة شريكا فى الجريمة بقدر اتصاله بها للقاعدة فى المسؤولية المشتركة وقد تقدم لى بيانها .

والعبث بالاملاك العمومية مما هو من حق الامة كلها التى تمثلها فى حيازتها وادارتها حكومتها مما ينبغي أيضاً توقيه

لانه من أعظم المضار وأجسمها فابنية الحكومة والحدائق العمومية والاراضي الاميرية وكل ما يتعلق بالمنافع العمومية والاموال التي تحت ايدى الحكومة كل هذ مما يجب ان يحترم ولا يمس بخيانة أو عبث او اتلاف او اضاعة سواء من قبل العمال أنفسهم وهم الامناء عليه اومن قبل أفراد الهيئة لان ضرره فى الواقع اجسم وعبء المسؤولية وبالتالى العقاب فيه قد يكون اشد .

على ان الادب وقاعدته الصحيحة فى احترام الملكيه لترمي الى ابعد من ذلك أي لا من حيث تجنب الغش الخ فقط بل هى قد تحتم علينا انَّا حتى إذا وجدنا مالاً ضائماً ان نرده الى صاحبه بواسطة الحكومة وهى تأمرنا كذلك من جهة ثانية باا إذا اتلفنا على انسان ماله بجهلنا او طيشنا ونذقنا ان نجتهد فى اصلاح غلطنا وان نعوض عليه ماله كالذى يغش مثلا فى قبض نقود للغير وتكون زائفه فلا ريب ان عليه غرمها .

*
* *

الثالث احترام الوعود والعهود — وهو أمر فيه اكبر ضمان لحق الملكية وتقدم الهيئة الاجتماعية حسياً ومعنويا لان

المنافع المتبادلة وكل الاعمال المرتبطة القائمة على مبداء العدالة في المعاملات بين الاطراف من الافراد فى تبادل الاموال اكثره يرتكز على اتفاقات وعهود سابقة فاداء الامانة وبالتالي الوعود والعهود في كل تلكم الشؤون الهامة أمر لازم بالنظر الى الحياة الاجتماعيـة والاقتصادية فيما يجري للناس مع بعضهم البعض من الاعمال والاشغال ، فالوفاء بالوعود والعهود بين البائعين والشاريين فى التجارات والعمال وأصحاب الاعمال والمدينين والدائنين فى الديون والسلفيات كله مما يجب الوفاء به احتراما للحقوق المتبادلة والمنافع المتداولة والرقى المطلوب في الهيئة ماديا وادبيا

وانه ولئن كانت أكثر هذه الامور فى المعاملات مما يقوم غالباً على المشارطات والعقود الكتابية الا ان الادب ليقضي في حال عزمها ان يلتزم الانسان ماربط به لسانه وشرف قوله فيما يعد به في اعماله لان نقض العهود واخلاف الوعود مهما يكن من حاله ليس أدبياً أحقر منه شيء وأزرى بحق الانسان الكامل والرجل المتمدن وحسن السمعة فى الحياة الادبية

ومما يجب التنبيه عليه فى العهود ان لا يكون فيها ما يشبه

الاكراه ولا ان تكون مما يخالف العرف والشرائع المعمول بها أو الادب الذى عليه الهيئة وينبغي في العقود الكتابية ان تكون فضلاعن مطابقتها لما ذكر صريحة خاليه مما يحتمل معنيين أو غير المقصود بها بقصد الغش أو عدم الوفاء للناس لا سيما من حيث استضعاف الاميين ومن على شاكلتهم من ساذجي العمال وما اكثرهم عندنا

*
* *

الرابع الانصاف بالمساعدة والمكافأة لمن يستحقها لانه إذا كان واجب العدل يقضي علينا بان نحترم الانسان فى حياته وماله وفكره الى آخر ما سبق بيانه فواجب الانصاف في باب العدالة يلزمنا ان نساعد ونكافيء من أفاد هذه الهيئة أيضاً بأكثر من الواجب عليه لانه من مصلحتنا إذ التضامن في الهيئة موجود وكلما يرقي شأن الفرد ويعلى قدر ذوي المقامات والاعمال الجليلة يرقى شأن هيئته وكل مايقع من الاحترام لمثل الشيوخ أو يكافأ به أصحاب الخدم المفيدة والقرائح العظيمة فهو أسمى ما في الباب باب العدل والانصاف

الفصل الثانى عشر

(امر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان — من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء قوام الهيئة — تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء — فوائد الاعانة بواسطة الجمعيات الخيرية — الاعانة بالنفس وشأن جمعيات منع المفاسد الاجتماعية — اصلاح حال العمال جمعيات التعاون — ما يحتاج اليه الحال فى مصر — بالنسبة الي الحيوان الاعجم جمعيات الرفق بالحيوان

اذا كانت العدالة هي اعطاء كل ذى حق حقه فالاحسان بمعناه الشامل غاية سعادة الجنس البشرى في هذا العالم وترقى شعور ابنائه بما في فضيلته أو ملكته من ايجاد أنواع المحبة الصحيحة وتكوين اصناف الالفة الرجيحة للذى يلازم النفوس فيه من الشفقة والرحمة بالبؤساء والضعفاء من بني الهيئة الاجتماعية المحرومين من لذات الحياة بما اخنى الدهر عليهم به من صنوف المصائب والمتاعب بحكم السن أو الفقر أو العاهة وهو بهذا يوجب التضامن والتماسك والراحة فى الهيئة على أتمها وأكملها وأنه ولئن كانت الاديان جاءت بهذه الفضيلة وحثت عليها على أكمل وجه الا انا نرى من جهة اخرى انها فضيلة الانسانية بأجمعها فمن ثم كان للقدماء احساناتهم ولفلاسفتهم فيها أقوالهم كالمتأخرين

اصطلاحاتهم وهذه وتلك وما جاء فى الاديان السماوية عنه إنما يقصدون به في الواقع خير هـذا النوع الانسانى والنظر فيما يوجب سعادته فى حياته وغبطته في اجتماعه ونعمة الواسطة ونعمة الغاية من ورائها .

وإذا كانت هذه الرسالة خصيصة بالحياة الادبية المصرية الشاملة ولا ريب لكل نوع الانسان على اختلاف نحله فلا جرم انى اتكلم فى هذا الباب هنا عن فضيلة الاحسان من الوجهة الفلسفية الاجتماعية والتعاون الاقتصادى بعد ان استوفيت الكلام عليه من الوجهة الاسلامية فى رسالتى ادب الاسلام (١).

ترجع هذه الفضيلة الانسانية الى ما يسميه فلاسفة الاجتماع «بالاخاء» الاجتماعى والتضامن الانسانى في الهيئة مما يحفظ عليها كيانها ويوجب سعادتها وغبطة أفرادها لان الجنس البشرى لما كان كعائلة واحدة وهيئاته المتضامنة كالجسم الواحد إذا تألم عضو منه تألمت له كل الاعضاء لا من حيث شعور كل النفوس بذلك بدرجة واحدة بل من حيث النتائج العامة وان كان لا يشعر بها كل الناس على حد سواء فالادب العصرى كما

---

(١) طبعت حديثاً

اقتضى للتضامن المطلوب والفوائد المقصودة لنوال الغبطة اقامة قسطاس العدل النفسي وتشرب القلوب بمبادئه اقتضى كذلك أن يكون في نفوس الجماعات شيء من الرحمة والشفقة والعطف براً بالفقير والمعوز والمريض من بني هيئاتهم حتى يكون جسم تلك الهيئة مستكملا كل اسباب الراحة مستوفيا وسائل الهناء في طبقاته مما هو راجع الى مصلحة الهيئة نفسها اقتصاديا واجتماعيا وعليه فتكون العدالة بمفردها أى بلا وجود ملكة الاحسان غير كافية فى الهيئة بل لا بد معها من تشرب النفوس بفضيلة الاحسان ضرورة للسلامة مما يريك شأنها ويقلق راحتها ويكدر صفائها ثم واخيرا يعيق رقيها

وفضيلة الاحسان وان كانت بالنظر الى أحوال الادب المصرى غير داخلة بنوع ما تحت قيد لكنها لازمة لزوم العدالة على قيودها الطويلة العريضة وعليه فما هى اذن أفضل الطرق العملية والوسائل الجيدة لاقامة اصول وامهات تلك الخلة فى هيئة ليجنى من ثمارها اليانعة على أكمل وجه وأجمله بالنسبة الى روح العصر واحتياجات أهله ؟

لا ريب ان ذلك يحتاج الى تربية الوجدان وتعويد النفوس

على عمل الخير ابتداء وفعله بمقتضى أحسن الطرق العصريه لكي يرسخ في ذهن المرء وتتشرب النفوس بفكرته وتتعود الجوارح على صنيعه نظراً لضرورته لمصلحتنا ومصلحة هيئتنا ومن هنا تعلم تفاهة رأى من بنى أمر الخير كما سبق على المنفعة القاصرة على الذات أو اللذة التى قد تأسر النفس فتتعلق باذيال الاثرة وحب الذات بل يجب على الانسان أن يترفع عن هذا متحليا بالخير والمروأة متصفا بالاحسان والبر ببنى جنسه لمجرد كونه أحد أفراد هذا الجنس أو هذا النوع البالغ أعلى مرتبة الحيوان شاعرا بان هذا واجب في عنقه فاذا اشربته النفوس وشبت عليه وصحت فيه النيات والعزائم لاجرم استنبطت له أجود المناهج والطرق طرق اجراءه على أفضل الوجوه وأكمل الاحوال العائدة بالنفع الجزيل على الهيئة وعلى الفرد بصفة كونه عضواً عاملا في جمعيتها فمن ثم انقسم أمر الاحسان في مبدأه الجليل الى عمل والى نية فيه وعلم للاسباب الآنفة أو للأمر الدينى الحاث عليه ويرجع اليها فى الواقع

ويقسم العملى الى اعانة بالمال واعانة بالنفس وهي لكى تكون على احسنها فى هيئة يلزم ان تنظم لها الهيئات او الجمعيات

بمساعدة الحكومة أو الدوائر البلدية فيكون لكل بلد جمعية أو جمعيات بنسبة حاجاتها اليها تكون من وظيفتها اعانة المعوزين والمرضى والمنقطعين وتربية الايتام الذين لا معيل لهم وأطفال فقراء العائلات وكل هذا وان عادت فوائده على هؤلاء التعساء ذوى البؤس والشقاء فانها لتكون فيها أجل المنافع واشهى الثمار الاجتماعية أيضاً لذات الهيئة

أولا — لانه يقلل فيها التسول وشر الشحاذة وذل النفوس ومسكنتها فيها

ثانيا — لانه يزيد الامن فى ربوعها ويجلب الراحة من حيث تقل السرقة والنشل وتصان بعض الاعراض

ثالثاً — واخيرا لانه يقلل من بينها الامراض التى قد تفشو بالعدوى لقلة من يحمل جراثيمها من هؤلاء البؤساء ذوى الفاقة والشقاء سواء كانت أمراضا طبيعية أو أدبية.

أما الاعانة بالنفس مما يدخل فى باب الاحسان والمروءة فتنحصر فى إغاثة الملهوف بما فطرت عليه النفوس ذات التربية الاحساسية العالية والشعور الانسانى الكريم من اغاثة كل من نراه واقعاً فى خطر من بنى جنسنا ويدخل فى هذا فضلا عن

الامور المعاينة التي قد تصادف الانسان من مثل انتشال غريق أو الاعانة على اطفاء حريق أو انقاذ حياة انسان من خطر مصادمة الترام أو القطارات أو مساعدته في دفع لصوص يريدون الفتك به تلك الامور الاخرى الادبية مثل جمعيات مقاومة المسكرات ونصرة العفاف والاسعاف الطبي الخ مما يجمع بين المساعدة بالمال وبالنفس

ويدخل في الباب بل هو من أجل مافيه « اصلاح حال العمال » لانه للجهل المحيق بهذه الطائفة قل ان تلتفت الى شؤونها الذاتية أو امورها المستقبلة اهتماما بما يكون عليه الانسان في سن الشيخوخة أو المرض او كثرة العيال فلهذا كله قد يكثر بين هذه الطائفة الفقر ويغلب عليها الشقاء ويستأثر بالراحة والسعادة فئة من الامة قد تحسن وقد لا تحسن على غيرها . وترتيب امور العمال والنظر في اصلاح شؤونهم من هذه الوجهة موكول الى رؤساء هؤلاء العمال العارفين بمبلغ تعبهم ونصبهم بل والفوائد مع ذلك التي تجنى بواسطتهم فلهذا كان من العدل وتمام الاحسان ان تشكل من رؤساء كل طائفة من طوائف العمال جمعية تضم الى عضويتها كبار الطائفة تدير امر العمال على قاعدة او تحت

اسم جمعية « تعاون » لتوفير جزء من الاجور يستثمر ويدخر لصاحبه ينتفع به عند العوز وحين الحاجة وهذا امر جنى من فوائده الاوروبيون كثيراً وتكونت للعمال منه رؤوس اموال عظيمة صلحت بها احوال الكثير منهم رجالا ونساء وللحكومة الفرنسوية وبلديات امهات المدن هناك مساعى مشكورة فى انشاء تلك الجمعيات وشد ازرها وربما جاء زمان على طوائف العمال فى مصر عرفوا فيه وقد بدأوا يشعرون بثقل العيش بالنسبة لغلاء اسعار المأكولات واجور المساكن واستيلاء الشركات على كثير من الاراضى التى كانوا يسكنونها « بالحكر » القليل والاجرة الصغيرة فى المدن وخروجهم منها عرايا حفايا ان ليس هذا الوقت وقت التهاون فى اسباب الحياة اتكالا على قوة الساعد في العمل دون نظر الى المستقبل الكالح مما يجب على الحكومة ان تنتبه له هي الاخرى رفقا باليد العاملة من رعيتها

***

ان الشفقة التى تحثنا على فعل الخير مع بني نوعنا الآدمين قد تقتضي علينا من جهة ثانية شريفة الى ان نرفق بذلك الحيوان الاعجم الذى له وظيفته ومهمته العظيمة لدينا من اعانتنا على حمل

الاثقال وهذا يرتكز من جهة على ما نشعر به من احساس ذلك الحيوان وشعوره وتألمه من المتاعب والمصاعب وما يعتور جسمه من المرض ومن جهة ثانية على مالنا نحن من كمال وسيادة يجب ان ننظر بها الى من هو دوننا مرتبة فى الخلقة بعين الرحمة والشفقة مادام تحت سيطرتنا فيكون من غلاظة القلوب وخشونة الطباع معاملته بالشدة والقسوة او تحميله مالا يطيق او عدم العناية بغذائه وعلاجه ولقد استنبطت النظامات الحديثة حتى فى بلادنا المصرية احسن طريقة لحماية الحيوان فيما يسمونه « بجمعيات الرفق بالحيوان » وجعل من اختصاصها حماية هذا الشريك لنا في الحياة ومتاعبها من حيف الآدميين عليه بالنسبة الى تحميل الاحمال او عدم الرحمة له بالاكثار من ضربه بالسياط او عدم العناية بما يصيبه من امراض اوجروح ونعمة الواسطة والغاية وان كان لم يزل ينقصها عندنا همة اصاغر العمال الذين قد لا يدققون وغالبا على الفقير يحيفون

الفصل الثالث عشر

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

الوطن والشعب — محبة الوطن وما يقتضيه شأنه — ضرورة وجود الهيئة الحاكمة وقابليتها للتغير — الجمعية السياسية — توزيع الاعمال الاجتماعية — السلطة العلياء ووجوب وجودها — تشعب أطراف سهام السلطة والهيئة — ما يلزم من الكفاءة — اتساع حرية الهيئة الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة — الهيئتان وشكلاهما — الطوائف القديمة والمبادى الحديثة — التقسيم الحديث لافراد الهيئة الاجتماعية — اشكال الحكومات — الحكومة الملكية — الحكومة المتعددة الرؤساء — الحكومة الاشرافية — الجمهورية — على كل واجبه

أرانى غير محتاج للتطويل في التعريف عما هو الوطن وشأنه العظيم ، الوطن هو الارض التى تقلنا أنشأتنا صغارا وخدمتنا كبارا ، الوطن هو أرض الاباء والجدود التى ربينا فيها وأحببناها وفضلناها بحكم الطبع واللغة على كل بلد سواها وصقع عداها. هذه فطرة الانسان وتلك هى سنة الله فى خلقه وكل جيل ينشأ من الناس فى بلد يصير أمة لهذا البلد له اخلاقه وعاداته ولغته ونغيته وكل أحواله الخاصة ومنافعه القائمة به يدافع عنها ويذب ويسعى فيما يزيد في عماره ورقيه بالتبعية للاستزادة فى شأنه الخاص بين أهله وناسه ومواطنيه يتبادل واياهم الشؤون والمنافع بالحب والمودة والاخاء والمساواة تحت

كنف الهيئة الحاكمة التى اتيحت لهم والنظام الاجتماعي العملى الذى يرجعون اليه وتدار على محوره شؤونهم العمومية وقضاياهم الخصوصية

فمحبة الوطن غريزية فى الانسان وهى قد تزيد أو تكون على أحسنها بالتعليم والتثقيف لمعرفة الواجبات نحو هذا الوطن والقيام بأداء كل حقوقه الصحيحة وأموره الرجيحة حتي يعلى شأنه ويجل بين البلدان قدره ولا عبرة بأقوال الاشتراكين وآرائهم الزائفة التى تنكر الوطن وتجحد الوطنية اذ لا إخاء فى العالم الا بعد سلامة الاوطان وهناء كل قوم فى عصبيتهم القومية وامنهم على حريتهم الوطنية واستقلالهم بديارهم وهذا امر طبيعى فالحيوانات لا تتصافي الا في الخلاء ولكنها تتعادي فى التنازع على الجحور والاوكار وتتهارش على الاقوات والارزاق فقول الاشتراكين بالانسانية انما هو توسع لا يمكن ان يتحقق امره اللهم الا اذا كان ذلك فى الحياة الآخرة

هذا والذي يجب ان يجعل نصب الاعين فيما يتعلق بالوطن وادارة نظامه انما هو امر الهيئة الحاكمة لانه لا يصلح الناس فوضى لهذا أنى اجلنا طرفنا في القبائل والعشائر والامم والشعوب

رأينا انها لا تخلو من حكومة تسوسها على صفة ما وترتيب مألوف لابناء ذلك الوطن . على ان وجود الحكومة وان كان مما اهتدي اليه الناس بالضرورة الطبيعية فهي غير مقيدة اجتماعيا ولا تعتبر الا أمراً اتفاقياً اصطلاحيا يمكن ان يتحور ويتغير بحسب الظروف ومبلغ الرقي في العوائد والاخلاق عند الامم مما هو مصدر الشرائع الادبية والنظامات والقوانين البشرية وعلى كل حال فمنشأ الحكومة في الوطن الحاجة الماسة اليها وهي ترادف أو تمثل الجمعية السياسية للامة وهذه لاغنى عنها للحماية والدفاع لانها عبارة عن اجتماع جماعة من الناس المتحدي الصفات في بقعة من الارض تحت سلطة عاملين أدبي من ميل الطبع البشري الى محبة الالفة ومخالطة في تبادل الاحساسات والعواطف ، وطبيعي يرجع الى افتقار صنف الانس الي بعضه للتعاون والتضامن في القيام بالاعمال والمهام المعاشية والامور الضرورية للحياة فنشأ من هذا توزيع الاعمال الاجتماعية ووظائفها فكان بحكم الحاجة الرجل الحربي والمزارع والقاضي الفاصل في الخصومات والكاهن والصانع والتاجر الخ وإذ نشأت الهيئة الاجتماعية على هذا النمط وتولدت ضرورة بحكم سير الاجتماع البشري باختلاف

يسير بالنسبة الى الاوساط لذلك احتيج الى سلطة عالية أى رئاسة عامة ترجع اليها كل الوظائف والاعمال فى تمشيتها وهذه السلطة كانت بادىء ذى بدىء بحكم قوة العصبية فى الاقوام ترجع الى رئيس العشيرة وشيخ القبيلة ثم تقدمت وترقت باتساع نطاق العمران فى القبائل والشعوب الى ان صارت من حقوق السلاطين والملوك وانتهت فى الترقي الى ان جعلت أو عادت فعلا الى أيدي الامم بفضل النظامات الدستورية النيابية الحديثة ، وهذه السلطة اية كانت ضرورية وواجبة لا يمكن كما تقدم لهيئة مهما ارتقت وسمت مداركها ان تستغنى عنها اذ كل المصالح العمومية لتسوء حالها اذا كان لبس ثم سلطة تديرها وتختص بالسهر عليها بل انه لو أبطل أمر هذه السلطة أو الهيئة الحاكمة المسيطرة على الكل لوجد كل انسان حتى لو كان كريم الارادة متبرما عن النظر في تلك المصالح العمومية الا بما قد يوافق مصلحته ولارتبك من ثم الحال بما لدى الافراد من الاعمال والاشغال الخصوصية فتسوء الحال حال الكل وهذا أول الاسباب الرئسة في وجوب وجود السلطة أى الهيئة الحاكمة

ثم ان تلك المصالح العمومية في الامم من الدقة وتشعب

الاطراف بمكان فهى كما تختص بالنظر في المصالح الداخلية تتعلق كذلك بأمور الارتباطات بالممالك الاجنبية وحكومات الشعوب الاخرى المجاورة والنائية ثم وكما ان الهيئة السياسية هى أعظم من ان تتحملها قوة الفرد غير الملم بها لذلك فالأعمال العمومية المتعلقة بالامة تسوء حالها ويتألم منها زمنا ما اذا هى اسندت ادارتها الى سيء الادارة فمن الصعب اذاً القيام بمهام الهيئة وانه بناء على هذا ليكون من الحكمة والصواب بمكان ان تسلم الازمة فيها فى الامم الى اكفأ الناس واكثرهم خبرة واحاطة بأعمال السياسة والاعمال العامة ينقطعوا اليها ويتعمقوا فى درسها ومزاولة أشيائها العملية والمعرفة التامه باحتياجات البلاد وهذا هو السبب الثانى فى وجود الهيئة واختصاصها بشأنها من حيث الكفاءة بالمزاولة العمليه خصوصاً دون باقي الافراد

وإذ كان أولئك الذين تسلم اليهم مقاليد الازمة من الاعمال والاشغال العمومية في الحكومة ينبغى ان يكون لهم فى تأدية وظائفهم حرية فى العمل أوسع مما هى لباقى الافراد ويجب ان يكون لهم بواسطة ذلك سلطة محترمة ليتمكنوا بها من عمل ما يرون فيه المصلحة للهيئة بأجمعها ففي هذا شيء من الامتياز وهذه

المميزة عن باقي افراد الامة لما قد يكون فيها من خطر حال تأدية العمل اذا أسيء التصرف بالسلطة المخولة لهذا وجب ان لا يكون الاختيار فقط بالكفاءة بل يلزم ان يراعي وينظر فيه الى الاستقامة والنزاهة وان يقيد النظام والسلطة بالقوانين الادارية والعمومية خصوصاً وهذا هو السبب الثالث في قيام الهيئه أو مايجب ان ينشد في عمالها لتستقيم أمور الاجتماع على محور العدل

فالهيئه بناء على هذا تؤسس في أسباب قيام سلطتها ودواعي انتظام أمورها الموجبة للطاعه الشرعية على ثلاثه أمور ، الحاجة العمومية الماسه اليها ، الكفاءة العملية والعلميه في العمال الخصيصين بها ، ثم وأخيراً على الاستقامة والنزاهه للعدالة المطلوبة التي هي روح النظام ودعامة العمران وباعث الطاعة الشريفه

ولو نظرنا الى الهيآت الاجتماعية لألفيناها تتركب من فئتين لكل منهما عملها حيال الاخرى ، الفئة الاولى فئة الاهلين أي الشعب في ترتيب وظائفه الاجتماعية العمليه والأدبيه ، والفئة الثانيه الهيئة الحاكمة فيما تجرى من أمر السلطة والادارة التي تسوس بها مهام الاوطان

أما فئة الاهلين أي طبقات الامة فقد مر بك كيف ان

الحاجة الاجتماعية أوجبت توزيع الاعمال وجعلت افراد الامم طوائف من صناع وزراع وتجار ومحاربين ودينيين وقضاة الخ فهل يمكن لانسان من طائفة من هذه الطوائف فى امة ان ينتقل من طائفته ؟ هل يجوز ان يصير ابن البناء قاضياً وابن المزارع محاربا ؟ ثم هل من العدل ان يطفأ نبوغ العقول بان يبقى كل انسان على ما كان عليه أبوه من قبل بصرف النظر عن استمداده الخصوصي ؟

هذه أسئلة قد مرت وتمر على افكار الباحثين فيرى كل جوابها مبسوطا في الحوادث التاريخية والتقلبات الاجتماعية للامم التى سار عليها البشر قديماً وحديثاً فمن الامم من حكم على نفسه وحتم على كل طائفة من طوائفه ان لاتخرج عما هى عليه كما يعلم من أمر طوائف الهند وبعض الشعوب الاخرى القديمة وقد اقتفى أثرها في ذلك بعض الامم المتأخرة ولكن لهذا النظام الاجتماعى مضاره ومعائبه المناقضة لروح التقدم والعدالة معاً فان النبوغ فى الافراد كثيراً مايخالف تلك القواعد التي فضلها المتقدمون فلقد يظهر من « الفلاحين » القواد العظام والعلماء الاعلام ولقد يكون أبناء « المحاربين » من انبغ

المتشرعين وأحكم القضاة وهذا ليس مبنياً على قواعد شاذة بل هو مطرد جعل الأمم الحديثة تعدل منه رويداً رويداً في نظاماتها عن مبدء «الطوائف» في المهن وان تحلل محله الديمقراطيه المبنية على الحرية العمومية (راجع رسالة أدب الاسلام) والنظام الجيد المحكم الذى قد يفيد الهيئة نبوغ النوابغ من افرادها بحسب المواهب والاستعدادات لا بحسب قاعدة اتباع ما كان عليه الاباء والجدود مما قد لا يساعد على الرقى ويبطىء بحركة التقدم مما لا يشاهد له اثر البتة فى النظام الديمقراطى المؤسس على مبدء الحرية العمومية والتنافس المؤدى إلى أحسن النتائج في التمدن وتقدم الحضارة ولهذا لا تقسم الهيئة هيئة الاهلين الآن الا بحسب اجتهادها ونشاطها الذاتي فمن ثم كانت طبقة المتنورين وطبقة الجهال، وفئة الاخيار وفئة الاشرار ومهما يكن من الحال فان لكل فريق من الامة حريته حتى يختار مافيه الخير والصالح ولا يقعد فى التقصير عن نشده

أما الهيئة الحاكمه فلها هى الاخرى فى هذا العالم قديما وحديثا صورها وأشكالها فى تأدية وظائفها ، فاذا كانت ترجع السلطة النهائية العليا فيها الى قبضه انسان واحد كانت « دولة

ملكية» والمحكومون له «رعية» لهذا الملك ذي السلطان العظيم وتكون سلطته مطلقة اذا كان كل شيء يرجع الى مشيئته وارادته دون سواه وأما اذا كانت هناك مشاركة للامة في الحكم بواسطة مجالس نيابية تمثل الرعية وتشارك الملك في التصديق فالدولة «ملكية دستورية» وترجع الحكومة الملكية سواء كانت استبدادية أو مقيدة الي الوراثة فى الملك بالنسبة الى الملوك لان هذا الشكل فى الدول هو أصل فى الحكومات أي انه أمر طبيعي يبتدىء من سلطة رئيس العائلة فالقبيلة بالعصبية أو الغلب الاول فيبقى النصاب نصاب الملك محفوظا على تمادي الزمان فى الاعقاب ولن يسقط الا بقيام أسباب اضطرارية تعود إما الى فساد ذاتى أو عمومى أو استيلاء قهري من عصبية أخري لها رئاسة تقوم مقام هذه الاولى وهذا كله كان شأن الممالك القديمة فى تقلباتها وتغيراتها كما يظهر لمتتبع التاريخ البشرى

ومن اشكال الحكومة «الحكومة المتعددة الرئاسة» لكل عظيم فيها رئاسة يستبد فيها ولكل كبير زعامة يتصدر بها بلا مراقبة ولا سيطرة ولا نظام كما كان الشأن فى جماعة

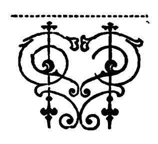
المماليك بمصر ومساوىء ذلك النظام فى الحكومة واضراره أشهر من ان يدل عليها وكأنه وكأنهم ما كانوا

ومن تلك الاشكال « الحكومة الاشرافية » حيث تكون السلطة في يد كبار البيوتات يستبدون بها فيمن دونهم من الخول والخدم والفلاحين ويرجعون فى كبراها الى عظيم لهم يمثل فى شخصه زعامة طائفتهم وهذا كان شكل حكومات الاوروبين وبعض الشرقيين في الازمة الوسطى وله في الروسيا الآن شبه أثر

ومن هذه الاشكال « الحكومة الجمهورية » حيث يمثل الشعب أو الولايات نواب ينتخبون للنيابة عنها وتكون رئاسة الجمهورية الى منتخب من الامة بالاقتراع ويجدد كل بضع سنين ويقال لهذا النظام الحكومى « الحكومة الديمقراطيه » أيضاً أى ان افراد الهيئة كلهم لهم حق التصويت بقيوده المصطلح عليها وان الكفاءة والنزاهة فى هذا النظام قد توصل الى أعلا المناصب كما قد يحاسب كل فيه بقدر مسؤوليته وهذا هو نوع الحكومة الفرنساوية الحالية ثم جمهورية الولايات المتحدة بأختلاف ظاهر كما كان بأوصافه القديمة حكومة الرومان القديمة بعد الملوك . على ان كثيرا من الباحثين يفضلون الحكومة

الملكية المقيدة على كل حكومه أخرى كما هو الشأن فى نظام الدولة البريطانية وممالك اوروبا الاخرى وامبراطورية اليابان وربما عم النظام النيابى باقى ممالك الشرق بعد تلك الباكورة له من دخوله فى امبراطورية روسيا العظيمة ودولة الفرس العريقة

وسواء كانت الهيئة الحاكمة ملكية أو جمهورية فان امامها فى وظيفتها واجبات كثيرة ومهام عظيمة كما ان على الشعوب أدبيا واجتماعيا حيال حكوماتهم واجبات كثيرة لازمة



﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

﴿ الواجبات نحو الحكومة ﴾

الحقوق المدنية والسياسية ـ مجمل الواجبات التى على الافراد — الطاعة للقانون والنظام — امر الشرائع والنظامات الفاسدة فى هذا العصر ـ المساعدة فى تمشية القوانين ـ الخدمة العسكرية ـ الصفات المطلوبة فى الجنود ـ الواجبات زمن الحرب ـ فى زمن السلم — الجندية المصرية والبدل العسكرى ـ حق التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية ـ اكمل السلطة التشريعية ما جعلت بيد الشعب ـ حق الانتخاب ولمن هو من المنتخبين ـ قيد اسمك فى دفتر المنتخبين .

تنقسم حقوق الانسان في الهيئة الاجتماعية ذات النظامات الراقية الى «حقوق مدنية» والى «حقوق سياسية» أما الحقوق المدنية فهي التى تتعلق بحياة الانسان الخصوصية واموره الفردية ومنافعه الذاتية وعلاقاته الخصيصه سواء مع عائلته او مع مواطنيه ، وتنحصر هذه الحقوق فى حق التبنى والتملك والوقف والايهاب والوصية والاخذ والعطاء والبيع والشراء الخ بشروطه وقيوده المعهودة .

أما الحقوق السياسية فتشمل امور الحياة العمومية الخصيصة بالجمعية السياسية أى مصلحة الهيئة الحكومية مثل حق التوظف المدنى والعسكرى وحق الانتخاب والتصويت وحق الترشح للمجالس النيابية الخ .

وبما ان الحكومة كجمعية ذات نظام محكم حيال المنافع العمومية المشتركة فمن ثم وجب على أفراد الامة بصفتهم اعضاء لتلك الجمعية ان يراعوا نظامها وقانونها بالدقه ولا يخالفوا أوامرها اللازمة لانه لايمكن بل لا يتصور البته ان تجنى المنافع المطلوبة ما لم يقم كل بالواجبات المفروضة والقيود الموضوعة لحماية الفرد حيال الفرد وحماية حق المجموع من تعديات الافراد وحماية هؤلاء من غوائل الهيئه . ثم وجب من جهة اخرى ان يمدوها بالمال المفروض عليهم لقيامها وان يعاونوها بالنفس فيما تقضى به المصلحه للحماية والدفاع ثم وأخيراً القيام خير قيام بالتصويت في انتخاب أعضاء مجالسها العاملة اى المتممة لكيانها وعملها في وظيفتها .

وأول واجب في الباب هو اطاعة القوانين والشرائع وهذا أفيد مايكون في مصلحة الفرد والامه معاً لان القانون سواء كان شرعياً أو ادارياً أو سياسياً ما وضع بعد الاختبار الطويل الا للحاجة الماسة اليه في العمل به وتمشيته على الكافة للمصلحة العمومية القاضية به ففي مخالفته او أهماله الضرر البليغ للهيئة وخروج عن النظام الموضوع وعرقلة لسير تقدم الامة

فضلا عن انتقاص شأن الفرد من اجله وقصاصه على مخالفته ولقد يقال ان من القوانين ماقد يرى فيه ظلم وأجحاف أو مقاصد سيئة فكيف يمكن اطاعة مثل هذه القوانين ؟ الجواب ان أمثال هذه الشرائع الجائرة قد مات زمانها في هذا العصر ولا يمكن ان ترى في مثل أحوال الامم الراقية الحاضرة وما مضى منها في كثير من البلدان قديماً داخل في دور الانتقاد والساق بالسنة حداد واكثر رؤساء الممالك الآن يرون السعادة والقوة في غبطة الافراد وهناك فضلا عن ذلك ان النظام التشريعي الآن كله تقريباً بيد الامم نفسها ممثلا في مجالسها النيابية وهناك فوق هذا أيضا انتقادات الامم والافراد ورقابة الشعوب والدول الثانية فلهذه الاسباب لا يمكن إلا في الأحوال الاستثنائيه الوقتية بحسب المقتضيات ان تصدر قوانين او تحصل امور من الهيآت الحاكمة تخالف روح العدالة العصرية فتنقض الحكومات غزلها بيدها بها على ان كثيراً من الشرائع مما قد يشتم منه تلك الرائحة سواء عن قصد او عن خطأ وتجارب فاسدة سرعان ما يبطل أمرها وتقوم غيرها مقامها متلافية ضررها ناسخة عيوبها . فأدب النظام العصرى يحتم على أفراد

الامم بمالها من الضمان الكبير باطاعة الشرائع والقوانين وهى فى مصلحتها ومصلحة هيئتها مما يقضي ليس فقط بالطاعة بل وكذلك بالمساعدة أيضاً على تمشيتها بالوسائل المقبولة كأن يرشد على اللصوص أو تؤدى الشهادات على حقيقتها الى اشباه ذلك الكثيرة مما فيه خير الهيئة إنما بالوسائل الحقة أى بما لا يوقع برئيا أو يحيف بانسان مثلنا له ما لنا وعليه ما علينا .

الواجب الثانى اداء الاموال الاميرية المفروضة على الاموال الثابته والمنقوله لان الهيئة الحاكمه قائمة فيما تؤدى من الشؤون والمنافع وحفظ النظام والامن العام داخل البلاد، وخارجها على المال ، وهذا المال تجبية من الامة أو تدفعه اليها هذه بحق الشراكة فى المنافع التي تجنيها من وراء ما تقوم به الحكومة من الاعمال والاشغال العمومية مماليس إلا فى مصلحة الامة نفسها فالرى ونفقاته والادارة ومصاريفها والقضاء والحربية والمعارف والصحة العموميه كل هذا واضرابه يحتاج الى الاموال الطائلة والمصاريف الجسيمة فضلاعن سداد الديون العمومية وكله عائد نفعه على الامة فى شؤونها الحيوية فلهذا كان من تمام العدل ان تحصل الهيئة الحاكمه وتجبي من الشعب

الضرائب من الاموال المقرره وغير المقرره بنسبة معتدلة وحساب موزون دقيق طبقا لاصول وقواعد نظام مالى متقن صرفا وايراداً بذلك تغبط الشعوب من وراء ما تصنع الحكومات

الواجب الثالث نحو الهيئة الحاكمة في الامم الراقية «الخدمة العسكرية» بموجب النظامات المتبعة من مثل القرعة ونحوها لان واجبات الهيئة الاجتماعية تحتم على أبنـاء الوطن الدفاع عنه ، فالانخراط في سلك العسكرية مما يسمونه «الفداء بالدم» أو «الاناوة بالذات» واجبة على الكافة من ذكور ابناء الهيئة لانها في مصلحة الدفاع في سبيل الاوطان وحفظ الشأن القومي وحيث انه يجدر ان يكون الدفاع بالاشداء من كل قوم اقتضى الحال من ثم لذلك ان يكون النظام العسكرى قاصراً على الشبان ذوى العنفوان والقوة وهكذا يكون أمر الدفاع او الانخراط في سلك العسكرية نوب شبان اليوم يدافعون عن شيوخه وصغاره يذبون في الغد عن شبانه وقد صاروا بعد شيوخا وسلامة الامم والاوطان من وراء هذا الترتيب الدورى فضلا عما في هـذا النظام من التدريب وتربية الصفات والملكات

العظيمة في نفوس شبان الامم

وعلى ذكر الصفات والملكات المطلوبة وبالتالى الآداب المرغوبة فى باب الخدمة العسكرية أقول ان من أولها «الشجاعة» والشهامة ثم الطاعة للرؤساء لان الجندية كأعظم ما يكون من النظامات افتقاراً الى الطاعة طاعة الرؤساء من القواد وضباط الجند ثم محبة الترتيب والنظام لانه روح الجندية فى كل شيء وعماد الذى تقوم عليه ولم توجد القوانين العسكرية صارمه شديدة دون سائر القوانين والاحكام الا لهذه الغاية حتى تستقيم أحوال الجنود وحتى ينتظم شأنها وما هو فى الواقع الا لمصلحة الامة والاوطان ومع ذلك فقد وضع في الباب آداب سامية لقواد الجنود وضباطها وإدارتها بها يمكن ان تعتبر معه « الفرق » و«الفيالق» كالعائلات الواحدة لكل عمله ولكل آدابه وواجباته في عائلته فأصاغر أفراد العائلة ينبغى عليهم التوقير والطاعة لكبارها وكبارها يعطفون على صغارها .

ولقد تقسم الواجبات فى الخدمة العسكرية الى قسمين ما يطلب منها في وقت الحرب وما يطلب منها في زمن السلم ففى وقت الحرب ينبغى ان تكون كل الجنود شاعرة بدقة

عملها وكبير مهمتها ومسؤوليتها وان في نوال الظفر والغلب شرف الامة ونخار الوطن وان كل جندي يقتل في ساحات الوغى مدافعاً عن حياض امته لهو الذي يخلد ذكره ويشرف امته وان فخر القواد وصف الضباط ليبنى على شهامة الجنود وكريم احساساتها ومعرفتها كقوادها بواجباتها واطاعتها لاوامرهم وان لا شيء يساوي في الذمامة في نظر الامة عار الجبن والضعف اللذين يستوليان على الجندي فيفر ويولي الادبار في حومة القتال حال الدفاع عن شرف وطنه وامته ورايته اما جريمة الخيانة فليس وراءها جريمة في نظر التاريخ ويقاص القانون العسكري عليها شر قصاص واشنعه

اما في زمن السلم فالجندية لها واجباتها اللازمة ايضاً ليس لحماية البلاد فقط بل ايضا لما عساه قد يطرأ على الاوطان من الطوارىء ويهب عليها من امور الحدثان فلهذا انحصرت وظيفة الجند في زمن السلم في تأدية التعليم والتمرين العسكري بحسب احسن النظامات والترتيبات وعلى احدث الطرق واتقن السلاح حتى يكون للوطن دائما « ذخيرته الحية » ولا إعتداد بقول من قال بعدم لزوم التجنيد في زمن السلم منتحلا انه الاسباب

والاعذار إذ كما انه يجدر بالمرء ان يكون له رأس مال يعده ذخراً للايام كذلك الامم يجب ان تمد جنديتها ذخيرة لها إنما بطريقة معتدلة بمعنى ان لاتترك التجنيد في زمن السلم بالمرة ولاتكثر منه من غير مادا ع لدرجة تعطل بها مساعى الامه العملية . وهو بموجب النظام المتبع حديثاً من تقليل زمن الخدمة يجعل لها على تمادى السنين رديفاً متمرناً تلقاه وقت الحاجه مما لا ادرى كيف غاب عن ذهن اولئك الذين ينكرون على الحكومات والممالك حقها من تجنيد الجنود في زمن السلم واعدادها بوسائل لاتثقل على كاهل الامم للمستقبل وفي ذلك من الفائدة والنفع في حياة الامم واطمئنان خاطرها وراحة بالها ما فيه كافضل مايكون من ادخار رؤوس الاموال واعدادها للعمل فى الحاضر والمستقبل فهل يمكن لانسان عاقل أن يجحد فوائد ذلك ؟

وهنا ملاحظة بالنسبة الى حالنا نحن المصريين فاننا لم نزل نجهل قيمة الخدمة العسكرية وشرفها العظيم بل اكثر من ينخرطون عندنا من الشبان فى سلك العسكرية بمقتضى قانون القرعة المصرية يؤخذون على كره من ذويهم الذين قد ينصبون عليهم المناحات كأنهم اخرجوا من عالم الاحياء ويبذلون كل

مرتخص وغال لخلاصهم منها مع أن بلادنا قل ان تكون معرضة للحروب الكبيرة التي قد تحصد فيها النفوس حصداً مثل ما يحصل في الدول الاخرى وليس النظام العسكري عندنا باصعب مما هو في الممالك الثانية ولا الخدمة بأشق ولا الخدمة في مثل السودان المصري بأبعد من الاقطار القصية التي تعبأ فيها جنود الدول ذات المستعمرات المترامية الاطراف ناهيك انه قد اجمع المتكلمون في الاخلاق ان النظام العسكري ليربي في الشبان على أجمل حال تلك الملكات الفاضلة والصفات الجيدة في نفوس الشعوب وهو على كل حال مع ذلك من أجل واشرف الخدم للاوطان مهما كان من الاعتبارات والمشاق فيه والذي يشاهد فرح الشبان المقترعين في البلدان الاوروبية وعائلاتهم عند الانخراط في سلك الجندية ليأسف على تلك الاحوال الشائنة المزرية التي تشاهد لدينا من مناحات العائلات وتكدر نفوس الشبان الذين يؤخذون لهذه الخدمة الوطنية الشريفة بل المدرسة التهذيبية الجليلة مع انّا كثيراً ما نرى هؤلاء الشبان غب الانضمام الى الصفوف لا يأسفون كثيراً على ما كانوا عليه متى ما ألفوا روح النظام العسكري ومعيشة تلك « العائلة الوطنية

الكبيرة » من الجندية ، أما طريقة دفع البدل العسكرى فهي وان تكن جائزة للاسباب الضرورية غير انى اوافق كل الموافقة صحيفة المؤيد الغراء التى صرحت فيما اذكر بان القواعد المتبعة فى نظام اتاوة البدل العسكرى عندنا يجب على الاقل أن تحور حتى لا يكون منها مايضر باخلاق الشعب المصرى ويضر بالفقراء لجهلهم

أما واجب التصويت وحقوق الانتخاب فلا يخفى ان الامم الراقية فى هذا العصر إنما هي ديمقراطية المبادىء بمعنى ان الوطنيين عموما ليعدون مشاركين بنوع ما فى ادارة شؤون بلادهم وحكومتهم وما فيه مصلحتها ومنفعتها وقيامها على نحو ماسبق فى أمر الضرائب والخدمة العسكرية ثم سن القوانين والشرائع المطلوبة بحسب الاحتياجات وضرب الضرائب ومراقبة سير الادارة ووجوه الصرف والايراد الى اشباه ذلك وهذا كله ينحصر امره فى يد المجالس النيابية أو ما فى حكمها كمجالس المقاطعات وبلديات المدن الخ مما له عندنا صورة «ليست من كل الوجوه طبق الاصل» مثل مجلس الشورى والجمعية العمومية ومجالس المديريات وبعض المجالس البلدية على ان هذه النظامات عندنا وان لم تبلغ بعد حد الكمال لنقص البلاد فى الاحوال

العمومية والخصوصية عن حدهذا الكمال غير انه لوجود غرس المبدأ فى النظام وشبه رسوخه عندنا والسعي فى اهله الامة حظها منه يجدربى أن أذكر قواعده وبالتالى آدابه وواجباته على نحو ما يذكر الغربيون عنه فى تعاليمهم الاجتماعية العصرية التى عنها استفدنا بعض الشيء من طرقه العملية .

فلقد اتفق فلاسفة الحقوق العمومية والاخلاق فى هذا العصر على ان اكمل سلطة فى العالم بحسب الاساليب العصرية هي ما ارتكزت على ارادة الشعوب أو تصديقها وهذا لا يتم الا بطريق اقامة المجالس النيابيه بالانتخاب والاختيار لجماعة من كبراء الامة ووجوهها ينوبون عنها فى تلك المجالس أى للتشريع والتصديق ثم الاشراف على ما يبنى على النظامات من الاجراآت التنفيذية الادارية والقضائية والامور المشتركة مع البلدان الاخرى الاجنبية فتكون السلطة بذلك على احسن وجه بصرف النظر عما يعلوها بحقه وبموجب النظام من السلطات الاخرى الملوكية والوزارية المسوؤلة والايدى الاخرى الحكوميه العاملة فى مصلحتها وطبق ارادتها من حق الامة في الواقع وفى قبضة يدها فى الغالب ممثلة فى الاعضاء اعضاء المجالس النيابية وما شابها

الذين ينتخبهم ويختارهم الشعب نفسه .

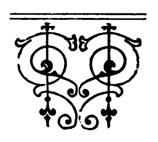
ولقد جعل الانتخاب فى كل البلدان الراقيه من حق كل الطبقات بشروطه وقيوده من الجنسية والاقامه وبلوغ سن الرشد الخ ولقد وسع فيه هناك واحتيط له لدرجة عظيمه كما جعل حق العضوية لتكلم المجالس وما يتفرع عنها ويجو نحوها مقيدا بشروط وصفات هى فى صالح الامم حتى لايتصدر للزعامة فيها والنيابة عنها في هاتيك المجالس المهمة من ليس أهلا لها اما لعدم كفاءة واما لفقدان الحقوق المدنية أو قلة المصالح الذاتية فحق الانتخاب الممنوح للامة بمقتضى قانونها النظامي يلزم ان يجري فيه كل انسان لا على حسب الهوى رغبة ورهبة بل بحسب ما يرى كل امرىء بكل حرية من كفاءة من ينتخبه بلا تأثر بالموءثرات سواء من قبل ذوي المآرب والنفوذ الراغبين فى نوال العضوية بلا أهلية ولا استحقاق او من قبل عمال الحكومة بل الواجب الاجتماعى يحتم على كل انسان ان لايستخدم فى انتخابه وترشيحه الا الفكر الثاقب وحرية الضمير حتى يجرى تشكيل تلك المجالس مطابقا للمقصود منها لان الامر دقيق والعمل أى الوظيفه مهمة جداً وكل انتخاب

يصادف غير أهله إما لغرض أو نفوذ لا يجنى من ورائه غالبا غير زيادة المصاعب وجلب المتاعب على الامة والوطن وجود العمل ولذلك اوجد فى النظام الانتخابى حق الطعن فى الانتخاب حتى يعطى القوس باريها .

هذا ولقد أطال فى هذا المبحث علماء الحقوق العمومية والآداب الاجتماعية موضحين آدابه مبينين دقائقه ووسائله وفوائده ومضاره بل وحق النساء منه الى اشباه ذلك بما لا يحتمله هذا المختصر وذكر منه أشياء فيما يتعلق بنا معشر المصريين بالنسبة الى نظامنا الحالى حضرة الفاضل مرقص حنا أفندى في كتابه « نظام الحكومة المصرية » ولقد قال مسيو « كرستودول سوليوتيس » في موءلفه « الحقوق الطبيعية » ما معناه «ان حق الانتخاب إذ كان ملكا للشعب بلا نزاع فله اذن الحق المطلق عند القيام به ان يتخذ الوسائل اللائقه ليجرى مجراه الطبيعى »

وإذ كان هذا الحق حق الانتخاب « واجبا » أدبيا واجتماعيا فيخلق بكل حائز شروط حقه ان يقيد اسمه من أجله ولمصلحة بلاده في «دفتر المنتخبين» ولا يمتنع عن اعطاء صوته

إما كسلا وإما لعدم اكتراثه به مع ان أدب الحياة الاجتماعية وواجبها العظيم فى هذا العصر ليجعل في رقبة كل انسان مسوءولية المضار التى قد تنتج عن امتناعه كما يجعلها أعظم إذا هو قام به ورشح لغرض أو جاه من لا كفاءة له لمثل تلك المهام القومية والشوءون العظيمة العمومية



﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

﴿ وظيفة الحكومة العاملة ﴾

الدساتير العملية المختصة بالحكومات ــ التضامن بين الافراد والهيئة ــ ماهى الحكومة ووظيفتها الخصيصة ــ الامن وما يقتضيه ــ الاعمال المادية التى فى رقبة الحكومة ــ الامور الادبية ــ التعلم ــ تنشيط أهل العلم وأرباب الاختراع ــ ما يجب ان يقف عنده عمل الحكومة ــ كيف يجرى التشريع بواسطة الحكومة ــ فى اختلاف الاحزاب فائدة ــ ما يلزم ان تراعيه فى مشاريعها العمومية ــ السلطة التنفيذية ــ عمال هذه السلطة ــ احترام هذه السلطة والرضوخ لها ــ الامتيازات الاجنبية ــ مهمة الهيئة اسعاد الشعب وعدم مراعاة التحزبات ــ باقي الاوصاف التى يجب ان يكون عليها الحاكم كبير السلطة ــ الاختيار للخدمة العمومية ــ السلطة القضائية ــ ماهو القاضى ــ ما يجب ان يكون عليه القاضى ــ الرجوع الى أمر القضاء والتفويض الى السلطة في تقرير العدالة ــ التحكيم والصلح ــ أمر الاقتصاص فى الغرب قديماً ــ النظام الجنائى حديثاً ــ فضل هذا النظام فى حماية الافراد

أريد بالحكومة هنا الحكومة الدستورية لان الحكومة المستبدة بالمعنى الحقيقي للكلمه لا يمكن أن يكون للافراد معها حق إلا ما كان من أمر الطاعة العمياء وهذا الا يعد واجبا صادرا عن ارادة خالصة فذكر حقوق للافراد في مثل هذه الهيئة أو تعديد واجبات عليها نحوهم يعد لغواً لقيام الوظيفة على غير أساس الا القهر وضياع الحق والواجب المتبادل حيال هذا الحال من الحكم المطلق والشأن الاستبدادى ، على ان من ينظر الى أحوال

الامم الحاضرة خصوصا سواء كانت نيابية أو غير نيابية يرى ان لها كلها نظامات قد تقرب من بعضها في تمشية الامور الحكومية وان اختلفت السلطات النهائية لحكمة ان النظامات الحقة الادبية والاجتماعية هي كالمكتشفات العلمية والمخترعات الفنية متى ما وجدت في عصر فقل ان يفوت فضل الانتفاع بها أهله كلهم وان تباينت في الشعوب بعض التباين بحسب المقتضيات وظروف الاحوال الخصوصية .

وأول ما يتجلى الى ذهن الباحث في هذا العصر باالنظر الى أحوال الامم الحالية ذلك التضامن والتعاون العجيب بين الفرد والهيئة وهو المبدأ او القاعدة الصحيحة التي يجب ان يبنى عليها كل اساسات الاعمال العمومية والوظائف الحكومية ، فاذا مارأى الباحث تلك الواجبات التي في رقبة جماعة بني الوطن نحو حكومتهم رأى من جهة ثانية تلك الواجبات الاخرى الجمة التي في عنق الحكومة نحو الشعب ، هذا ولقد مضى القول في الفصل السابق فيما يتعلق بواجبات الاهلين وهنا أبحث في واجبات الحكومة وشأنها العظيم ووظيفتها الكبيرة

الحكومة هيئة مركبة بصورة ما من أفراد من الامة

من وظيفتها العملية القيام بالشؤون العمومية المتعلقة بتلك الامة لجلب الراحة والهناء للافراد في كل أعمالهم ومساعيهم الذاتية ودفع العوادي ودرء المضار والشرور عنهم ، وأول أمر لازم في الباب وبعبارة أخرى أول واجب على الحكومة القيام به انما هو المحافظة على « الامن العام » واستتباب الراحة باتخاذ الوسائل الفعالة لدفع الغارات عنها من الخارج وايجاد نظام اداري حازم يكفل للشعب الامن والراحة في الداخل ويجعل قوانين الوطن محترمة من النفوس على حد سواء بين الافراد لا فرق بين وضيع ورفيع حاكم او محكوم .

وتقرير الامن بالوسائل الحازمة وان كان أسا يجب البناء عليه لكنه ليخلق بالهيئة ان تحافظ فيه على الحرية حرية الافراد مما يجب ان يحقق لكل فرد محافظ على النظام وأن يؤمن عليه بالعدل بمعنى ان لا تكون من قوة السطوة لدرجة تضغط بها على حرية الافراد والعبث بها ولا تجعل من الحرية المخولة للافراد سلاحا يتعدي به فرد على فرد واذا كان مما يخالف النظام والذوق استخلاص الحقوق باليد بالنظر الى الافراد وبعضهم فما ذلك الا لمعرفة النفوس فى المجتمعات الراقيه وتعودها على اسناد ذلك الحق

الى جانب الهيئة الحاكمه واستيثاقها من عظيم دفاعها عنها ، وكما ان من واجب الحكومة حفظ الامن كذلك من شأنها الحفاظ بالشرف القومى شرف الوطن ثم حماية حرية الافراد ثم اجراء الاعمال النافعة فتنشيط التجارة والصناعه الى آخر مافى الباب فهذا كله يؤول حق الدفاع عنه ويسند الى الهيئة الحاكمه العاملة التى تجري الاعمال وتضع كذلك القواعد الاساسية لتقدم البلاد وحماية العباد والضرب على أيدى أهل الفساد .

وهذا الواجب على الحكومة في الحماية والعمل يحتم عليها ان تقوم بالاعمال العمومية النافعة المطلوبة للتقدم والرقى وغبطة الشعب ، وتقسم هذه الاعمال الى اشياء مادية وامور أدبية ، أما الاشياء المادية فتنحصر فى انشاء «اعمال المنافع العمومية» التى توجب تقدم الزراعة والصناعة والتجارة كالذى يشاهد من اعمال الرى العظيمة والاعمال الخصيصه لتقدم الزراعة وانشاء السكك الحديدية والزراعية وسبل الملاحة مما يسهل وسائل النقل فانها في هذا العصر قد وجدت في وطننا المصرى فى تقدم محسوس مطرد استفادت منه الامة والحكومة معا وراجت معه التجارة وزادت محاصيل الزراعة وارتفعت الاثمان

والاجور وتقدمت حركة البلاد الاقتصادية وأشغالها المادية وان كانت الصناعة المحلية لم تزل فى تأخر لقلة عناية الامة نفسها بها .

أما الامور الادبية وواجب الحكومة فيها فتنحصر في أمر « التعليم » تعليم الامة وتثقيف عقول الشعب وابنائه ، ووظيفة الحكومة هنا وان كانت كالمساعد للافراد والمسيطر على أمر التعليم وتربية ابناء الامة وتهذيب أطفالها من بعيد لكن عليها ان تكثر من انشاء المدارس والاخذ بيد التعليم الاهلى وتعليم الفقير على نفقتها او باجور رخيصه وعليها كذلك ان تنشىء المكاتب العمومية للمطالعة وان تبذل كل جهد بمالها من الرقابه العامة على سير التعليم حتى يعرف كل ناشىء من الشعب ذكراً كان أو انثى القراءة والكتابة والمبادىء العلميه الاولية الضرورية فى الحياة العصرية ومعرفة الواجبات نحو النفس والعائلة والوطن والحكومة وامور دينه وان يكون لها عناية خصوصية بأمر التعليم العالى ليخرج للامة والحكومة رجالا اكفأ فى الحقوق والهندسة والطب والحرب الخ هى على الدوام فى حاجة اليهم .

وهناك واجب آخر على الهيئة الحاكمة من حيث تنشيط

العلماء والمخترعين والمكتشفين فيما تبرز قرائحهم من الاعمال العلمية الجليلة والمخترعات والمكتشفات الفنية المفيدة والآثار الادبية الجميلة على نحو ما نرى فى البلاد الغربية .

وانه وان يكن يطلب من الهيئة الحاكمة اشياء كثيرة وامور جمة على نحو ماراأيت ماديا وأدبيا غير انه من الغلط الفاحش ان يتوهم متوهم ان الحكومة يجب عليها « ان تعمل لنا كل شىء » لان هذا يخالف مبدأ التقدم الذاتى عند الافراد ويضعف من هممهم فى الاعمال الاستقلالية ويضر بالهيئآت الضرر البليغ فالحكومة لاينبغى لها ان تشتغل بالتجارة وتزاحم عليها الافراد (كما ظهر مضار ذلك فيما كان يصنع بعض الملوك قديما مستعينين بسلطتهم كما نبه عليه ابن خلدون) ولا يجوز ان تحتكر الصناعات الا ما كان من مثل صنع «البارود» وهى كذلك ليس من وظيفتها ان توجد الاعمال للافراد او ان تضغط على حريتهم للاشتغال باعمال معينه خارجة عن مطلوب الوظيفة أو مثل الخدمة العسكريه او اقامة المنافع العمومية فى بعض الاحوال الاستثنائيه حتى ان ماوجد من أمر التعليم الالزامي فى بعض الحكومات فذلك وان كان لفائدة الهيئة الاجتماعية الا أن للحكومة وظيفتها

الخالصة وقد تقدم بيان بعض اشيائها وهاك باقيها مما يتعلق بامر التشريع الراجع فى الحقيقه فى هذا العصر الى امر الامه ثم السلطة التنفيذية الادارية والقضائيه وفى كل واجبات على الحكومه عظيمة وآداب لها جليلة .

التشريع في الامم الراقيه قائم على ان المصالح الحكومية بتركيبها المعهود من نظارات وادارات ومصالح عندما ترى احداها الحاجة ماسة الى سن لائحه جديدة أو تقرير مشروع او تحوير قانون فى مصلحة الامة وتمشية الادارة على محور السداد تدرس أمر ذلك بادىء ذى بدء وتحضره ثم تبعث به الى «الهيئة الوزارية» وهذه بعد بحثه وفحصه مباشرة او بواسطة لجنة فنية مخصوصة ترسله الى المجالس النيابيه وهناك يأخذ حظه الختامى إما بالقبول وإما بالرفض أو التحوير قبل الاجراء بواسطة السلطة التنفيذية وتتويجة من اجل ذلك بالاوامر العالية من الملوك ورؤساء الحكومات حتى يكون مستوفيا شروط العمل به مستكملا امر ما يوجب الرضوخ والاحترام له عند الشعب فترى من هذا ان السلطة التشريعية ليست فى الواقع الا بيد الامه التى يمثلها نوابها فى مجالس التشريع فى الحكومات

الدستورية ومنه تعلم ضرورة اختيار هؤلاء النواب وانتخابهم من اكفاء الناس كما تقدم وكما سيأتى فى حق الانتخاب حتى يحسنوا الفحص والتدقيق فلا يرفضوا ما قد يكون فيه نفع للشعب ولا يصادقوا على ما قد يخالف المصلحة القوميه إما للجهل به وإما لاختلاف المبادىء الحزبية التى لها هى الاخرى بجرائدها ورجالها كما نرى فى اوروبا تلك الفوائد من حيث المناقشات والمجادلات تكشف بها النقاب عن الفوائد وتجلى عن درر المنافع وصحيح المبادىء فترقي الأمم من وراء هذا وذاك من حركات الأحزاب واختلاف آرائها وأميالها بشروطها وقيودها الادبية والحكمية لا بكيل الطعن والثلب جزافا والخبط خبط عشواء بالحق والباطل كالذى يشاهد عندنا .

وانه وان يكن أمر القطع والتصديق في التشريع وتقرير الضرائب وسن اللوائح بل وأمر الحروب بيد الامة فى الممالك النيابية على ما رأيت غير ان للهيئة الحاكمة العاملة هى الاخرى آدابها وواجباتها من حيث ان لا تراعي فيما تحضر من شرائع أو تقرر من امور إدارية إلا ما فيه المصلحة البحة للامة وروح النظام العادل فلا يكون في ذلك شيء يخالف مبداء الحرية

الشخصية أو العمومية ولا ما يشتم منه رائحة الحيف أو عدم المساواة حتى لا يخالف في وضعه وتمشيته روح الحقوق الطبيعية التي تحسب الشرائع الوضعية ظاهرة من ظواهرها العملية المحبوبة تمثل بالعدل على مرسح الحياة الاجتماعية القائمة فلهذا اشترط أن يكون رجل التشريع اياً كان عالما خبيراً مطلعا تمام الاطلاع على حاجات الامة نزها عن الاغراض .

أما السلطة التنفيذية فهي بلا ريب من أهم وظائف الحكومة والادارة العاملة تحت مراقبة السلطة العالية والسلطة التشريعية ، ولهذه السلطة التنفيذية حقوقها وواجباتها التي ينبغي ان تقوم بها خير قيام في أمر التنفيذ في الهيئة بكل نشاط واستقامة ولدرجة ان لها الحق في تنفيذها بالقوة والقهر بواسطة القوة المسلحة التي تحت سيطرتها من مثل البوليس والجنود باسم القانون والسلطان .

والقوة التنفيذية رأسها بعد السلطة العالية الوزارة واعضاؤها جهات الادارة عموماً والنيابة العمومية والقضاء ورجال الضبط والربط فكل هؤلاء يمثلون تلك السلطة ومن وظيفتهم وواجباتهم احترام القوانين والشرائع واللوائح وتنفيذها في

الامة بكل ذمة واخلاص ونزاهة إذ كل توان أو تراخ او اهمال أو عدم اكترات فى الامر قد يعود بالمعاب السيئة والمضار الشديدة على الهيئة المحكومة والحاكمة . وواجب الافراد حيال مبداء احترام شرائع بلادهم الطاعة والرضوخ لامر الهيئة التى تنفذ تلك الشرائع والنظامات وبعبارة اخري عدم مخالفة قوانين البلاد ونظاماتها الجارية لتسعد الاوطان وتنتظم الاحوال ويسهل على الهيئة الحاكمة عملها في وظيفتها واجراآتها القانونية والادارية النظامية محبة في النظام وحفظاً لمبدئه وسياج سلطانه الجميل والذى يرى احترام النفوس لاوامر حتى أصاغر أنفار البوليس ورجال الضبط والربط في البلدان الاوروبية ليأسف على عظم استخفاف حتى رجال الحكومة أنفسهم عندنا بأوامر الحكومه ولقد يعلل هذا لدينا «بعلة الامتيازات الاجنبية» وكون هذه الامتيازات قد تقف غالباً حجر عثرة فى سبيل تمشية الاوامر الادارية والنظامات الداخلية حتى على الوطنيين انفسهم حتى لا ترمى الحكومة بالحيف والجور مع ان البلاد بفضل النظامات الحديثة قد أضحت فى غنى عن حماية الاجنبي بواسطة هذه الامتيازات

الضارة المعرقلة لسير النظام وتمشيته على قاعدة العدل فيجب ان تسعى الحكومة لالغائها جهدها حتى يتساوى الوطني والاجنبي في نظر النظام عندنا ولقد كتبت في هذه الامتيازات فصلين في المؤيد أبنت في الاول[1] حق المصريين في مشروع الغائها الذي اقترحه جناب اللورد كرومر في تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٥ وقلت في الثاني بفائدة الرجوع أي محاكمة شرار الاجانب الى المحاكم المختلطة موقتا[2]

ومهمة الحكومة بحذافيرها فوق ماتقدم إنما هو الحرص على اسعاد الهيئة بيقظة ونشاط واستقامة لانها كالوصي على الشعب أو كالوكيل الذي يدير أعمالا مسؤولة منه فلا ينبغي له البتة ان يصرف وجهة العمل في غير نهجه المستقيم وصراطه السوي إما للمصلحة الذاتية وإما تبعاً للاهواء الحزبية بل يلزم ان تمسك كل حكومة بتينك النصيحتين القديمتين لافلاطون وشيشرون وقد قالاها قديما بالنسبة الى كبار رؤساء الهيئتين اليونانية والرومانية قال الاول « يجب الاخلاص لمصالح أبناء

(١) بالعدد الصادر في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٤ (٢) راجع فصل ٧ من رسالة في سبيل الحكم الذاتي عدد ٥٢٦١ من صحيفة المؤيد الوضاء

الوطن لدرجة ان تنسى معها المصالح الذاتية نفسها» وقال الثاني «ينبغي النظر الى آمال ومطالب كل أبناء الهيئة السياسية بعين الرعاية الواحدة فلا يعضد حزب دون حزب ليمتاز على غيره لمجرد هوى في الفوآد لان الهيئة الحاكمة كالوصى الذي يجب عليه رعاية مصلحة كل القصر الذين تحت إدارته على حد سواء فالذين يسعون في تأييد فريق من الشعب واهمال غيره قد يدخلون في المدينة شر الآفات التعب والشقاق» ولهذا قيل الحكومة فوق الاحزاب .

ثم انه كلما كانت وظيفة الحاكم أكبر وسلطته أوسع كلما تحتم عليه معرفة حقوق كل انسان بتحرى العزم الثابت في ان يكون عادلا نحو الجميع وذا خبرة واسعة في الاعمال والاشغال مما يقيه شر الاغلاط وعدم الوقوع في المحذورات — على ان الخلق الادبي العظيم الذى يجب ان يكون عليه الموظف العظيم فيما يهم الهيئة كثيراً انما هو الدقة واليقظة في اتباع النظامات والقواعد وان يستخدم لذلك ذكاءه وحرية عقله واستقلاله الشخصي حتى لا تؤثر عليه مؤثرات الاغراض والمنافسات الحزبية ولو كانت من ذوى السلطة عليه وانه لخير للموظف

ان يكتسب الثناء العام من جمهور أبناء الهيئة ولو خالف فى ذلك مبادىء حزبه أو أرباب السلطة فيما يخرج عن حدودها لان هذا ليعد أشرف واجمل فى باب النزاهة والاستقامة فى الخدمة العمومية بموجب المبادىء الادبية والقواعد الاجتماعية الصحيحة

والخدمة العمومية القومية يجب ان يختار للتوظف فى وظائفها المختلفة اكفأ أبناء الشعب وأحسنهم أخلاقاً وآدابا ومعرفة بلا التفات الى المحسوبية والمنسوبية وللسلامة من تلكم الامور ينبغى ان يجرى التوظف بمقتضى قواعد عادلة ومبادى صحيحة سواء بالنسبة الى التوظيف او ترقية العمال وان تجرى عليهم الهيئة المرتبات الكافية بنسبة الاعمال وعلى قدر أهمية الوظائف الادبية ودرجاتها مع مراعاة مطالب المعيشة والحياة فى المجتمع والحيثيات الوجودية لهؤلاء الموظفين فى أعين الهيئة فضلا عن تقرير المكافآت الوقتية لمن يمتاز منهم بعمل وتدبير أمر المعاش عند الانتهاء من الخدمة على أعدل القواعد وأحكم النظامات حتى تحبب النفوس المجتهدة النشيطة فى خدمة الامة العمومية وان تضع الهيئة الحاكمة فوق هذا وذاك النظامات التأديبية والعقابات الشديدة لكل من يخالف من

موظفيها أصول وظيفته أو يمد يده «للرشوة» او يخون أمانته في وظيفته على نحو ما نراه في نظام حكومتنا السنيه الحالية وامثالها من الحكومات التى تقتبس هى منها .

*
* *

ولنختم هذا الفصل بذكر آداب السلطة القضائية القائمة بوظيفة الحكم بين الناس وما فى رقبتها من واجبات هامة فانه ليس فى الحقيقة الى جنب السلطة التشريعية والادارية أعظم من سلطة «القضاء» المنصوب للفصل فى الخصومات والحكم بالعدل بين أبناء الامة فالقاضي هو حارس الشرائع العملية وحامي سياج الآداب العمومية بل هو الذى اليه مرجع قصاص الجناة وعقاب الاشرار وأرباب الجرائم من اللصوص والاشرار واهل الدعارة والفساد والاخذ بناصر المظلومين احقاقا للحق وازهاقا لمفاسد الباطل ، وهو كما ينظر فى القضايا التى بين الافراد ينظر كذلك في القضايا التى تكون لهم ضد الهيئة أو تكون للهيئة ضد الافراد من الوجهة الخصوصية والعمومية وبالجملة فان من وظيفة القاضي تطبيق القوانين وتمشية الشرائع واعطاء كل ذى حق حقه مما يعبر عنه «بتوزيع العدالة»

فلهذا ينبغي ان تجتمع في القاضي اكمل الصفات العلميه والادبية العالية حتي يوءدي وظيفته الهامة كاحسن ما يكون في الهيئة عدلا وانصافا .

فالقاضي على اختلاف وظيفته — هو انسان مخول سلطة دقيقه يجب عليه من أجلها ان يكون عالما بالشرائع متضلعا من اصول التشريع عارفا بالقواعد والنظامات القانونية المختلفة للمقارنة والتطبيق ليس فقط بالنظر الى نصوص القوانين وقشور الفاظها بل بالنظر الى روحها غير معتمد في تطبيقاته واحكامه إلا على الحجج والبراهين الصحيحة التى تظهر له من خلال سطور القضايا والمرافعات وقرائن الاحوال ويجب عليه ان يكون ذا بصيرة ثاقبة وحذق ومهارة للخروج من الشبهات واستطلاع الخفايا مما قد تحنكه فيه التجارب الذاتية وواسع الاختبارات والاطلاعات السابقة لغيره في الاحكام القضائية

ويجب فوق ذلك ان يكون القاضي حائزا لصفات أدبية جليلة من محبة العدل واستقلال الرأى فمن الاول ان لا يعرف حال التربع في كرسي القضاء لا صاحبا ولا محسوبا ولا موصى به بل يكون الكل أمامه سواء يحكم بالعدل ويفصل بالحق بينهم

لافرق بين حاكم او محكوم ، وليكن كذلك نزهاً غير متطلع الى فوائد ولا خائفاً على مركز بل ليكن كل همه منصرفا الى تقرير العدالة التي هو حارسها على أحسن حال .

أما الاستقلال فيطلب من القاضى أيضاً فى كل شيء فلا يكن الارجل القضاء تاركاً الاميال الحزبية والتعصبات المذهبية بل ليكن فوق هذا كله غير مشتغل بالمنافع التى للهيئة حتى يبقى غير متأثر بالمؤثرات وبالتالى محترما من الكافة وانه ينبغى له لهذا أيضا ان لايتداخل فى الاشغال الصناعية والاعمال التجارية ولا يتلطخ بعار المضاربات أو الترامي على الشهوات وليكن من النزاهة لدرجة ان لايقبل من انسان هدية ولا يأخذ بالاولى رشوة واقد جعل فى أدب القضاء ثم فى ترتيبات المحاكم المصرية قيود وشروط كثيرة فى واجبات القضاة وجعل ثم كذلك القصاصات الصارمة لكل من يخالف ذمته وحلفه القانونى امام السلطة العالية بان لايخون عهد العدالة ولايخفر ذمة القضاء كما وقد جعل للضمان على المركز وحفظ الكرامة حتى لايكون القاضى مهددا بالعزل ذلك المبدأ من عدم قبول القضاه للعزل ة الى مدوالالسبب .

هذه هى مهمة القضاء ووظيفة القاضى فى الهيئة والآداب الجليلة والواجبات العالية التى عليه والتى تشرف بها الاقدار وتقع بها الهيبة فى النفوس . وبتلك القيود المشروطة فى نظام القضاء بل وكل ما يتقدمه من السلطة التشريعية وما يتبعه من السلطة التنفيذية لزم الافراد ان يتنازلوا امام النظام عن حقوقهم في تقرير العدالة لانفسهم بانفسهم تأييداً النظام بالرجوع فى الحقوق المدنية والقصاص والقود لأمر الهيئة الحاكمه بموجب نظاماتها المرعية وقضائها المحكم العادل . على ان في هذا لاكبر ضمان لسير العدالة على محور الاستقامة لانه لو خول كل فرد ان يقوم باستخلاص حقه بيده والاقتصاص لنفسه بنفسه لأدى ذلك ولا ريب الى اشأم النتائج وشر العواقب الاجتماعية ولنا فى أحوال البداوة التى لم تزل شائعة قليلا أو كثيراً فى عربان القطر المصرى وغيره من أخذ الثأر والتربص للاعداء مافيه من شر وتوحش وهمجية ليست الا من بقية محبة الجاهلية الاولى .

واذا قيل انه يمكن لتقرير العدالة فى الحقوق المدنية ان تجرى بواسطة محكمين فهذا أيضاً له محذوراته ولقيام الهيئة القضائية به خير قيام أكبر ضمانة للاطراف مادامت الهيئة لا تنصب للفصل

فى الخصومات الا اكفأ رجال القانون والشرع فهم بهذا ليعتبرون من أفضل المحكمين على ان التحكيم وتقرير الصلح بين المتخاصمين في الحقوق المدنية بلا واسطة الدوائر الرسمية أمر جائز مع ذلك وحق من حقوق الافراد فى مبادىء العدالة فهو لذلك لم يزل شائعاً وجاريا بخلاف القصاص الجنائى فانه بموجب النظامات الحقة لايمكن ان يكون من اختصاص الافراد ولا سبيل لان يترك الى الاهواء .

ولقد كانت مسئلة الاقتصاص أو الأخذ بالثأر التى لم تزل شائعة فى الشرق على نحو ماسبقت الاشارة اليه شائعة أيضاً فى الغرب انتقاماً من الجناة بقدر جناياتهم واقتصاصا منهم بمثلها فيما اذا كانت قتلاأو جروحا بأن يأمر بها أو يقرها القضاة انفسهم ويجرونها غير ان هذه الطريقة فيها عيوبها وقصورها بل فيها مضارها وشرورها فى الافساد واثارة الاحقاد والمخالفة لروح الانسانية والنظامات الصحيحة الاجتماعية لهذا عدل عنها الى طريقة العقاب القانونى المنظم الخالى من الاغراض وأنواع الانتقامات الوحشية والتشفى الفاسد فصار النظام الجنائى في يد هيئة عادلة وعلى صورة نظام عام محكم لا يقصد به

سوى المصلحة العامة وخير الهيئة الاجتماعيه ويحصل منه مع ذلك على الاحكام الجنائيه الرادعة التى تفيد المجموع وتوجد الرهبة المطلوبة ولاتخالف روح الانسانية ولامبادئها التمدنيه المصرية ولقد جعل تحته ثلاثة أنواع من الذنوب المخالفات والجنح ثم الجنايات وجعل لكل فريق قصاصات وعقوبات تناسبه وترى كافية للردع وافية بالمرام فى تأييد النظام

وبهذا النظام الجنائى الذى تجرى عليه الهيئات الاجتماعية الحالية صار الفرد محمياً بقوة الجمعية من فظائع الانتقامات والتشفيات الشخصية بل والتعذيب بمقتضى اغراض الافراد وصار القصاص من حق الهيئة الاجتماعية ممثلاً فى نظامها الجنائى التشريعى منه والتنفيذى لمصلحة الهيئة وبذلك انتفت فظائع القصاصات التمثيلية وانواع التعذيب الماضية ولهذا كله صار كل نظام جنائى يشذ عن قواعد وأصول النظام الجنائى العادل مهما كانت دواعيه واسبابه ومهما كانت الاحوال القاضية به أو الحقوق المكسبة لعمله يعد فى عرف الذوق العصرى خروجا عن روح العدالة والتمدن ورجوعا الى أزمنة التوحش وحب الانتقام فلا يمكن لامة ان ترضي به ولا يصح أن يبقى على أثره قوم كرام

الفصل السادس عشر

(أدب الحقوق الدولية)

العلائق الدولية من قديم هي التي كانت أساس ما وضع من أدب الباب — حقوق الدول الطبيعية والوضعية — حقوق الشعوب التي تتمتع بها — حق الدفاع في الامة الشبه مستقبلة — مبدأ تعيين السفراء والقناصل لدي الدول وبعضها — ما يجب ان يعامل به ممثلو الحكومات من الاحترام — رعاية التزيل — أدب التزيل — مراعاة الاتفاقات — الادب في باب الحروب واسبابها — كيف تجرى الحروب العصرية — أدب الجنود في القتال ومعاملة الاسرى والجرحي — مبدأ الحياد الدولي — السلطة البحرية — التجارة البحرية الدولية — السلام العام .

إن الناظر في التاريخ البشري ليرى ان دول هذه الكرة الارضية الذاهبة منها والحاضرة ما زالت من قديم الزمان في ارتباط واتصال وعلائق تجارية ومواصلات سياسية وحروب دموية وخصام وصدام ثم صلح وسلام وامتزاج ووئام فلهذا كله جعل أهل العصر لتلك الارتباطات والامور الدولية آدابا وواجبات تقوم بها الدول نحو الدول والشعوب حيال الشعوب والارتباط والاتصال الدولى مهما كانت احواله فلا بد من الرجوع في معاملاته الى أساس من الحقوق الطبيعية هي حقوق الامم من بني الانسان في اوطانهم أنى كانوا وكيفما كانوا وهذه الحقوق اوجبت ايجاد نظام الحقوق الدولية الوضعية

التي اصطلح عليها بين الدول خصوصا فى هذه العصور المتأخرة ولتفصيل هذا الاجمال أشرح هنا بالايجاز المشروط أهم اصول أدب هذه الحقوق حتى يكون القوم عندنا على بصيرة منها وقد اضحت بلادنا المصرية كما لا يخفى ميدانا ومرسحا لكثير من الارتباطات الدولية بين تجارية وسياسية فأقول .

تتركب الامم والشعوب كما لا يخفي من افراد تجمعهم رابطة الجنس واللغة والتقاليد القومية من عدة اجيال مضت تكسب كل فرد من افرادها جنسيتها البحتة وتجمعهم فوق ذلك كله رابطة المصالح الاهلية المشتركة والآداب القومية المعتبرة ونظامات الهيئة التى اتيحت لهم في تدبير مصالحهم العمومية وشؤونهم الخصوصية

والشعوب بهذا تعتبر حيال الشعوب كالافراد فى الهيئة حيال الافراد من حيث ان لكل حقه ولكل شأنه الخصوصى الاجتماعي والادبى وطريقته العملية وحريته الذاتية

فلكل شعب حقوق يجب ان يتمتع بها وتمثلها حيال الشعوب الاخرى هيئته السياسية وعلى هذه الشعوب الاخرى واجب احترام هذه الحقوق له مادامت له صفته الدولية بينها فهو له

حق التمتع بأرضه التي تقله وخيراتها ومستغلاتها التي يستخرجها منها ثم له حقوقه فى تجاراته وصناعاته ، ثم له كذلك حقوقه المعنوية من حيث تمتعه باستقلاله وشرفه وحريته ونفوذه فكل هذا من حقوق كل شعب وكل أمة مرتقية متوفرة لها شروط التمدن الاصلية والجامعة السياسية ويجب على الشعوب المتمدنة الاخرى بموجب مبدأ أدب الحقوق الدوليه ان تحترم تلك الحقوق لاصحابها فلا تتعدى عليهم فيها ولا تغتصب أرضهم وديارهم منهم كما يجب على الهيئة الحاكمة أو هو من أهم وظيفتها كما تقدم الدفاع عنها بالوسائل السلمية السياسية ثم الذود بالوسائل الحربية اذا اقتضى الحال ولم تجد مخرجا لحل المشاكل بالطرق الحبية أو بتوسيط بعض الدول الاخرى على قاعدة التحكيم الدولى الذى بدأ منذ عهد غير بعيد يشيع أمره ويأخذ مجراه الصحيح.

أما الشعوب التابعة لشعوب أخرى وممالك ثانية بناء على اتحاد اختياري أو حماية أو سيادة اسمية مع بقاء استقلالها الادارى ففى المخابرات والدفاع عنها يتبع أصولاً قد لا تختلف كثيراً عما تقدم بناء على الامتيازات المخولة فى الادارة والدفاع وان كان للانضمام أو الحماية أو السيادة حقوقها العالية متكيفة بكيفية

مركز الامة الشبه مستقلة ازاء صاحبة السيادة عليها وقوة هذه خصوصاً (١)

واذا كانت المصالح المتبادلة والاتصالات المتوالية بين الامم وبعبارة أخرى بين الممالك وبعضها هى على جانب من الاهمية والكثرة سواء بالنظر الي العلاقات السياسية والمخابرات الدولية أو بالنظر الى مصالح الافراد من رعايا تلك الحكومات لهذا وجد مبدأ تعيين السفراء والمعتمدين السياسيين والقناصل فى البلاد الاجنبية ذات الهيئة المنظمة والصفات المعتبرة رسمياً تمثل تلك الحكومات الاجنبية وتنظر فى المصالح المتبادلة الدوليه والخصيصة برعايا حكوماتهم ولمحتمين بحماياتها من نزلاء تلك البلاد

وواجب الادب الدولى كما يقضي ان تحترم الامم ممثلى الامم والحكومات الاجنبية المحبة لديها من السفراء والقناصل في جميع مظاهرهم وشاراتهم الدولية وان يكون لهم فى الرسميات مقامات واعتبارات عظيمة كذلك يحتم هذا الادب ان يعتبر نزيل البلاد ضيفا مكرماً يجب ان يراعى ويعامل فى كل معاملاته

(١) يراجع بالنسبة الى مصر واستقلالها الادارى حيال الدولة العلية العثمانية كتاب مرقص حنا افندى نظام الحكومة المصرية وقاموس الادارة والقضاء

بالعدل وحسن الذوق لانه امتن في باب توثيق علائق الحب الدولي والتآلف الجنسي ودوام الثقة ونشر الثناء وراحة الحكومة المحلية والاستفادة من تبادل المنافع والاعمال وينبغي ان تجرى محاكمات الاجانب في كل الدعاوى العمومية والحقوق ونحو ذلك على أعدل الاصول وأحكم المبادىء المتبعة حتى لا يكون ثم حجة للتداخل الاجنبي من حيث الاضطهاد أو الجور في الاحكام .

ولقد تقضي هذه الآداب الدولية من جهة أخرى على كل نزيل في بلاد غير بلاده ان تكون معاملته لاهل تلك البلاد التي تضيفه وتكرم مثواه وينتفع من خيراتها بكل جميل وقويم من الطرق في السلوك كأنها بلاده الاصليه أو وطنه الثاني فلا ينبغي من ثم ان يكون فظا غليظا ولا شرها طماعا ولا مسيئاً الي النظام المحلي مستندا على قوة دولته أو موآزرة سفارته وقنصليته ، ولا تستند هذه من جهة ثانية على تلك القوة أو على ما لها من امتياز في البلاد بموجب أصول مقررة قديما تتشبث بها دائماً وتتمسك حتى تكون حجر عثرة في سبيل تمشية نظام البلاد وتعطيل أمورها ومصالحها ومساوى هذه الامور ظاهرة بل هي خصيصة بالامتيازات الاجنبية في بلاد الدولة العلية ومصر بالتبعية لها

فهذا كله ليس في الحقيقة من الادب الدولى ولا اللياقة العصرية في شيء وانما مبناه في الحالة الراهنة على القوة والتعنت لانه اذا كانت الظروف القديمة قد قضت بمنح هذه الامتيازات بالنسبة الى أحوال الشرق السابقة فالرقي العصرى ليتأنف من ذلك ويراه من شر مايجلب الضرر ويعطل اصلاح هذا الشرق وهذا بحث طويل .

ونظام الامتيازات على كل حال له عيوب كما تقدم آنفاً وهذه العيوب مخالفة لروح النظامات الدولية الصحيحة وستقضى عليها الانسانية ومبادئها الحقة قضائها المبرم يوماً ما .

والعلائق في باب أدب الحقوق الدولية بين الدول ورعايا الدول ذات الهيئآت الكاملة والحكومات الممثلة يجب ان تكون على أحسن مايكون واذا ماقضت الظروف مثلا بأتفاقات بين فريق من الامم وبعضها فيجب ان تراعى كما يراعى الافراد عهودهم ومواثيقهم بل واكثر من ذلك لدقة تلك الامور الدولية وعظم شرفها سواء كانت متعلقة بأمور سياسية عمومية أوخصوصية أو بأمور جزئية تجارية وجمركية وسواء كانت لآجال مسميات أو لمدد غير محدودات.

ولئن كانت أمور الاتحادات والاتفاقات تقضي بالتمييز في المجاملة في المعاملة بين رعايا الدول المتحدة والشعوب المتفقة لكن هذا لا يجيز البتة ان يعامل غيرهم بما فيه حيف أو هضم حق مراعاة للاهواء السياسية والاميال الحزبية لانه يخالف ولا ريب مبدأ الحقوق الدولية بل الاذواق الانسانية العالية

*
* *

وللحروب إذا قامت بين الدول واستطار شررها بين الامم آداب وواجبات تختلف فى هـذا العصر عما كان عليه الاقدمون من شن الغارات واكتساح البلدان وازهاق الارواح لمجرد هوى نفوس الملوك أو اطماع الشعوب ، نعم ان فى مجريات حوادث الاستعمار التي اتبعت فى أوائل العصور المتأخرة امورا كثيرة وحوادث جمة كانت تشبه تلك الفظائع أو هى شر منها لكنها لم تدم طويلا ولم تظهر على مرسح الوجود كثيراً وكثيرا ما كان يفضح أمرها ويشنع عليها حتى بين نفس القائمين بها لمخالفتها للآداب الانسانية . فمن الواجبات العصرية في الحروب بين الدول وبعضها ان لا يقدم عليها إلا لاسباب جوهرية لان الحرب بمعنى القوة الفعالة المؤدية بلا ريب الى انهاك القوى

القومية واعدام النفوس وضياع الاموال ينبغي ان لا تكون إلا لصد غارة مهاجم أو تعدى على حدود أو انتهاك حرمة او اغتيال حقوق ظاهرة أو لدفع ضرر متحقق حدوثه أو طلب موازنة شرعية بين القوات الدولية .

ولا يجوز عند الشروع في الحرب ان تباغت الدولة العدوة مباغتة بل يجب بادىء بدء ان تخابر ثم تعلن وينشر البلاغ الختامى واعلان الحرب على الملأ الدولى مبيناً فيه الاسباب الحاملة عليه وتعطى مع ذلك المدة الكافية لسحب السفراء وتدبير أمر مصالح رعايا كل دولة من الدول المتحاربة لدى الاخرى أو تسند حمايتهم بمدة الحرب الى دولة ثانية .

وإذا نشبت الحرب اظفارها وامتد لهيبها فلا ينبغى ان يمثل في القتل جنود الدول المتحاربة ومقاتلتها ببعضها وكل من يؤخذ أسيراً من المقاتلة فى حومة الوغى يجب ان يعامل معاملة شرف ورفق وان تضمد وتعالج فوق ذلك جروح جرحى الاعداء بواسطة المستشفيات المعدة لذلك بكل عناية وشفقة وان تعامل بلاد الاعداء إذا احتلت وقت الحرب بأحسن انواع المعاملة بحسب النظامات العسكرية ليأمن أهلها بنوع

ما على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ولا تترك البتة الى فوضى زعانف الجيوش وجهلة المتطوعة يعبثون فيها فساداً ينهبون وينتهكون الحرمات مما كانت تعم بلواه البلاد في الحروب القديمة وتبرأ الى الله منه اليوم الانسانية وآدابها .

ومن الآداب او الواجبات فى الباب باب الحروب الدولية ان لا تعين الدول « المحايدة » عدواً على عدوٍ من المتحاربين والا خرقت حرمة «الحياد» واصوله وسياج القواعد المتبعة فيه اللهم الا ما كان من الامور التي ترى فيها ضررا لها او التى فيها خدمة مهمة للانسانية كالذي تقوم به «جمعيات الصليب الاحمر » الدولية من الخدمة الطبية المحض انسانية .

وإذا وضعت الحرب أوزارها بين المتحاربين على شروط من الصلح قبلت من الطرفين وجب الوفاء حتما بها وكذا شروط « الهدنة » الحربية لا يجوز البتة إذا تقررت خرق حرمتها وفى الباب قواعد اخري لا يحتملها هذا المختصر الأدبى

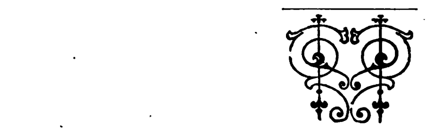
***

ومما ينبغى ان ينبه عليه هنا لانه ملحق بهذا الباب من الادب الدولى مسئلة «السلطة على البحار» فلكل دولة لها سلطتها

وسلطانها على ما يخصها من البحار التى جعلتها الطبيعة تغمر شواطئها وشواطىء البلدان التابعه لهـا فمن أجل ذلك يقال « المياه الانكليزية » و «المياه اليابانية» و « المياه الامريكانية » و « المياه الفرنسوية » و « المياه المصرية » الخ وهى تلحق في أحكامها السياسية قوانين تلك البلاد ، ثم انه بالنظر الى قيام المصالح الدولية العمومية او الخصوصية واتحادها بين الدول او افتراقها لفوائد معلومة او موازنة مطلوبة اقفل مثلا « الدردنيل » العثمانى فى وجه المراكب الحربية حتى وقت السلم باتفاق دولى وجعل مثل قنال السويس دولياً يباح بمقتضى معاهدته المعلومة المرور فيه لمراكب كل الدول الحربية وغير الحربية على جعل ورسم مخصوص يرجع الى شركة القنال وحملة أسهمها ، ثم انه بالنسبة الى الامور التجارية البحرية القائمة بين الافراد والشركات العظيمة البحرية صارت التجارة البحرية والملاحة حرة بنوع ما وصار لها فى القوانين المحلية لكل امة باب مخصوص وان كان قد أوجدت لها قيود وشروط ومصادرات فى زمن الحرب كما أوجدت « للقرصانية » عقاباتها الشديدة .

وصفوة القول ان الآداب الدولية المصرية تقضي بان

تعيش امم هذا العالم فى زمن السلم مع بعضها بسلام ووئام وتبادل المنافع الحسية والمعنوية وعند اختلاف المصالح وقيام الحروب من أجلها بين الاطراف ينبغي ان تبنى على الاسباب القوية والامور الاضطرارية وان تجرى مع ذلك على احسن النظامات والشهامات الانسانية ، على ان اليوم الذى تغلب فيه بالحق المبادى والاميال السلمية ويبطل من ثم أمر الحرب بتاتاً لهو اليوم الذي قد تعده الانسانية من أسعد أيام دهرها .



الفصل السابع عشر

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية ـ مبدأ الاعتقاد بالله تعالى — شوق النفوس وميلها الى المبدع سبحانه وتعالى ـ العلوم لا تنافى الاعتقاد ـ الواجبات نحو الخالق ـ عمل الخير وتجنب الشر روح الدين بعد الاعتقاد بالله ـ فيوضات الله تعالى الموجبة للثناء والشكر له بالقلب واللسان ـ الطاعة لامر الشرائع المنزلة وما فى حكمها ـ رجل العصر المتدين ـ التدبر فى مخلوقات الله تعالى — حكمة لحكيم أفرنسي — حكمة اخرى للمسيو شارل وثيار مؤلف كتاب الحياة البسيطة

لعل بعض القراء يقول ماذا تريد بعقد هذا الفصل (نحو الخالق تعالى) وأنت تقرر اصولا عامة هى للمسلم كما للمسيحى واليهودى الخ وكل هؤلاء الا الفريق الاول لا يمكنك ان تخاطبهم فيما يتعلق بمعتقداتهم ورسوم عباداتهم وأنت على غير ملتهم وبعبارة اخرى وانت لا تعرف اصولها — أقول لهذا المعترض ان ما اقرره هنا فى هذا الفصل لم يكن الا من الاصول العصرية العامة ايضاً التى يشترك فيها المسلم كما يشترك فيها المسيحي واليهودى الخ لانها لا دخل لها البتة في الجزئيات الاعتقادية ولا رسوم العبادات الخصوصية التى عليها اصحاب كل ملة وأرباب كل نحلة .

كل واحد منا يشعر منذ نشأته بأن هناك في الوجود

قوة عظيمة هي مصدر عجائبه وغرائبه غير المتناهية وأصل ابداعه واحكامه وترتيب دقيق نظامه ، وهذا الشعور النفسي وان بدأ فى الاول بالنظر الى الجزئيات يتبع التقاليد العائلية الا انه ليكبر ويعظم ويشرف باتساع نطاق العقل والاختبار والاطلاع والتوسع فى المبادىء العلمية والمعارف العملية حتى لدى اولئك الذين عندهم العقل التشكيكي فينشأون على الالحاد أو ماهو في حكمه قد توخزهم الضمائر وتوبخهم السرائر من حين الى حين للاعتراف بالخالق تعالى والاكبار لشأنه والاعظام لجلاله تبعا لما يبدو لابصارهم من عظمة هذا الوجود واحكامه وان جعل حب الشهرة الكثير من علمائهم فيما اخذوا بصدده وتمسكوا باهدابه ينكرون وجوده تعالى بناء على الترتيبات والتعليلات العلمية التى بنوا عليها آراءهم الفلسفية ، ففكرة وجود ذات علية قدسية كاملة الصفات مبدعة لحياتنا الادبية ملهمة للخير والشر خالقة عاملة فى حياتنا الطبيعية والعالم اجمع على احكم نظام لهى من الفكر المقررة ببداهة العقول السليمة الملازمة بنوع ما لعقل كل انسان ونفسه على ظهر هذه البسيطة وان الانسان من ثم لا يكتفى في ذلك بالنتائج الظاهرة المتحصلة لديه بل انه قد يشعر ويحس

من نفسه بشوق عظيم وميل كريم نحو ذلك المصدر الكريم والينبوع الصافي للحياة الفانية والحياة الباقية ومسبب كل الاسباب اكباراً واعظاما لشأنه سبحانه وتقدس في علاه .

على ان العلوم والمعارف البشرية مهما كانت ومهما يكن من حالها فيما حصلت وتحصل عليه من تقدم وارتقاء وتنقيب وتدقيق كل هذا منها ليقوّي هذه الفكرة فكرة وجود الاله الاعظم والمعبود بالحق ويؤيدها وليس هناك ما يضعف حجتها أو ينفي مبدأها بل هي كلها بالضد من ذلك قد ترينا الاسباب المعقولة وتكشف لنا الغطاء عن العلل المقبولة بلا تمويه ولا تعمية وبأحسن مايكون من اتقان واستكناه للنواميس العاملة التي جعلها هذا الخالق العظيم يساس بها نظام هذا الوجود مما يدل على عظمة شأن الصانع تعالى وجميل تدبيره وعظيم إحكامه وابداعه فناموس الجاذبية العام الذي اكتشفه اسحق نيوتن وعرف من قوانينه بالاستناد على التعاليل الناقصة التي سبقت رأيه في هذا الناموس كانت أحسن تعليل لمعرفة حفظ موازنة النظام الشمسي ذلك التوازن المحكم بتقدير العزيز العليم وفناء المادة أي تحولها في النهاية الى الاثير كما تشير اليه بعض المكتشفات

الحديثة أمر يعلل به أحسن تعليل كيف يفنى الله الاجسام وجواهر المادة وقس على ذلك كثيراً من التعاليل العلمية التى يكتشفها العقل البشرى البحاث .

وإذ كان الانسان مرتبطا بهذا العالم كأعظم مخلوق وجد على ظهر هذه الكرة وأشرف كائن فيها وأكرمه على الخالق تعالى فهلا يكون فى عنقه من ثم واجبات نحو تلك الذات العلية القدسية التي أوجدته من العدم وشرفته بالعقل والسلطان القوى؟ لا ريب ان من ينكر تلكم الواجبات لهو الاعمى عن الخير الأكمه عن صراطه السوى ومحجته البيضاء، على ان تلك الفكرة الكريمه من الاعتقاد بالله تعالى وتقديسه وعبادته لا تنفعه تعالى كما لا يضره جحودنا فاذن يكون النفع والضرفي الايمان والعبادة وعمل الخير تقربا الى الله وزلفى ومايضاد ذلك انما هو راجعة نتائجه كما هو محقق الى خيرنا ومصلحتنا فيما نكون عليه من راحة وهناء أو ضر وكدر وشقاء فى الدنيا كما فى الآخرة إذ الجزاء من جنس العمل ولا يحصد حاصد الا من نوع مازرع ومهما يكن من اختلاف فالانسانية بأجمعها تنظر الى الله خالقها تعالى نظر المستعين المستعطف المحب للكمال اقتداء بصاحب الكمال فى عدله وعظم

تدبيره ثم خيريته العظيمة وعطفه على خلقه وبره بهم جميعا .

والتقديس والتنزيه لله تعالى بمقتضى الاصول العامة الادبية هو بعد الايمان به تعالى والاعتراف بعظمة وإحكام النواميس التي يجرى عليها هذا الكون ويدير بها أمره المدهش المملوء بالعجائب تنحصر فى الواجبات الانسانية ، تنحصر في ان يهذب العقل ويروض الوجدان لدرجة التوفق لعمل الخير وارادته ، تنحصر في تجنب الرذائل والشرور وأنواع المكر والخداع والغيبة والنميمة التي هي كلها من عمل الشيطان شيطان النفوس الفاسدة ، تنحصر أخيراً في العدل والاحسان ولن يكون ذلك على أحسنه الا بالاخلاص والنية الصادقة والعمل الاختيارى الحر لكي يعمل الانسان بقلب سليم خال من محبة الرياء والسمعة والغش والخديعة لان فى هذا القبول وفي هذا النجاح ورضا الرب وخلقه أما إرادة الشر وعمله وحبه والميل اليه فهذا مما لا تنجح به الشؤون بل تبغض من أجله النفوس وتمقت وتنحط أعمالها الى اسفل سافلين.

ان الذى يعرف الله تعالى ويدرك انه سبحانه بالحقيقة مصدر كل القوى الطبيعية والعقلية الرشيدة ونفحاتها الكريمة الابدية القرار والخير كل الخير الذي يفيض على القلوب والنفوس

لا يقدر بل لا يمكنه البتة ان يمتنع عن الشعور والاحساس فى قلبه ووجدانه بالاعتراف لله تعالى بالجميل الذى فى الرقاب كلها فيثنى عليه بكل جميل ويحمده تعالى بكل شفة ولسان خصوصاً لما منحنا اياه تعالى معشر الآدميين من ذلك الوجود والحيثية التى نسموا بها على كل المخلوقات وهذا الاعتراف منا والثناء على الله تعالى والفكر فيه لهو خير العبادات .

الطاعة لأمر النواميس والشرائع التى أنزلها الله تعالى على انبيائه الكرام أو وفق العقول الكريمة لاستنباط وابراز الوضعى منها إما بالحمل على الاولى أو بالنظر الى المقتضيات لراحة الهيئآت الاجتماعية والقيام بكل ماتأمرنا به والانتهاء عما عنه تنهى وتزجر فى كل الشؤون الاجتماعية والادبية هو بالنسبة الى الرجل الكامل من أجل أنواع العبادة له تعالى فى هذا العصر فالرجل الذى ينهمك فى العبادة والانقطاع لها بحسب رسوم دخيلة أو تقاليد موضوعة ليس فى نظر الادب العصرى بأفضل عبادة من ذلك الانسان الذى يعمل لعائلته بالجد والحق ويخدم بنى وطنه وملته بعلمه أو صناعته أو ماله بالاخلاص ويؤدى ماتفرضه عليه تلك النواميس الاجتماعية

من واجبات نحو وطنه ثم مايجري أخيراً من أنواع الخيرات عدلاً واحساناً في كل معاملاته بما يزيع عنه المحامد في المحافل والثناء الجميل فى الاندية فهذا الرجل قد وفق الى عبادة الله تعالى بأجل شرائع هذا الوجود الانسانى الادبى التى ألهمها الله النفوس وقررتها مع ذلك لشرائع وهو لهذا يفضل كثيراً ذلك الذي لم يفهم من العبادة وأسرارها سوي الانقطاع عن أمر الله بدعوي عبادة الله .

ويدخل في الباب باب الواجبات الدينية من حيث تقديس الذات العلية النظر نظر اعتبار الى هذا الكون العظيم والتدبر لآيات ربنا البينات فيه وكذا التأمل فى بدائع بدائه العقول البشرية وماوهبها البارى تعالى من خلال كريمة فاضت عليها فيوضاً صمدانيا فأبرزت الى الوجود من المصنوعات والافكار والآراء والحكم ماهو فى الدرجة العالية من الاطراب والاعجاب قال «مسيو جول ستيبج» فى كتابه «الرجل الشريف» مامعناه «ان فى رقبة الانسان واجبات نحو كل كائن فهلا يكون عليه واجبات نحو الله تعالى ، نحو تلك القوة السائدة على الكون ، نحو ذلك الخير المحض الذى لاحد لفضله وجوده

ومننه المتواصلة والذى نخنع له تعالى صاغرين شاعرين بالاحترام والاعتراف له بكل جميل ؟ فهذا الاحساس الذى يلازم القلب البشرى هو الاحساس الديني الذى تفيض عنه كل الواجبات التي تسمو بالحياة وتشرف بها أيما تشريف ، فمن تلك الواجبات الدينية إكبار شأن الطبيعة والاعجاب بها وتمجيد خالقها تعالى عند مشاهدة بدائع قبتها الزرقاء المزينة بزينة الكواكب والتى تشملنا وتحيط بنا من كل جانب نواميسها وحركاتها المتقنة البديعة احاطة السوار بالمعصم أو الهالة بالقمر ثم تلك النواميس الادبية التى تحملها نفوسنا ، فالذى يمر بهذه الآيات البينات غير مكترث بها ولا ملتفت الى محاسنها لهو المجرد من اكمل وأشرف الواجبات بل ليس هو بأنسان

«ان من الواجبات الدينية محبة الناس اخواننا فى الانسانية الذين نشترك واياهم فى الخلقة وتجمعنا معهم رابطة القرابة الآدمية ولقد خلقنا الله تعالى لكى نتعاون ويساعد بعضنا بعضا في سبيل الحياة ووسائلها

« انه لواجب ديني محبة كل ماهو خير ، كل ما هو حق وعدل ، كل ما هو صدق وصواب وان نفسح لامر الوجدان

والضمير باب الخير وان نتقوّى ونتزود من الحكمة وان نكبر في العقل وننمو ونشب على الفضيلة والاخلاص وان نترفع عن السذاجة والأثرة والكبرياء والصلف والخمول وكل امر شائن ردىء يزري بحياتنا حسا ومعنى ويزرى بشأننا ومقامنا الانسانى الكريم .

«وانه لواجب ديني ان نقدم الثقة بالله ونستريح الى امره في المقادير الجارية وفق ارادته تعالى التى أخرجتنا من العدم والتي قدرت لنا أحوالنا ومراكزنا فى سلسلة هذا الوجود العملى فلو نظر كل امرىء الى هذه الواجبات بعين العناية والرعاية والنظر العالى الكريم لألفينا ان الادب كله يرجع الى الدين وان الاحساس الدينى هو وحده الذى يمد هذا الادب النفسي بما يلزمه من قوة وبت وقطع » اه

والحياة الأدبية العصرية كما لايخفى تجيز لكل انسان من جهة اخري ان يؤدى عبادة الله تعالى بحسب الرسوم والتقاليد العملية التى شب عليها واستفادها عن آبائه واجداده بلا ممانعة من انسان ولا احتقار او ازدراء من مخلوق بشرط أن لا يكون فيها ما يمنعه العدل والادب كما تقدم بيانه ولقد جاءت هذه

الحكمة العالية والنصيحة الغالية فى كتاب المسيو «شارل ونيار» الموسوم بالحياة البسيطة في حقيقة ممارسة الدين قال ما مفاده :

« ان دينك لهو الجيد اذا كان فيك حباً مؤثراً ، اذا هو أوجد فى نفسك ذلك الشعور بقيمة هذا الوجود غير المتناهى ، اذا هو احيا فى فوآدك تلك الثقة وذلك الامل العظيم متحدا ممتزجا بأحسن ما فيك ضد أقبح ما فيك مريك احتياجك دائما الى الظهور بمظهر رجل الاستقامة والفضل ، ان دينك لهو الحسن اذا هو أراك فى الالم منقذا وفى الشدة الفرج ، اذا هو زادك في الاحترام لوجدان الآخرين واعمالهم ، اذا هو أفادك سهولة فى التسامح وجعل غبطتك وسعادتك قليلة الكبرياء والغطرسة وواجبك أحب اليك وأعز عليك ومستقبلك اكثر ازدهاء فى عينيك ، فاذا أنت كنت على هذا الحال فدينك الذى تدين الله به حسن لك ولا يهم بعد ذلك كثيرا اسمه ورسمه ، ومهما يكن من حال بساطته فانه مادام يؤدى بك الى القيام بهذا العمل الجليل فهو للذى يستقى من ينبوع صاف حتى يصل رباطك بالناس والله تعالى ، اما اذا هو زاد من غطرستك وكبريائك وخيلائك حتى يجعلك تظن أنك

أحسن ديناً وتديناً من الآخرين ويصيرك من أصحاب المجادلات والمماحكات الدينية الذين يتترسون بالنصوص ويتشبثون بالمتون ويعبسون الوجوه ويريدون ان يسودوا على وجدان الآخرين أو يجعلون مالهم منه فى أسر التقاليد ورق الرسوم ويتناومون على قذي الشكوك أو لا يمارسون العبادة الا لانها رسوم وطقوس مقررة أو لمجرد انتفاعهم بها او لا يأتون الخيرات لوجه الله وبرا بالانسانية وانما طلبا للجزاء والمكافآت السماوية فيما بعد الموت، فانك اذا كنت على هذا الحال فسواء كانت ديانتك البوذية أو اليهودية أو المحمدية أو المسيحية فانها لتكون غير ذات جدوي لك ولن تساوى بالنظر اليك شيئاً بل هى تباعدك عن الناس وعن رب الناس » اهـ

(تمت هذه الرسالة والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله)

فهرست

صفحه

﴿ الفصل الاول ﴾

(تمهيد)

(شيء تجب ممارستيه)

﴿ الفصل الثاني ﴾

(قوي النفس وأصول الادب)

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ واجبات الانسان نحو ذاته ﴾

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

﴿ الفصل الثامن ﴾

(واجبات القرابة والصداقة)

﴿ الفصل التاسع ﴾

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

صفحه

﴿ الفصل العاشر ﴾

(شأن العدالة)

(القسم الاول)

(احترام الحياة والحرية والصيت)

﴿ الفصل الحادى عشر ﴾

(شأن العدالة)

(القسم الثانى)

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)

﴿ الفصل الثانى عشر ﴾

(أمر الاحسان)

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

(وظيفة الحكومة العاملة)

الفصل السادس عشر

(أدب الحقوق الدولية)

الفصل السابع عشر

(نحو الخالق تعالى)


32101 076411030